

M/330.068

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

التوازنات الخارجية والوضع النقدي في الجزائر

مدير المذكرة:

د. علي لزعر

من إعداد الطالب:

رايس فضيل

أمام لجنة المناقشة:

- | | | | |
|--------|-------------|---------------|--------------------------------|
| رئيسا | جامعة قالمة | أستاذة محاضرة | 1- الدكتورة : وسيلة حمداوي |
| مناقشا | جامعة قالمة | أستاذ محاضر | 2- الدكتور: خير الدين معط الله |
| مقررا | جامعة عنابة | أستاذ محاضر | 3- الدكتور: علي لزعر |

السنة الجامعية: 2006/2005

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

التوازنات الخارجية والوضع النقدي في الجزائر

مدير المذكرة:

د. علي لزعر

من إعداد الطالب:

رايس فضيل

أمام لجنة المناقشة:

- | | | | |
|--------|-------------|---------------|--------------------------------|
| رئيسا | جامعة قالمة | أستاذة محاضرة | 1- الدكتورة : وسيلة حمداوي |
| مناقشا | جامعة قالمة | أستاذ محاضر | 2- الدكتور: خير الدين معط الله |
| مقررا | جامعة عنابة | أستاذ محاضر | 3- الدكتور: علي لزعر |

السنة الجامعية: 2006/2005

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف علي نزعري على النصائح والتوجيهات المقدمة
لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ خير الدين معط الله عميد الكلية على كل
مجهوداته.

إلى الأستاذة حمداوي وسيلة رئيسة المجلس العلمي على كل مجهوداتها.

إلى الأستاذة: علي بن ثابت، محفوظ جبار، نادية شطاب، بدر اوي صالح.

إلى كل عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ونخص بالذكر كل
من: الشريف، كريمة، سامية.

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدة الكريمة

إلى الوالد الكريم

إلى أفراد العائلة: الوردي، عبد الحميد، فتحي، الهادي.

إلى الأخ رشيد وزوجته وأبناءه: هبة هيثم، ربفيدة، حمزة.

إلى الأخ عبد الغني وعائلته وبناته: بسمه، إيمان، زبيدة، شيماء، اريج.

إلى كافة طلبة الماجستير دفعة 2004/2005 : وليد، أشرف، نور الدين،

هشام، توفيق، دراجي، سمير، إحسان، أحلام، سعاد، آسيا، صليحة،

رزيقة ، حكيمة، نصيرة.

المقدمة العامة

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية مختلفة، مما يجعلها تتأثر بالتغيرات والاضطرابات الناتجة عن هذه العلاقات، فهذه العلاقات تتعدد وتتغير حسب التطور الاقتصادي للدولة وموقعها في الاقتصاد العالمي، خاصة ونحن نعيش عصر العولمة، والذي يشهد ظاهرة التحرر الاقتصادي على جميع الأصعدة، وبالتالي فإن زيادة هذا التحرر والاندماج والتكتلات تجعل من السهل انتقال الآثار الناتجة عن المعاملات الاقتصادية بين الدول، وتتوقف هذه الآثار على نوع المعاملات الاقتصادية، فهناك دول ترتبط مع الخارج بعلاقات تجارية، تتمثل أساسا في الاستيراد والتصدير، وهناك دول إضافة إلى المعاملات التجارية لها معاملات مالية بأحجام كبيرة مع الخارج. ونظرا لاختلاف هذه المعاملات من حيث الطبيعة والنوع يتم جمع كل نوع منها في مجموعة خاصة، وهذا ما نجده فعلا في الحسابات الخارجية، فهناك حساب العمليات الجارية، ويسجل هذا الأخير حركة السلع والخدمات وكذا التحويلات بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى حساب رأس المال والذي يضم كافة أنواع رؤوس الأموال، من قروض واستثمارات بمختلف أنواعها، وتشكل هذه البنود مجتمعة ميزان المدفوعات، هذا الأخير يكون على حالات عدة، حسب هيكل الاقتصاد والمرحلة التي يمر بها.

من جهة أخرى نجد في الاقتصاد الوطني علاقات بين مختلف القطاعات والوحدات، والمعروف أن أهم علاقة في الداخل هي بين القطاع الحقيقي أو العيني والقطاع النقدي، فكل المعاملات تتم بين الوحدات الاقتصادية تنشأ عنها مقبوضات نقدية أو مدفوعات، كما أن نوع وسائل الدفع تتنوع وتختلف حسب درجة التطور المالي للدولة، لذلك نجد أن الكتلة النقدية في الاقتصاد على عدة مستويات تعكس العلاقة القائمة بين القطاعات ودرجة تطورها. والسير الحسن لعمليات الدفع يعتمد على مدى تطور الجهاز المالي، ومدى الوعي لدى الجمهور في استعمال النقود بمختلف أشكالها لتسوية هذه المعاملات وهو ما يطلق عليه التعمق النقدي.

إن الفائض الذي يتكون على مستوى وحدات الاقتصاد يتم تبادله وانتقاله عن طريق النقود، كما أن الفائض على مستوى الاقتصاد الكلي يوجه إلى الخارج، ويعتبر دور النقود في انتقال هذا الفائض مهما وضروريا، ومن هنا تظهر العلاقة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي من جهة، ودور النقود في تبادل وانتقال هذا الفائض مهما كان نوعه، سواء فائض في الإنتاج أو فائض في رؤوس الأموال، كذلك الأمر بالنسبة لحالة عجز الاقتصاد المحلي وحصوله على فائض متكون في الخارج، من خلال هذه العلاقة يظهر تأثير العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني، ويعتبر القطاع النقدي أكثر القطاعات تأثرا بهذه العوامل، حيث أن انتقال الفوائض الاقتصادية بين الاقتصادات المختلفة يتطلب تسويات نقدية، لأن تسوية المعاملات الخارجية عن طريق تدفقات مالية، تؤثر على الاحتياطات المتكونة لدى الدولة،

وبما أن هذه الاحتياطات تعتبر من المقابلات الأساسية للكتلة النقدية في الدولة، فإنها تتعرض إلى تغيرات كبيرة، فالكتلة النقدية المحلية تعرف تغيرات كبيرة في هيكلها ومقابلاتها نتيجة الحالة التي تكون عليها الحسابات الخارجية، من حيث التوازن أو الاختلال.

إن الحالة المرغوبة فيما يتعلق بالحسابات الخارجية هي أن تكون متوازنة وهذا التوازن يعبر عليه بعدم وجود عجز بالإضافة إلى التوازن في هيكلها وعدم حساسيتها للتغيرات الخارجية، واستقرار سعر الصرف، وكذا وجود قدر محدود من الديون الخارجية أو انعدامها، بالإضافة إلى وجود قدر معين من الاحتياطات الدولية.

إن هذه المؤشرات نادرا ما تتحقق في حالة اقتصاد واسع الانفتاح على العالم الخارجي، سواء في التصدير أو الاستيراد أو حركة رؤوس الأموال، إن هذه المتغيرات تمارس تأثيرا كبيرا على الوضع النقدية المحلية الداخلية، ويتوقف هذا التأثير على عدة عوامل تتعلق أساسا بهيكل ونوع اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

مشكلة البحث: تتعلق بالأثر الذي تمارسه تغيرات الحسابات الخارجية على الوضع النقدية، وعلاقة توازن هذه الحسابات بالوضع النقدية في الجزائر. ويتحقق ذلك من خلال بحث النقاط التالية:

- مكونات الحسابات الخارجية .
- مؤشرات توازن الحسابات الخارجية، والإجراءات المتبعة لتصحيح الاختلالات إلى تعرفها هذه الحسابات.
- الكتلة النقدية ومستوياتها ومقابلاتها.
- دور البنوك المركزية في تسيير الكتلة النقدية وصياغة السياسة النقدية الملائمة.
- علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية عموما وسياسة الصرف خصوصا.
- أثار تغيرات الكتلة النقدية على النشاط الاقتصادي.
- كيف تؤثر تغيرات الحسابات الخارجية على الوضع النقدية.
- كيف يمكن توظيف التوازنات الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

دوافع اختيار الموضوع: هناك مجموعة من الاعتبارات والأسباب التي دفعتني إلى اختيار

هذا الموضوع نذكر منها:

- موضوع غير مفهوم؛
- قلة الأبحاث والدراسات في هذا المجال رغم أهميته ؛
- إلقاء الضوء على ما يحدث في الاقتصاد الوطني حاليا نتيجة الانتعاش المتواصل للحسابات الخارجية، وتأثير ذلك على التوازنات الداخلية عموما والنقدية منها على وجه الخصوص ؛

- بالإضافة إلى الوقوف على أهم خصائص عرض النقود في الجزائر.

أهمية الموضوع: يلعب القطاع الخارجي بما يحويه من معاملات مالية وتجارية دورا فعالا في اقتصاد أي دولة، خاصة في ظل التحرر والانفتاح التجاري والمالي. ونظرا للآثار التي تحدثها هذه المعاملات على الاقتصاد الوطني سواء تغيرات مرغوبة أو غير مرغوبة، تبرز علاقة توازن هذا القطاع وأثره على القطاعات الداخلية الأخرى، ونظرا لأهمية وضرورة العلاقة بين هذه القطاعات هناك آثار عديدة نتيجة لذلك ومن هذه الآثار النقدية. من هنا فان بحث هذا الموضوع في الوقت الراهن بالنسبة للجزائر يعتبر موضوع الساعة، لذلك يجب إيلاء أهمية خاصة له.

أهداف البحث: تتمثل الأهداف الأساسية للبحث في:

- محاولة الوقوف على العوامل التي تؤثر على توازن الحسابات الخارجية للاقتصاد الوطني؛
- توضيح العلاقة بين التوازن الخارجي ودرجة التطور الاقتصادي؛
- تحليل اثر التوازنات الخارجية على الوضع النقدية؛
- انطلاقا من الأهداف السابقة إلى الوصول إلى العلاقة التطورية بين الحسابات الخارجية والوضع النقدية، وتوظيفها في خدمة التنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث: يمكن تلخيص الفرضيات الرئيسية لهذا البحث في ما يلي:

1. يتوقف توازن الحسابات الخارجية واستمرار هذا التوازن على هيكل هذه الحسابات؛
2. هناك علاقة وطيدة بين التغيرات في الحسابات الخارجية وعرض النقود في الاقتصاد الوطني؛
3. هناك علاقة بين الوضع النقدية الدولية والوضع النقدية المحلية، وميزان المدفوعات هو قناة لانتقال التغيرات من وإلى الداخل؛
4. يساعد وجود نظام مالي متطور ومتنوع على استغلال امثل للموارد الناتجة عن التوازن في ميزان المدفوعات دون مساس بالتوازنات النقدية؛
5. في حالة الاقتصاد الجزائري فان عدم وجود سوق مالي لتخصيص الموارد المتاحة بكفاءة يعمق الاختلالات القائمة بين القطاعات الإنتاجية فيما بينها من جهة وكذا الاختلالات القائمة بين القطاعات الإنتاجية والقطاع النقدي من جهة أخرى.

مناهج البحث: نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة الوصول إلى كافة تطلعاته، كان إلزاما علينا اعتماد مختلف المناهج المستعملة في البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية وذلك كلما دعت الحاجة البحثية لذلك، فقد تم استخدام المنهج الوصفي عند التعرض إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالتوازنات الخارجية وكذا الوضع النقدية والعلاقة بينهما، وأدوات تحليلية لتحليل المعطيات والأرقام. كما تم الاعتماد على بعض الجداول الجاهزة والاعتماد على بعض القوانين والتنظيمات،

بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي عند قياس تأثير التغيرات في الحسابات الخارجية على الوضع النقدية.

محاور البحث: بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا، وفي حدود إشكالية البحث، كان تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول، تهتم المقدمة بمعالجة بعض النواحي المنهجية المستخدمة في البحث، أما الخطة فكان تقسيمها كالتالي:

يتناول الفصل الأول التوازنات الخارجية وإجراءات التعديل، حيث يقسم إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول: أسس نظرية حول ميزان المدفوعات ودوره في التحليل الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتم التعرض فيه إلى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من خلال عرض أهم أنواع الاختلالات وكذا مؤشرات التوازن، وعلاقة وضعية ميزان المدفوعات بالمرحلة التي تمر بها الدولة. أما المبحث الثالث فقد تم تناول بعض السياسات المستخدمة لتصحيح الاختلالات الخارجية.

الفصل الثاني يتناول الإطار النظري للوضع النقدية ودور السياسة النقدية، ويتضمن ثلاث مباحث، يحدد المبحث الأول: مفهوم البنوك المركزية ودورها في تسيير النقود، فقد تم التعرض إلى نشأة وتطور ودور البنوك المركزية وأهمية ودور السياسة النقدية في إدارة النقود، ثم علاقة السياسة النقدية بالنشاط الاقتصادي. ويتناول المبحث الثاني: الكتلة النقدية والتطور الاقتصادي وتم فيه عرض لمفهوم الكتلة النقدية ثم مقابلات الكتلة النقدية ثم الكتلة النقدية والنطور الاقتصادي، أما المبحث الثالث ثم التطرق فيه إلى التحولات في السياسة النقدية بدءا بمفهوم واستقلالية البنك المركزي، ثم دور السياسة النقدية في التعمق النقدي، وتأثير ذلك على الاستثمار، ثم مشكلة التضخم ومختلف الرؤى النظرية لعلاج هذه المشكلة.

الفصل الثالث هو فصل تشخيصي يتناول ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن عرض لميزان مدفوعات الجزائر وخصائصه، ثم مشكلة المديونية الجزائرية. أما المبحث الثاني فيتناول الوضع النقدية في الجزائر، حيث تم عرض تطور النقود في الاقتصاد الجزائري، ثم مكونات ومقابلات الكتلة النقدية، وتطور السوق النقدية في الجزائر. أما المبحث الثالث فيتناول الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر وتطورها، ويتناول أيضا استقلالية بنك الجزائر في ظل هذه الإصلاحات.

يهتم الفصل الرابع ببحث وتحليل اثر التوازنات الخارجية على الوضع النقدية، ويقسم إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول التغيرات في الحسابات الخارجية وتأثيرها على الوضع النقدية، بدءا بالحساب الجاري، ثم حساب رأس المال ثم علاقة السياسة النقدية بنظام الصرف، أما المبحث الثاني فيتناول العلاقة بين التوازنات الخارجية والتنمية الاقتصادية، ثم الآثار المترتبة على تراكم احتياطات الصرف. أما المبحث الأخير فيتناول احتياطات الصرف والاستقرار الاقتصادي من خلال

التعرض إلى تدخل البنك المركز في سوق الصرف واستغلال هذه الاحتياطات في التنمية، وكيفية توظيفها في الخارج.

وأخيرا تعرض خاتمة البحث اختبار الفرضيات والنتائج التي تم استخلاصها من البحث، وأهم التوصيات التي نرى أنها تسهم في تحسين الوضع.

عوائق البحث: نظرا لطبيعة الموضوع فهو موضوع متشابه ومتعدد الأبعاد، يربط بين

القطاع الخارجي والقطاع الداخلي، فان هناك الكثير من العوائق التي اعترضتنا نذكر منها:

- عدم توفر الإحصائيات بالدقة اللازمة وتضاربها في بعض الأحيان؛
- قلة المراجع المتخصصة في الموضوع وخاصة في حالة الجزائر؛
- طبيعة الموضوع نظرا لعدم الاهتمام بالظاهرة المدروسة بشكل كافي إلى حد الآن.

الفصل الأول

ميزان المدفوعات والتوازنات الخارجية

يترتب على قيام التبادل الدولي بين مختلف الدول ارتباطها ببعضها بعلاقات تجارية ومالية يتطلب تسويتها إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف. والمعاملات التي تجري بين الوحدات الاقتصادية في اقتصادها والوحدات الاقتصادية من الخارج تشتمل على أنواع متعددة، ويتعين تنظيم هذه المدفوعات أو ترتيبها في وثيقة واضحة تعد بصفة دورية يمكن بمجرد الاطلاع عليها معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها وضعها إلى العالم الخارجي وما على العالم الخارجي أن يدفعه إلى الدولة. هذه الوثيقة هي ميزان المدفوعات، والذي يسجل فيه كافة المعاملات الدولية بين الدولة والعالم الخارجي، ويعكس لنا هيكل ودرجة تطور الاقتصاد ودرجة انفتاحه، ويمكن لميزان المدفوعات أن يكون على حالات عدة فقد يكون متوازنا كما قد يكون مختلا، ومن خلاله يمكن معرفة درجة تربية واستغلالية الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الأجنبي. حيث يتكون ميزان المدفوعات من عناصر تعكس تطور الجهاز الإنتاجي للدولة، كما أن عناصر أخرى تعكس التطور المالي للدولة وتعرف هذه العناصر اختلالات متعددة منها ما هو طويل الأجل ويستلزم سياسات اقتصادية خاصة. ومنها ما هو مؤقت وسرعان ما يزول، لكن على الدولة أن تسعى لتجنب أو تقوم بتصحيح هذه الاختلالات بإتباع سياسات تصحيحية معينة. وفي هذا الفصل سيتم تناول أسس نظرية حول ميزان المدفوعات في المبحث الأول، ثم التوازن والاختلال في الحسابات الخارجية في المبحث الثاني، سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في المبحث الثالث.

المبحث الأول- تعريف وأهمية ميزان المدفوعات:

نظرا لتنوع وتعدد المعاملات الاقتصادية الخارجية فإنه يتم إحصاء هذه العمليات في حسابات خاصة تشكل في مجملها ميزان المدفوعات، ولهذا الميزان أهمية كبيرة نظرا للمعطيات التي يوفرها لأغراض التحليل الاقتصادي، ويتناول هذا المبحث أسس نظرية حول ميزان المدفوعات في المطلب الأول ونتعرض في المطلب الثاني إلى عناصر ميزان المدفوعات أما المطلب الثالث فيتناول تحليل ميزان المدفوعات.

المطلب الأول- أسس نظرية حول ميزات المدفوعات: كما هو معروف فإن

المعاملات الاقتصادية الدولية تحدث عن طريق استيراد وتصدير السلع والخدمات وحركات رؤوس

الأموال بمختلف أنواعها واستيراد السلع والمنتجات الأجنبية يعتبر ديناً على الدولة، ويعتبر تصدير السلع والخدمات المحلية ديناً على الدولة، لذلك فإن الدولة تسعى إلى تنظيم هذه المعاملات وتحتاج إلى سجل دقيق لتسجيلها لكي تحدد موقعها من حيث المديونية الدولية، ولهذا السجل أهمية كبيرة في توضيح علاقة ارتباط الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي. ويعرف هذا السجل بميزان المدفوعات وقد تعددت وجهات النظر في تعريفه ويمكن إيجاز بعضها في ما يلي:

1- يقدم صندوق النقد الدولي تعريفاً لميزان المدفوعات على أنه: "إن سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي أو حقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم".¹

التعريف يبين التغيرات التي يجب أن تسجل في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنه استخدم أسلوباً وظيفياً، حيث يحدد عدد الوظائف التي ينبغي على الميزان توضيحها.

2- تعريف ميزان المدفوعات المستخدم في الفكر الاقتصادي: "ميزان المدفوعات عبارة عن كشف/ سجل محاسبي يشتمل على جميع المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى ويوضح جميع مدفوعاتها لتلك الدول خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة أو سنة أشهر، أو ربع سنة، وهذا الحساب يعطي وصفاً دقيقاً ومنظماً لتسلسل عمليات القبض والدفع بين دولة ودول العالم الخارجي ويمكن القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف يبين دائنية ومديونية الدولة من خلال معاملاتها الدولية المنظورة والغير المنظورة".² وبذلك يوضح التعريف النقاط التالية:

- إن ميزان المدفوعات يهتم فقط بالمعاملات الاقتصادية الخارجية، سواء أنشأت حقوقاً لمصلحة المقيمين، أو ديوناً بذمتهم، وليس له شأن بالمعاملات الاقتصادية الداخلية.
- تختلف الفترة التي يغطيها ميزان المدفوعات حسب درجة تطور وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه:³

1- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص: 322.

2- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 17.

3 - سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000 ص: 115 - 116.

"عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة - عادة سنة واحدة -".

من خلال هذه التعاريف وردت مصطلحات خاصة يمكن توضيحها فيما يلي:¹

1-2- المعاملات الاقتصادية: المعاملات الاقتصادية التي تقيد في المدفوعات ليست من طبيعة واحدة، فمن هذه المعاملات ما يجلب للبلد محل الدراسة إيرادا خارجيا، ومنها ما يلزم البلد بمدفوعات للعالم الخارجي. وعليه فإن ميزان المدفوعات هو سجل لكافة التحصيلات والمدفوعات التي تؤدي حاليا أو مستقبلا إلى تسوية نقدية، سواء كانت هذه التسوية تتم نقدا أو عن طريق الائتمان، كذلك يتسع مضمون هذا الاصطلاح ليشمل أيضا تلك المعاملات التي ليس لها مقابل مادي مثل الهبات والتعويضات.

2-2- تحديد مفهوم الدولة: يتسع مفهوم الدولة ليشمل كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياها الإقليمية ومجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها، والأصل في ذلك هو خضوع الأفراد والشركات لتوجيهات وقوانين الدولة وتمتعهم بحمايتها عند الضرورة.

2-3- تحديد مفهوم المقيم: طبقا للمفاهيم العلمية المعمول بها في إحصائيات موازين المدفوعات فإن المقيم هو أي شخص طبيعي أو معنوي تربطه علاقات قوية بإقليم الدولة ويخضع لقوانينها ويتمتع بحمايتها وقت اللزوم، ولا يشترط لكي يكون الشخص مقيما بالنسبة لبلد معين أن يقطن هذا البلد بصفة دائمة، فالمسافرين والسائحين القادمين من بلاد أخرى يعتبرون في حكم "غير المقيمين" لأن موطن إقامتهم الأصلي والدائم ليس في الدولة محل الدراسة، وإنما محل إقامتهم هو موطنهم الأصلي، كذلك الحال بالنسبة لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي، والقوات الأجنبية المرابطة داخل حدود الدولة يعتبرون في حكم غير المقيمين، وبناءا عليه فإن المعاملات الاقتصادية التي تتم بين هذه الوحدات الاقتصادية، والمقيمين تعتبر معاملات اقتصادية تتم بين الداخل والخارج وتسجل في ميزان المدفوعات.

خلاصة ما تقدم هو أنه يشترط لكي يكون الشخص مقيما بالنسبة لبلد معين أن يقطن هذا البلد بصفة دائمة، كما أنه لا يجوز أن يفهم من ذلك أن المقيم هو المتمتع بجنسية البلد، حتى وإن ابتعد عنه، فالشركات الأجنبية التي تزاول نشاطا في بلاد غير تلك التي تتبعها تعتبر مقيمة من وجهة نظر ميزان المدفوعات لتلك البلاد، وغير مقيمة من وجهة نظر ميزان مدفوعات البلاد التي تتبعها.

1 - سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص: 116.

3- أهمية ميزان المدفوعات: إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وذلك للأسباب التالية:

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابلية، ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... إلخ.¹

- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.²

- يعمل ميزان المدفوعات على تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها اقتصاد الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم، بالإضافة إلى ذلك تساعد المعلومات التي يوفرها ميزان المدفوعات واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور العامة نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية في الدولة، ويزيد من أهمية أنها المعلومات أداة للتقييم، والتفسير العلمي الحديث لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.³

بالإضافة إلى ما سبق يمكننا قراءة ميزان المدفوعات من:

- التعرف على الوزن النسبي لقطاعات الإنتاج المحلية المختلفة في هيكل الاقتصاد القومي، وما تعكس من مدى إمكانية الجهاز الإنتاجي للوفاء باحتياجات الدولة من سلع إنتاجية وبيع الاستهلاك الضرورية. أما دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات مقارنة فيمكن أن تعكس الدلالات التالية:⁴

- تغير الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة.

- تحليل تغيرات كميات الصادرات والواردات، وتغيرات كل من أثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات سببية.

1- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الأردن: دار المجدلاوي، 1999، ص 115.

2- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، 2003، ص 101-102.

3- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، مرجع سابق، ص 223-224.

4- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع أعلاه، ص 102.

- متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وأيضا من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الإنتاجية للاقتصاد.
- معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة، وذلك من خلال مقارنة حالة ميزان المدفوعات خلال الفترات الزمنية المختلفة.

المطلب الثاني- عناصر ميزان المدفوعات: نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية

المتشعبة والمتشابهة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن هذا الأخير ينقسم إلى أقسام تضم كل منها المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف، ويمكن توضيح هذه الأقسام فيما يلي:

1- التجارة المنظورة وغير المنظورة: المقصود بالتجارة المنظورة: "كل ما يتعلق بالسلع المادية الملموسة أي كل ما تصدره الدولة وتستورده من السلع وتقع بنودها تحت مسمى الميزان التجاري السلعي"¹.

تتمثل الصادرات السلعية في السلع التي يبيعها المقيمون في بلد ما إلى غير المقيمين والتي تنتقل عبر الحدود الدولية، كما أن الواردات هي السلع التي يشتريها المقيمون في بلد ما من غير المقيمين، وفي النهاية فهي سلع مادية محسوسة. أما التجارة غير المنظورة فتتضمن كافة الصادرات والواردات غير المنظورة من الخدمات²، فقد يؤدي المقيمون في دولة ما خدمات إلى غير المقيمين يترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود الدولية ثمنا لهذه الخدمات، وقد يؤدي أيضا غير المقيمين خدمات إلى المقيمين ويترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود ثمنا لهذه الخدمات.

هذه الخدمات تسمى بالنسبة للبلد الذي يتلقاها واردات غير منظورة، ومقابلها النقدي ينتقل عبر الحدود. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصادرات والواردات غير المنظورة تشمل طائفة كبيرة من المعاملات الاقتصادية غير المتجانسة. ومن هذه المعاملات والتي تدخل تحت بند المعاملات أو التجارة غير المنظورة³:

- خدمات الشحن: كاستخدام الدولة الأجنبية لبواخر ومركبات الدولة في نقل البضائع والعكس صحيح.

1- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، مرجع سابق، ص 23.

2- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، المرجع أعلاه، ص: 23.

3- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، المرجع أعلاه، ص 23.

- خدمات التأمين: قد يكون التأمين خاصا بنقل السلع، وقد يكون خاصا بالتأمين على الحياة والحوادث، وإعادة التأمين، كما أن المدفوعات أو أقساط التأمين المدفوعة إلى الدخل تسجل في الجانب الدائن، أما المدفوع منها إلى الخارج يسجل بالجانب المدين.
- خدمات السياحة: وتشتمل على كافة المدفوعات والإيرادات التي تنشأ عن التبادل السياحي.
- خدمات الأصول المحلية العاملة بالخارج والأصول الأجنبية العاملة بالداخل: حيث أن إيرادات الدولة من أصولها الموظفة في الخارج تعامل كخدمة لأن الدولة المضيفة تستفيد من خدمات رأس المال الأجنبي الموظف فيها، وفي المقابل النفقات التي تدفعها الدولة مقابل استخدامها للأصول الأجنبية تعتبر نفقات مقابل خدمات.
- المدفوعات مقابل الخدمات الاستشارية التي تحصل عليها الدولة من الدول الأجنبية والعكس.
- نفقات وإيرادات البعثات الدراسية.
- نفقات التمثيل الدبلوماسي.
- ومن حيث القيد في ميزان المدفوعات فإن الصادرات تقيد في جانب الأصول أو الجانب الدائن لأنها تؤدي إلى حصول البلد على متحصلات. وبالنسبة للواردات فإنها تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين.
- ويطلق اصطلاحا على كل من ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة ميزان المعاملات الجارية.
- وتجدر الإشارة إلى أن هناك تفرقة شائعة بين ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق وميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع.
- ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق¹: ميزان التجارة المنظورة + ميزان التجارة غير المنظورة.
- ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع فيشتمل على²:
ميزان التجارة المنظورة + ميزان التجارة غير المنظورة + ميزان التحويلات من جانب واحد، ويشير ميزان التحويلات من جانب واحد إلى كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تنتقل بمقتضاها النقود والسلع المادية والخدمات عبر الحدود الدولية دون مقابل.

1- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 123.

2- سامي عفيفي حاتم، المرجع أعلاه، ص 123.

2- التحويلات الرأسمالية¹: يقصد بالتحويلات الرأسمالية كافة المعاملات الرأسمالية التي تؤثر على دائنية البنك دون أن يكون لها علاقة بالإنتاج في الفترة الجارية ولا تؤثر عليه رغم أن لها علاقة بالإنتاج في فترة ماضية أو التأثير على الإنتاج في فترة مستقبلية.

ومن هنا أيضا نستطيع أن ندرك وجب التفرقة بين ميزان المعاملات الجارية وميزان رأس المال، فالأول يتضمن تلك البنوك التي تتكرر سنة بعد أخرى بحيث يمكن التعويل عليها كمصدر من مصادر الإيرادات ويتعين مراعاتها كوجه من وجوه الإنفاق، أما التحويلات الرأسمالية فإنها لا تتميز بالدورية أو التكرار فإذا حصلت الدولة في سنة معينة على إيراد عن طريق الاقتراض من الخارج فإنها لا تستطيع التعويل على تكراره في السنة التالية، فالإيراد هنا لا يعتبر مصدرا من مصادر الدخل الجاري، كذلك إذا أقرضت حكومة دولة معينة مبلغا لحكومة أجنبية فليس معنى ذلك قيام تلك الحكومة بهذا النوع من المدفوعات سنة بعد أخرى.

وكذلك كما هو الحال بالنسبة لميزان المعاملات الجارية يتم التفرقة أيضا بين ميزان رأس المال بمعناه الضيق وميزان رأس المال بمعناه الواسع ويشمل حساب رأس المال بمعناه الضيق جميع حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل، بمعنى جميع المعاملات الرأسمالية التي يترتب عليها إحداث تغيير في دائنية البلد محل الدراسة قبل اقتصاديات العالم الخارجي وتمثل دائنية البلد جميع الحقوق الاقتصادية لهذا البلد قبل الثروات القومية لبلاد العالم الخارجي، أو بتعبير مكافئ حقوق العالم الخارجي على الثروة الوطنية للبلد محل الدراسة، ويمثل الرصيد الناشئ عن الفروق بين حقوق والتزامات الدولة قبل العالم الخارجي المركز الصافي الخارجي للدولة أو ثروتها الأجنبية الصافية، وبأخذ المركز الصافي الخارجي لاقتصاد ما في التزايد حيثما تكون حقوق الدولة من خلال شركات رؤوس الأموال أكبر وتكون الالتزامات الناشئة عن حركات رؤوس الأموال أقل.

وتتمثل حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل في التعامل في الأصول أو الخصوم المالية خارج حدود الإقامة لمدة تقل عن سنة، ومن بين أهم بنود حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل تلك التي ترد بقصد الاستثمار في أدوات الخزانة أو سندات الحكومة أو الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وقد ترد رؤوس الأموال قصيرة الأجل أيضا بدافع المضاربة للاستفادة من فروق الأسعار الخاصة بالعملات، ويعرف هذا البند برؤوس الأموال الساخنة، وقد يكون الباعث وراء حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وجود أحداث سياسية أو تغيرات اجتماعية حيث لا تجد الأمان بسبب هذه الأحداث، ويمكن لهذه الأموال أن تعود إلى المكان الذي أتت منه أو إلى مكان آخر عندما تجد الاطمئنان والفرص المناسبة للاستثمار.

1 - سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 129.

أما رؤوس الأموال طويلة الأجل فتشمل التعامل في الأصول أو الخصوم المالية خارج حدود دولة الإقامة لمدة تزيد عن سنة، ومن بين أهم بنود حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، مثل شراء أو بيع الأسهم والسندات التي تصدر في سوق المال في الدول المختلفة، أو في الدولة نفسها بالنسبة لغير المقيمين، ومن هذه البنود أيضا الاستثمارات المباشرة من خلال استثمار رؤوس الأموال في مشاريع خارج حدود دولة الإقامة بصفة دائمة، وقد يأخذ هذا الاستثمار المباشر تملك شركة أو مؤسسة بالكامل في بلد آخر أو تكوين شركة وطنية في الأسواق الخارجية، كذلك تعتبر القروض التي يعقدها الأفراد أو الحكومات غير المقيمين من أفراد وحكومات حركات رؤوس أموال طويلة الأجل.

أما ميزان رأس المال بمعناه الواسع فيشمل على كل من:

- حساب رأس المال بمعناه الضيق كما سبق بيانه.
 - ميزان الذهب النقدي والصرف الأجنبي، ويشمل هذا الميزان على البنود التالية:
 - الذهب النقدي.
 - الاحتياطي من العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
 - صافي مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة.
- وبعدد رصيد هذا الميزان قدرة الدفع للاقتصاد الوطني قبل العالم الخارجي، وتعتبر الوضعية الرئيسية لتحركات الذهب للأغراض النقدية والعملات الأجنبية في مواجهة الخلل في ميزان المدفوعات، سواء أكان هذا الخلل في صورة عجز في ميزان المعاملات الجارية وميزان تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل أو في صورة فائض في هذين الحسابين.
- وللإشارة فإن جميع المعاملات الرأسمالية التي تؤدي إلى زيادة مديونية البلد أو إنقاص دائنيها قبل العالم الخارجي تدر إيرادا للدولة محل الدراسة وتقيد في جانب المتحصلات أو الأصول، أما المعاملات الرأسمالية التي تؤدي إلى زيادة دائنية البلد أو إنقاص مديونيته للعالم الخارجي فتلزم البلد بالقيام بمدفوعات إلى الخارج وتقيد في جانب المدفوعات أو جانب الخصوم، وحتى يزول الغموض الذي قد يحيط بهذه القاعدة يمكن التوضيح بالأمثلة التالية:
- مقيم في الخارج يساهم في شركة جزائرية نظرا لأن الربح الذي يتوقعه من هذه الشركة يفوق ما يمكن الحصول عليه في بلده، والواضح أن هذه العملية تتطوي على مدفوعات من وجهة نظر البلد الأجنبي ومتحصلات من ميزان مدفوعات الجزائر (وهي البلد المستورد لرأس المال) وفي جانب المدفوعات من ميزان مدفوعات البلد الأجنبي (وهي الدولة المصدر لرأس المال).

-مقيم في الخارج يجب أن تكون الفائدة التي تدفعها البنوك التجارية في الجزائر على القروض قصيرة الأجل تجاوز الفائدة التي يمكن الحصول علي في بلده ومن ثمة فهو يعمل على إيداع أمواله في الجزائر، أي يشتري وديعة في أحد البنوك الجزائرية هنا أيضا يقيد مبلغ الوديعة في جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات الجزائري وفي جاني ميزان المدفوعات من ميزان المدفوعات الأجنبي. وفي كل حالة فإن الجزائر استوردت رأس المال الأجنبي صحيح أي ترتب على استيراد رأس المال الأجنبي أن الجزائر حققت حصيلة تفيد في جانب المتحصلات من جاني ميزان المدفوعات الجزائري أما الدولة الأجنبية فقد صدرت رأس المال إلى الجزائر وبذلك أصبحت دائنة لها ولكن في السنة التي صدرت فيها رأس المال قامت بمدفوعات تقيد في جانب المدفوعات من ميزان المدفوعات الأجنبي.

ومعنى ذلك أن واردات رأس المال مثل صادرات السلع من حيث أن كليهما يقتضي القيام بمدفوعات للعالم الخارجي.

وفي الحالتين السابقتين حصلت الجزائر على إيراد من هذه العمليات الرأسمالية عن طريق زيادة مديونيتها للعامل الخارج كذلك فمن الممكن أن يحقق هذا الإيراد ويقيد في جانب المتحصلات عن طريق قيام الجزائر بإنقاص دائنيها (أي إنقاص أصولها) قبل العالم الخارجي.

ملخص ما تقدم هو أن صادرات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل تقيد في الجانب الدائن أم في جانب الأصول لميزان المدفوعات.

دول رقم(01): عرض حساب رأس المال.

المتحصلات (+)	المدفوعات (-)
أولا: متحصلات عن طريق زيادة مديونية البلد للعالم الخارجي:	ثانيا: مدفوعات تؤدي إلى زيادة دائنية البلد للعالم الخارجي:
1- شراء الأجانب لأسهم وسندات وطنية	1- شراء المواطنين لأسهم وسندات أجنبية
2- تملك الأجانب لعقارات وطنية	2- تملك المواطنين لعقارات أجنبية
3- تملك الأجانب لحسابات في البنوك الوطنية.	3- تملك المواطنين لحسابات في البنوك الأجنبية
4- إقراض الحكومات الأجنبية للحكومة الوطنية.	4- إقراض الحكومة الوطنية للحكومة الأجنبية

المصدر: سامي عقيقي، دراسات في الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 135.

ويحدد رصيد هذا الميزان قدرة الدفع للاقتصاد الوطني قبل العالم الخارجي، وتعتبر الوظيفة الرئيسية لتحركات الذهب للأغراض النقدية، والعملات الأجنبية، وفي مواجهة الخلل في ميزان المدفوعات.

من خلال عرض عناصر ميزان المدفوعات يمكن أن نستنتج ما يلي:

- أن جميع المعاملات التي تسجل في أقسام ميزان العمليات الجارية تتصف بالدورية والتكرار من سنة إلى أخرى، في حين أن المعاملات المسجلة في ميزان رأس المال نجد منها بنود رأس المال طويل الأجل تتصف بالدورية والتكرار، أما بنود رأس المال قصير الأجل والذهب والصرف الأجنبي فلا تتصف بالدورية والتكرار وذلك لأنها بنود تابعة تتحرك لتحقيق التكافؤ الحسابي لميزان المدفوعات.

- بالنسبة للمعاملات المسجلة في ميزان العمليات الجارية تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات. فهي تهدف لتحقيق الربح كما في حالة التجارة المنظورة وغير المنظورة، أو قد تهدف لتوضيح التفاوت في مستويات الدخل بين الدول كما هو الحال في ميزان التحويلات من جانب واحد. أما بالنسبة لبنود حساب رأس المال فإنها تتحرك نتيجة لوجود تفاوت في مستويات أسعار الفائدة العالمية، كتحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، أو بهدف تحقيق الربح أو توازن في ميزان المدفوعات وغير ذلك والذي يبينه الجدول رقم (07):

جدول رقم (02): عناصر ميزان المدفوعات

المتحصلات (+)	المدفوعات (+)
القسم الأول: ميزان المعاملات الجارية.	
1- الصادرات المنظورة (سلع)	4- واردات منظورة (سلع)
2- الصادرات غير المنظورة (خدمات)	5- واردات غير منظورة (خدمات)
3- هبات، تعويضات، إعانات، تحويلات بلا مقابل.	6- هبات، تعويضات، إعانات، تحويلات بلا مقابل.
7- رصيد الميزان الجاري بمعناه الواسع (+)	
القسم الثاني: ميزان رأس المال.	
8- واردات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.	12- صادرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
9- واردات رؤوس الأموال طويلة الأجل.	13- صادرات رؤوس الأموال طويلة الأجل.
10- صادرات الذهب للأغراض النقدية.	14- واردات الذهب للأغراض النقدية.
11- من رصيد العملات الأجنبية.	15- إلى رصيد العملات الأجنبية.
رئيس ميزان رأس المال بمعناه الواسع (+).	

المصدر: سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 137.

المطلب الثالث- تحليل ميزان المدفوعات: قبل التعرض إلى تحليل العناصر المكونة

لميزان المدفوعات نذكر قاعدة عامة لكيفية القيد في هذا الميزان: "كل عملية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة قبل العالم الخارجي أو نقص مديونية الدولة للخارج تدرج في جانب الأصول أو الجانب الدائن. وبطريقة مماثلة فإن كل عملية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج أو نقص دانيته قبل الخارج تدرج في جانب الخصوم أو الجانب المدين. وتطبق هذه القاعدة بالنسبة لكافة البنود التي يتضمنها القيد في ميزان المدفوعات. وتعبير متكافئ يمكن القول إن كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد وعرض

عمله بلد آخر تقيد في الجانب الدائن أو في جانب الأصول، وكل عملية يترتب عليها عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين.¹

من خلال توضيح كيفية القيد في ميزان المدفوعات فإن التحليل سوف ينصب على إبراز أهمية بعض العناصر ودورها في زيادة أو تقليل تبعية الدولة إلى الخارج.

البداية تكون بالميزان التجاري السلعي والخدمات: "المعلوم أن الميزان التجاري السلعي يعكس أهمية كبيرة لدى معظم الدول، نظرا لأن إنتاجها من السلع يشكل الأساس المهم في نشاطاتها الاقتصادية، وبالتالي في صادراتها، وواراداتها السلعية يشكل الأساس في ميزان مدفوعات، ولذلك تسعى دول العالم عموما إلى العمل على أن تزيد صادراتها على وارداتها السلعية وهذا لتتمكن من تحقيق فائض في ميزان مدفوعات، أو على الأقل الحصول على حصيلة من صادراتها السلعية تمكنها من استيراد ما تحتاج إليه من السلع من الخارج.

بالإضافة إلى الحساب التجاري نجد أن بعض الدول تعتمد على الخدمات بشكل أساسي في نشاطها الاقتصادي، وفي ناتجها ودخلها القومي، وبالتالي ترتفع لديها أهمية صادراتها وواراداتها من الخدمات في ميزان المدفوعات، ومثال ذلك الدول التي تعتمد على السياحة، وبالتالي فإن ميزان الخدمات يكون هو المهم".²

تحليل الحساب الجاري يهدف إلى معرفة الهيكل السلعي للدولة، حيث نجد مثلا: "في الدول النامية نجد أن سلعة أو عددا قليلا من السلع الأولية يعتبر مسؤولا عن معظم حصيلة الصادرات، كما تعتبر الدول المصدرة للبترول جميعها حالات متطرفة للتركيز على تصدير المواد الأولية، وبالتالي فإن التقلب في العائدات الناتجة عن التصدير بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على سلعة أو قليل من السلع وخاصة المواد الأولية، أو إذا كانت أسواقها تركز في دول مستوردة قليلة، هذا التقلب يؤثر كثيرا على هذه الدول نتيجة اعتمادها الكبير على هذه العائدات".³

"أما بالنسبة لحساب رأس المال فإن مكونات هذا الحساب وحركتها تشكل أهمية كبيرة خاصة في الوقت الحاضر. وفي هذا الإطار نذكر الانتشار الواسع للشركات دولية النشاط والتي تتحكم في حركة رؤوس الأموال عبر العالم، وخاصة بين الدول المتقدمة، والتطورات الكبيرة التي عرفتها

1- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص: 121 - 122.

2- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2001، ص: 140.

3- مالكولم جبيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص ص 656 - 672.

الأسواق المالية والنقدية بهذه الدول، وتبرز أهمية التحليل في التمييز بين نوعين من رؤوس الأموال، الأولى: طويلة الأجل والثانية قصيرة الأجل¹.

"فيما يتعلق بتركيبية التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال، فنجد انه منذ عقد السبعينات انخفضت أهمية المعونات الرسمية بأكثر من النصف، في حين أصبح تدفق رأس المال الخاص هو المصدر الرئيسي لعدد من الاقتصادات الناشئة وهذا نتيجة قيام هذه الدول بتحرير حسابات رأس المال"².
تعتبر المعلومة التي يوفرها ميزان المدفوعات ضرورية لبناء الكثير من المؤشرات الاقتصادية حول حالة اقتصاد الدولة ومدى تبعيتها للخارج ومن هذه المؤشرات ما يلي:³

1- مؤشر القابلية الاستيرادية: ويتم حساب هذا المؤشر من خلال القانون التالي:

$$C_i = \frac{X - (d - p)}{P_i}$$

حيث: C_i : القدرة الذاتية للاقتصاد على الاستيراد.

X : حصيللة الصادرات من السلع المنظورة وغير المنظورة.

d : مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الأقساط + الفوائد).

P : تحويلات الأرباح للخارج.

P_i : سعر الوحدة في الواردات.

يبين هذا المؤشر أنه كلما ارتفعت مدفوعات خدمة الدين الخارجي، كلما ضعفت القدرة الذاتية

للبلد على الاستيراد.

2- مؤشر التحويل الصافي للموارد: يقيس هذا المؤشر حجم التدفق الصافي للموارد الأجنبية، أي حجم الفرق بين القروض الجديدة التي حصل عليها البلد ومدفوعات خدمة الدين (الفوائد + الأقساط) وكلما كان هذا الفرق صغير كلما دل على زيادة حجم مدفوعات خدمة الدين والتهامها جزءا كبيرا من القروض المحصلة، والعكس صحيح.

1 - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص: 142.

2- تقرير البنك الدولي عن بحوث الدراسات، العولمة والنمو والفقير، ترجمة: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002، بيروت، ص99.

3- كواحة يمينية، تطبيق مؤشرات التمويل الخارجي على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قلمة، 2004، صص: 104-107.

3- مؤشر الانكشاف الاقتصادي: يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية مستوى الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي وكلما كان هذا المؤشر مرتفعا كلما كان الاقتصاد أكثر تأثرا بالتجارة الخارجية واضطراباتهما.

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

4- مؤشر العجز بميزان المدفوعات: يشير هذا المؤشر إلى مقدار العجز الممكن أن يحدثه الاعتماد على التمويل الخارجي في ميزان المدفوعات.

5- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات: يقيس هذا المؤشر مدى ثقل حجم خدمة الديون الخارجية منسوبا لأجمالي صادرات البلد من السلع والخدمات، وقد أثبتت التجارب أنه لكي لا يصل البلد إلى مرحلة الخطر في الاستدانة الخارجية لابد أن لا تتجاوز هذه النسبة 50 % من حصيللة الصادرات. كما أن معدل نمو الدين يجب أن لا يزيد عن معدل نمو الصادرات.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المعلومات التي يوفرها ميزان المدفوعات تساعد أيضا على بناء بعض المؤشرات الأخرى، والتي تساعد على تحديد مستوى تبعية الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي ومن هذه المؤشرات:¹

6- درجة التركيز الساعي للصادرات: ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لساعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها. فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة، ومن ثم تزداد احتمالات تبعية للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز الساعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع نسبة السلع الصناعية في الصادرات إلى القلق.

7- النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية: أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك. والهدف الأساسي من ذلك هو تفادي المخاطر الناجمة عن ازدواجية الهيكل الاقتصادي. عندما يوجد قطاعان لا تقوم بينهما سوى أو هي

¹ - إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص ص 42-

الصلات: قطاع إنتاج للسوق المحلية وقطاع إنتاج للسوق الخارجية. وقد اقترح البعض اعتبار السلع التي لا يزيد ما يخصص منها للاستخدام المحلي على 15% في موقف حرج.

8- درجة التركيز الجغرافي للصادرات: أي مدى اعتماد الدولة المعنية على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في شراء السلع التي تصدرها. فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أو الدول في جملة صادرات الدولة حدا أقصى يتفق عليه، أو إذا خرج عن مدى القيم التي تمثل حدود الأمان، دخلت الدولة في دائرة التبعية.

هناك نسبتين مهمتين يمكن استغلال المعلومات التي يقدمها ميزان المدفوعات لحسابهما ¹:

9- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون: وتعتبر في الواقع عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة. لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية، لأن الاحتياطي هو بمثابة هامش امن تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، ويستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية. إلا أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة هو مؤشر على تجميد الأموال، وبالتالي هو تضييع لفرص استثمارها .

10- نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات: اعتبارا لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط. ولهذا فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد خطر التوقف عن التسديد ولهذا تحرص الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50%.

من بين أهم المؤشرات الأخرى والتي يتم حسابها انطلاقا من المعلومات التي يوفرها ميزان المدفوعات:

- نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية إلى جملة الواردات.
- نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى جملة الاستهلاك الوسيط.
- نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى جملة الاستثمارات الثابت الإجمالي.
- نسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية إلى إجمالي الواردات.
- مؤشر درجة التركيز السلعي للواردات.
- مؤشر درجة التركيز الجغرافي للواردات. نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الاستثمار المحلي.
- درجة التركيز الجغرافي للتدفقات الرأسمالية الأجنبية.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن

- درجة التركيز الجغرافي للدين الأجنبي القائم.

المبحث الثاني - اختلالات الحسابات الخارجية:

نظرا للتدفق الدائم للسلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الدولة وتعرض الحسابات الخارجية إلى تغيرات كثيرة منها ما هو إيجابي ويجب المحافظة عليه، ومنها ما هو سلبي وعلى الدولة السعي لعلاجها، وهذه التغيرات يطلق عليها في حالتها الإيجابية: التوازن، وفي حالتها السلبية: اختلال. تختلف أنواع الاختلالات حسب الأسباب التي تحدثها، كما أن ميزان مدفوعات الدولة يمكن أن يتحسن أو يتدهور وذلك حسب الظروف أو المرحلة التي يمر بها الاقتصاد وكذا الظروف الخاصة بالاقتصاد العالمي.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى وضعية الحسابات الخارجية في المطلب الأول، وأنواع الاختلالات الخارجية في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث سيتم تناول ميزان المدفوعات والتطور الاقتصادي للدولة

المطلب الأول- أنواع الاختلالات الخارجية: تتعرض الحسابات الخارجية إلى

اختلالات من حين لآخر وخاصة بالنسبة للدول النامية وتعود هذه الاختلالات لعدة أسباب وفي ما يلي أهم أنواع هذه الاختلالات¹:

1- الاختلال العشوائي: من أهم أسباب هذا النوع من الاختلالات، التغيرات العشوائية في التجارة الدولية، والتقلبات الموسمية في الإنتاج، وهذه الأسباب قد تؤدي بالدولة إلى تحقيق فائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها. وقد يتم تصحيح الاختلالات في الفترة القصيرة، ودون تغيير في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياساتها.

2- الاختلالات الدورية: يعود السبب الأساسي لاختلال ميزان المدفوعات في هذه الحالة للتقلبات الاقتصادية التي تحدث، والمقصود هنا كل من الرواج والكساد وما تتركه هذه التقلبات من آثار على التجارة الدولية. وهنا يتطلب الأمر تغيير في السياسات الاقتصادية للدولة.

يمكن لهذين النوعين من الاختلال أن يؤثرًا على حسابات ميزان المدفوعات كلها إلا أن هناك أنواع أخرى من الاختلال تحدث في أحد الحسابات وينتقل الأثر السلبي لهذا الاختلال ليظهر في

1 - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، مرجع سابق، ص: 342-343.

الحسابات الأخرى وبالتالي يختل ميزان المدفوعات كليا. ومن هذه الأنواع من الاختلالات والتي تخص ميزان العمليات الجارية:¹

3- الاختلال الهيكلي: ويمكن التمييز بين الخلل الهيكلي في المدى القصير ويحدث بالنسبة للسلع والخدمات، وبين الاختلال الهيكلي في المدى الطويل ويلحق عناصر الإنتاج. ونكون بصدد اختلال هيكلي بالنسبة للسلع والخدمات إذا حدث تغير في ظروف الطلب أو العرض من شأنه اختلال ميزان المدفوعات. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك ما حدث بالنسبة للطلب على نترات شيلي حيث أدى التقدم الفني في صناعات الأسمدة الكيماوية إلى تحويل الطلب في هذه النترات التي كانت تشتتر بها شيلي. من الواضح أنه في مثل هذه الأحوال لا تجدي سياسة الأسعار في إعادة التوازن، إذا كان الغرض منها زيادة الطلب بتخفيض الأثمان. وإنما ينبغي في هذه الحالة إعادة توزيع الموارد بما يتفق مع ظروف الطلب أو العرض الجديدة، فالدولة التي ينخفض الطلب الخارجي على منتجاتها ليس أمامها إلا التحول من هذه المنتجات إلى صناعات جديدة يتوافر لها طلب خارجي، كذلك يجب عليها أن تعمل في نفس الوقت على معادلة إنفاقها على الواردات مع ظروف تجارتها الخارجية الجديدة ونكون بصدد اختلال هيكلي على مستوى عناصر الإنتاج إذا كانت أثمان هذه العناصر لا تعبر عن الوفرة النسبية لهذه العناصر بالدولة، مما يؤدي بها إلى التخصص في إنتاج سلع تستخدم عناصر نادرة نسبيا بها وتستورد على العكس سلعا تستخدم عناصر متوفرة نسبيا بها. ففي هذه الحالة يؤدي استخدام نظام الأثمان السائدة إلى إساءة استعمال العناصر الموجودة. وقد يحدث في مثل هذه الظروف أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا، ولكن لا بد وأن تظهر الأعراض في الاقتصاد الداخلي في شكل بطالة لبعض عناصر الإنتاج، وهذه هي البطالة الهيكلية، وعلى ذلك نكون بصدد اختلال هيكلي إذا كانت أثمان عناصر الإنتاج غير معبرة عن الوفرة النسبية لهذه العناصر مما يؤدي إلى توزيع هذه الموارد توزيعا غير رشيد.

تعرف الدول المتخلفة بصفة عامة هذا النوع من الاختلال الهيكلي، وينجم ذلك بوجه خاص عن وجود قطاعين منفصلين تماما في الاقتصاد، قطاع مرتبط بالتصدير، وهو قطاع متقدم وقطاع داخلي عائلي تقليدي، وعادة يختلف هذان القطاعان في كل شيء ولا تكاد تقوم أية رابطة بينهما ولذلك فإن الأثمان السائدة في أحد القطاعين لا تمثل الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج في القطاع الآخر وهذا ما يؤدي إلى كثير من الصعوبات أمام هيئات التخطيط في هذه الدول.

إن الاختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للدول المتخلفة والنامية ترجع إلى عدة أسباب، أو هي بالأحرى انعكاس لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية غير العادلة، فعلا

1 - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص ص: 106-108.

إن الدول المتخلفة والنامية تعاني من اختلالات هيكلية على المستوى الخارجي، خاصة الهيكل السلعي للصادرات والواردات، فالواردات هي عبارة عن مواد مصنعة، أو مواد استهلاكية وهي في تزايد مستمر من حيث الكمية أو الأسعار في حين أن الصادرات فهي غالبا عبارة عن مواد أولية شديدة الثقل وقد نتج عن هذا الوضع ما يلي:¹

- وقوع الدول النامية في فخ القروض الخارجية والتي كانت مضطرة لذلك التمويل خطط التنمية وهذا نتيجة للتراجع المستمر لإيراداتها من التصدير.

- ارتفاع تكاليف خدمة هذه القروض دفع بهذه الدول إلى القيام باقتطاعات هامة من ثرواتها لصالح الدول الصناعية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.

تشير إحصائيات البنك الدولي في أواخر الثمانينات إلى حوالي 80% من كل دولار مقرض مجددا توجه إلى خدمة الديون القائمة وهذا يعني تضائل الجزء المخصص من هذه القروض لتمويل اقتصاديات البلدان النامية.

- القروض الخارجية للبلدان النامية تستعمل لتمويل وارداتها خاصة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى ذلك فإن الفوائد على هذه القروض، تتسبب في نقل جزء كبير من الثروة من الجنوب إلى الشمال. وكل هذه العوامل لها آثار سلبية في إحداث خلل بالحسابات الخارجية.

إضافة إلى ما سبق فإن حركة رؤوس الأموال الأخرى غير القروض لها آثار سلبية إلى درجة إحداث الأزمة، ونقصد بهذا النوع من رؤوس الأموال²:

- الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الاستثمار في الحافطة المالية.

فالنوع الأول من الاستثمار عادة ما يهتم بالأرباح على المدى الطويل وتحكمه اعتبارات نمو الأسواق والدخل القومي والتغيرات الهيكلية في اقتصاد البلد المستضيف. أضف إلى ذلك أن هذا النوع من الاستثمار عادة ما يتجسد في شكل طاقة إنتاجية قائمة، أو طاقات إنتاجية جديدة. وبالتالي فإن عملية تصفية المشروع أو إغلاقه عملية صعبة. بينما نجد أن عملية التخلص من الاستثمار في الحافطة المالية تتم بسهولة عن طريق البيع في الأسواق المالية. وتثير تدفقات الاستثمار من النوع الثاني نحو الخارج وهو استثمار قصير الأجل بكميات كبيرة وبشكل مفاجئ المزيد من عدم الاستقرار للاقتصاد القومي إذ غالبا ما يحدث:

1 - مروان عطون، الأسواق المالية والنقدية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص: 350.

2 - رمزي زكي، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1999، ص ص: 119-124.

- ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية، الأمر الذي يضر بالصادرات ويزيد من الواردات فيزداد العجز في الميزان التجاري.
- زيادة معدل التضخم.
- زيادة الاستهلاك المحلي.
- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي.
- استنزاف الاحتياطيات الدولية للبلاد وبخاصة إذا حاول البنك المركزي أن يدافع عن سعر صرف العملة الوطنية مع وجود ضغوط قوية لتدهور قيمة العملة. وأخيرا فإن الإشارة إلى هذه الأنشطة الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها ميزان المدفوعات فهي من باب الإشارة إلى تعدد وتنوع السياسات وكان العمل على استقامة جهاز إنتاجي متنوع وواسع بالإضافة إلى جهاز مالي قادر على تحمل عبء تمويل التنمية والتخلص من التبعية للخارج ونقصد هنا أساسا ضرورة تطوير مالي.

المطلب الثاني-وضع الحسابات الخارجية: يقسم الاقتصاديون التوازن في ميزان

المدفوعات إلى قسمين هما¹:

- التوازن المحاسبي.
 - التوازن الاقتصادي.
- 1- التوازن المحاسبي: تتمثل حتمية التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات فيما يلي:
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في حالة فائض وبنفس القيمة.
 - إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد أن يكون في حالة عجز وبنفس القيمة.
 - إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن حساب رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون أيضا في حالة توازن.
- من خلال ما سبق يمكن استنتاج العلاقة التالية:
- رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = الصفر.

1 - سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتطوير، مرجع سابق، ص ص: 337-338.

إذا كان توازن ميزان المدفوعات حسابيا هو عبارة عن نتيجة منطقية وحتمية في ظل القواعد المتعارف عليها في ظل نظرية القيد المزدوج، فلماذا يتردد دائما عن وجود عجز وفائض في ميزان المدفوعات ؟

من هنا فإن التعادل بين الجانب المدين والجانب الدائن يميزان المدفوعات يتحقق في جميع الأحوال إلا أن التوازن بمعناه الاقتصادي يمكن أن يتحقق ويمكن أن لا يتحقق.

2- التوازن الاقتصادي: يمكن تعريف توازن أي ظاهرة اقتصادية على أنه: "تعادل مفهوم القوى التي تتناوبها على نحولاً يكون من شأنه تغيير حالتها في هذا الاتجاه أو ذاك"¹، يتعلق التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمجموعة من البنود الخاصة بالأصول والالتزامات وهي ذات طبيعة خاصة، ومن هذا الجانب التوازن بالمعنى الاقتصادي يمكن أن يتحقق ويمكن أن لا يتحقق. وقبل كل شيء يمكن طرح السؤال:

ما هي المكونات الفردية أو الحسابات التي إن استخلصنا ها من ميزان المدفوعات فإن مقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن فيها بالقيمة الكلية للجانب المدين إنما تتيح لنا وصف الميزان بأنه متوازن أو مختل ؟

للإجابة على هذا السؤال إنما تكمن في إجراء تمييز ما بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات وهذا بحسب الهدف من إجراءها:

2-1- النوع الأول عمليات تلقائية أو مستقلة²: وهي عمليات تجرى لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان وذلك نظرا لما تحققه من ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لمن يقوم بها ومثال على ذلك تصدير السلع أو استيرادها، وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، وتلقي استثمارات أجنبية أو القيام بها، فهذه العمليات كلها إنما تتحقق دون نظر إلى حالة المدفوعات.

يمكن القول أن هذه العمليات تتم نظرا لوجود اختلافات في مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول، وتشمل هذه الطائفة من العمليات أو المعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية على البنود التالية³:

• جميع العمليات الخاصة بالصادرات المنظورة وغير المنظورة، فهذه العمليات لا تتم بقصد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وإنما نتيجة للفروق في الأسعار الدولية ولتحقيق رغبات المستهلكين.

1 - سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 146.

2 - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 99.

3 - سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، المرجع أعلاه، ص ص: 154 - 155.

• التحويلات من جانب واحد والتي تهدف غالبا إلى التقليل من التفاوت في مستويات الدخل بين الدول المختلفة.

• حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل نظرا لأنها تتم سعيا للاستفادة من الاختلافات الدولية في أسعار الفائدة. أو بقصد تحقيق ربح من خلال الدخل في شركات ومشروعات مشتركة، أو ملكية كاملة للمشروعات في الخارج.

• بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتحرك بهدف المضاربة أو هربا من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية.

هذه العمليات كلها لا تتم سعيا وراء تحقيق توازن ميزان المدفوعات وإنما عمليات تلقائية تتم بهدف تحقيق الربح أو الاستفادة من فروق أسعار الفائدة أو أسعار العملات... الخ.

2-2 - النوع الثاني من المعاملات وهو العمليات التعويضية أو الموازنة: فهي تلك العمليات التي لا تجري لذاتها وإنما تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات، فهذه العمليات لم تكن لتجرى لو لم تكن هناك عمليات تلقائية أو مستقلة، سبق القيام بها، وهي لا تتحقق إلا من أجل تعويض أو تسوية أو موازنة ما تم من عمليات تلقائية أو مستقلة، وصفة موازنة هنا إنما تنصرف إلى معنى التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي، بمعنى أنه يقصد بهذه العمليات تحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي في ميزان المدفوعات، وتكون هذه المعاملات متوازنة محاسبيا وليس اقتصاديا وباختصار فإن هذه العمليات هي عمليات تعويضية.

يوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها. وهكذا فإن تعادل قيمة جانب الدائن الخاص بهذه العمليات (الإيرادات) مع قيمة جانب المدين (المدفوعات) إنما يعني توازن ميزان المدفوعات، في حين عدم تعادل هاتين القيمتين يعني اختلال الميزان.

لاختلال الميزان صورتان¹:

الأولى: وهي الفائض وذلك عندما تزيد قيمة جانب الدائن في العمليات التلقائية أو المستقلة عن قيمة جانب المدين.

الثانية: وهي العجز وذلك عندما تزيد قيمة جانب المدين في هذه العمليات عن قيمة جانب الدائن. تشير حالة الفائض إلى أن رصيد ميزان المدفوعات موجب أو في صالح الدولة. وأحيانا توصف العمليات التعويضية أو الموازنة بأنها عمليات مولدة بمعنى أنه ولدها عدم التعادل أو الاختلال بين قيمة جانب الدائن وقيمة جانب المدين في العمليات التلقائية أو المستقلة.

1 - سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص 100.

إن التساؤل الحقيقي بالنسبة لمضمون التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات متعلق بطبيعة البنود التي يجب توازن مجموع أصولها وخصومها وتعبير أوضح: كيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه ولتحقيق هذا الغرض تنقسم بنود ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين: معاملات اقتصادية فوق الخط ومعاملات اقتصادية تحت الخط. ويمكن القول إن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة فائض أو في صورة عجز أم المعاملات الاقتصادية تحت الخط فهي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة الاقتصادية حول مصير مجموع هذه المعاملات وتعد في الوقت ذاته بمثابة رد فعل هذه السلطات في التصرف في المعاملات في الوقت ذاته بمثابة رد فعل هذه السلطات في التصرف في المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط التي يوجد فيها فائض أو عجز.

3- معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات: ¹ من التحليل المتقدم يمكن استنتاج أن كل من العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات ما هو إلا توازن في صورة معينة بمجموع معاملات اقتصادية معينة أطلق عليها اصطلاحاً المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط ومن هنا يمكن اعتبار الفائض في ميزان المدفوعات توازن موجباً بمعنى زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن للمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط. وفي الحقيقة فإنه لا يوجد معيار واحد موضع اتفاق ويمكن الاعتماد عليه في تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط ولتلك الواقعة أسفله. بل على العكس من ذلك توجد عدة معايير مختلفة في مضمونها وبالتالي في مجموع البنود التي يجب وضعها فوق الخط وتلك التي يجب وضعها أسفل الخط. ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن الاستفسارات الدائرة حول مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات تجد لها إجابات متفاوتة في دول العالم المختلفة. ويمكن حصر هذه المعايير في:

الميزان الصافي للسيولة أولاً، ثم الميزان الشامل للسيولة، ثم الميزان الأساسي، ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة، ثم التوازن السوقي لميزان المدفوعات.

3-1- الميزان الصافي للسيولة : يعتبر الميزان الصافي للسيولة أقدم المعايير المستخدمة في قياس مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات وطبقاً لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشتمل على كل من:

1- الصادرات المنظورة وغير المنظورة والواردات المنظورة وغير المنظورة.

2- التحويلات من جانب واحد

1 - سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، 147-109.

3- كافة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

أما المعاملات الاقتصادية تحت الخط وتشمل الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي. وطبقا لهذا المعيار فإن ميزان المدفوعات يكون به فائض بين - أي متواز إيجابيا - حينما تزداد الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي غير أن هذا لا يحدث إلا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة في كل من الميزان التجاري وميزان التحويلات من جانب واحد، ميزان رأس المال بمعناه الضيق أكثر من المعاملات الاقتصادية المدينة التي تلزم البلد بمدفوعات إلى العالم الخارجي، الواردة في كل من الميزان الجاري وميزان التحويلات من جانب واحد، وميزان رأس المال بمعناه الضيق، والنتيجة هي أنه يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة.

3-2- الميزان الشامل للسيولة: يعترف هذا المعيار بالدور الهام الذي يمكن للاحتياطات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والصرف الأجنبي باعتبارها إضافة هام إلى احتياطات البنك المركزي من ذهب والصرف الأجنبي، ويطلق على هاذين النوعين من الاحتياطات اسم الاحتياطات النقدية الكلية للدولة أو السيولة الشاملة وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط هي:

- الصادرات والواردات (المنظورة وغير المنظورة)؛

- التحويلات من جانب واحد؛

- حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط والتي يمكن منها ميزان الشامل فهي:

- الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي؛

- الاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي المتوفرة لدى البنوك التجارية.

بصفة عامة فإن هذا المعيار يكسب أهميته الخاصة طالما كانت احتياطات الذهب والصرف الأجنبي خاضعة لرقابة البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن هناك مشاكل نقدية كبيرة يمكن أن تنشأ عند محاولة دمج الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية واحتياطات البنك المركزي من الذهب والصرف الأجنبي في رقم واحد.

3-3- الميزان الأساسي: يعتمد هذا الأسلوب على التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية، المعاملات الاقتصادية التي لها صفة الدورية والمعاملات الاقتصادية التي ليس لها صفة التكرار والدورية وتعرف باسم بنود الموازنة، وطبقا لهذا المعيار فإن الميزان الأساسي يتكون من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي لها صفة الدورية التكرار والواقعة فوق الخط. هذه المعاملات تتمثل في :

- الصادات والواردات (المنظورة وغير المنظورة).
- التحويلات من جانب واحد.
- حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل.
- رصيد الميزان الأساسي = رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد +
رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل.
- أما بنود الموازنة فتتمثل في تلك المعاملات الاقتصادية التي ليس لها صفة الدورية والتكرار
والتي يمكن تلخيصها على الوجه التالي:
- حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
- حركة الذهب النقدي
- التغيرات في احتياطات الصرف الأجنبي.
- رصيد بنود الموازنة = رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل + رصيد ميزان الذهب
النقدي + رصيد ميزان احتياطات الصرف الأجنبي.
- 3-4- ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة: يعتمد هذا الأسلوب المقترح من قبل صندوق النقد
الدولي 1949 على التفرقة بين طائفة المعاملات الاقتصادية المستقلة وطائفة المعاملات الاقتصادية أو
النوعبضية وبالتالي التفرقة بين ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة وميزان المعاملات الاقتصادية
التابعة أو التعويضية أو الموازنة.
- يقصد بالمعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية بأنها تلك المعاملات الخاصة أو العامة التي
تتم لصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وترجع أسباب إتمام هذه المعاملات إلى الاختلاف في
مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول وتشتمل هذه المعاملات على جميع الصادرات
والواردات المنظورة وغير المنظورة والتحويلات من جانب واحد وحركات رؤوس الأموال الخاصة
طويلة الأجل وبعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتحرك بهدف المضاربة.
- تتضمن التعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية أو الموازنة تلك المعاملات التي تتم في
ضوء موقف وفي حالة ميزان المدفوعات، فهي تتم عندما يحدث اختلاف بين الجانب الدائن والجانب
المدين، وهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجانبين، أي تحقيق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات
- 3-5- التوازن السوقي لميزان المدفوعات: إن المعايير التي سبق التطرق إليها تستخدم اصطلاحاً
العجز أو الفائض للدلالة على اختلال ميزان المدفوعات بينما يستخدم رصيد ميزان المعاملات
الاقتصادية المستقلة المعادل للصفر دلالة على أن ميزان المدفوعات متوازن اقتصادياً، غير أن هذه
النتيجة تعرضت للانتقاد والمعارضة على أساس أن تفسير اصطلاح التوازن الاقتصادي لميزان

المدفوعات لم تخرج عن دائرة المفاهيم الحسابية، أو بتعبير مكافئ أن شرط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يرجع في النهاية إلى معادلة حسابية مفادها أن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يصبح رصيد ميزان المعاملات المستقلة مساويا للصفر.

يقترح مجموعة من الاقتصاديين كبديل للمعايير الأربعة السابقة ضرورة ربط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق ممثلة في قوى الطلب على الصرف الأجنبي، ومن هنا يمكن القول أن ميزان المدفوعات يتوازن اقتصاديا عندما يتطابق عرض الصرف الأجنبي مع الطلب على الصرف الأجنبي خلال الفترة محل الدراسة، أي أن توازن ميزان المدفوعات يناظره توازن بين العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي وهذا هو شرط التوازن السوقي لميزان المدفوعات ويعبر عن ذلك ب: مصادر عرض الصرف الأجنبي = مصادر الطلب على الصرف الأجنبي.

إن الحكم على ميزان المدفوعات على أنه متوازن أو مختل من خلال تحليله يمكننا من القول هل البلد في توازن أو يعاني اختلالات، ففي حالة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات أو في أحد البنود فإن ذلك مؤشر ايجابي إذ أن حدوث فائض في أحد البنود وأهمها الحساب الجاري له كثير من الفوائد ومنها:

- تحسين وضع العملة في الأسواق الأجنبية أي أن العملة اكتسبت قيمتها من خلال فائض اقتصادي موجه إلى الخارج مما يزيد من ثقة الأجانب في السوق المحلي.
 - يساعد تحقيق فائض في الميزان الجاري في دفع خدمات الدين في حالة عدم دخول رؤوسه الأموال إلى الدولة بقدر كاف لتلبية الاحتياجات الاستثمارية.
 - يساعد تحقيق الفائض أو على الأقل التعادل في أحد البنود من المحافظة على احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي والذي له فوائد كبيرة.
- هذه الفوائد مجتمعة يمكن أن نطلق عليها أنها مؤشرات التوازن الخارجي كما أن وضعية الحسابات الخارجية تتغير حسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد.

المطلب الثالث- ميزان المدفوعات والتطور الاقتصادي للدولة: يتأثر ميزان

المدفوعات للدولة، وخاصة فيما يتعلق بحساب التجارة المنظورة وبند دخل الاستثمارات وحساب رأس المال طويل الأجل، بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني

المختلفة. وهكذا تتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي صورة خاصة لميزان المدفوعات للدولة، ويتجه الاقتصاديون في هذا الصدد إلى التمييز بين المراحل التالية:¹

1- مرحلة الدولة حديثة العهد بالاقتراض: وهي مرحلة نمو الاقتصاد القومي في بداية تطوره حيث الطاقة الإنتاجية ضعيفة والقدرة على الإنتاج محدودة، وحيث يستدعي الأمر رؤوس أموال أجنبية للإسهام في بناء الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. وفي هذه المرحلة تستورد الدول أكثر مما تصدر ومن ثم يتحقق عجز في حساب التجارة المنظورة، أي زيادة في قيمة الجانب المدين عن قيمة الجانب الدائن. كذلك تسدد الدولة فوائد وأرباحا عن القروض التي تعقدها، ومن ثم يتحقق عجز أيضا في بند دخل الاستثمارات. وبالتالي لا تقتصر الدولة رؤوس أموال أجنبية فقط لبناء هيكلها الإنتاجي، بل أيضا لتغطية العجز في ميزان التجارة المنظورة وبند دخل الاستثمارات وفي هذه المرحلة نجد:

- يحقق حساب رأس المال طويل الأجل فائض.
- الاقتصاد الوطني يكون مدين للخارج.

2- مرحلة الدول المقترضة ذات الفائض: وفي هذه المرحلة تبدأ الدولة بتصدير سلع بقيمة أكبر من قيمة ما تستورده منها وذلك بفضل ما تم بناءه من طاقة إنتاجية ومن ثم يتحقق فائض في حساب تجارتها المنظورة. ولكن نظرا لاستمرارها في سداد مبلغ وفوائد وأرباح لرؤوس الأموال التي سبق أن حصلت عليها، فضلا عن أقساط ما يتعين سداؤه من القروض التي تلقتها، وهي مبالغ لا تكفي لسداؤها ما يتحقق من فائض في ميزان التجارة المنظورة، فإنها تضطر إلى الاستمرار في الاقتراض للوفاء بالجزء الباقي من هذه المبالغ.

في هذه المرحلة نجد:

- حساب رأس المال طويل الأجل يكون في حالة فائض، لكن غالبا ما يكون أقل من مقدار الفائض في المرحلة الأولى.

- في هذه المرحلة لا يزال الاقتصاد القومي مدينا للخارج وكذلك مقترضا منه، وإن كان بشكل أخف منه في مرحلة الدول حديثة العهد بالاقتراض كما سبق.

3- مرحلة الدولة المقرضة حديثا: وهنا يبلغ نمو الاقتصاد القومي حدا يمكن فيه للدولة أن تستغني عن الاقتراض من الخارج كما يمكن للزيادة في قيمة الصادرات على الواردات أن يغطي ما يتعين على الدولة سداؤه من دخل للاستثمارات فيها وأقساط القروض التي تلقتها وأن تبقى بعد هذا مبالغ يمكنها استخدامها في إقراض الدول الأخرى. وهكذا يتحقق فائض في ميزان التجارة المنظورة كبير جدا وعجز في دخل الاستثمارات وعجز لأول مرة في حساب رأس المال طويل الأجل وفي هذه المرحلة

1 - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص: 104-106.

نجد أنه بينما لا يزال الاقتصاد القومي مدينا للخارج فإنه قد أصبح مقرضا له وهذا ما يبينه عجز حساب رأس المال طويل الأجل.

4- مرحلة الدول المقترضة المتقدمة اقتصاديا: وفي هذه المرحلة من نمو الاقتصاد القومي تزداد المبالغ التي يحصل عليها من استثماراته في الخارج ومن ثم يتحقق فائض كبير في دخل الاستثمارات ويسمح هذا الفائض للاقتصاد القومي بأن يستورد بقيمة أكبر من القيمة التي يصدر بها مما يعني تحقق عجز في ميزان التجارة المنظورة. لكن مقدار فائض دخل الاستثمارات يزيد عن مقدار عجز ميزان التجارة المنظورة مما يسمح للاقتصاد القومي بأن يستثمر في إقراض الخارج، ومن ثم يستمر حساب رأس المال طويل الأجل في تحقيق عجز وفي هذه المرحلة نجد الاقتصاد القومي وقد أصبح دائما للخارج، وهذا ما يظهره فائض داخل الاستثمارات، كما أنه ما زال مقرضا له حيث لا يمكن للفائض المتحقق من بند الاستثمارات تغطية العجز في ميزان التجارة المنظورة وأيضا بإقراض الدول الأخرى، وهكذا بتوقف رؤوس الأموال طويلة الأجل عن الخروج من الدولة ويتوقف نمو العجز في حساب رأس المال طويل الأجل.

يمكن القول أن تطور المراحل السابقة لا يعبر عن مسلك ضروري وحتمي لكافة الدول، بل إنه لا يعدو أن يعبر عن اتجاه عام فقط. ولذلك فقد يختلف مسلك العلاقات الدولية لدولة معينة عن هذا الاتجاه العام، ويصلح هذا الاتجاه العام للدول التي تعتمد في تنميتها على العلاقات الدولية، أما الدول التي لا تلعب العلاقات الدولية بها دورا كبيرا وإنما تعتمد كلية على مدخراتها المحلية، وبالتالي فإن الاتجاه السابق لا يصلح لها بالضرورة. ولذلك فإن تجربة الإتحاد السوفيتي تخرج كلية عن هذا الاتجاه لأنه من المعروف أن الاتجاه السوفيتي لم يعتمد في تنميته على العلاقات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك فإن أو ضاع الدول النامية تختلف كثيرا عن أو ضاع الدول المتقدمة وهذا نظرا للخصائص الاقتصادية التي تتميز به كل مجموعة فالخلل الحاصل لميزان مدفوعات الدول النامية ناتج عن ضعف قدرتها على تحقيق صادرات من السلع والخدمات أو رؤوس الأموال. بالشكل الذي يجعلها قادرة من خلال حصيلة هذه الصادرات على تسديد قيم وارداتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال وذلك نتيجة عوامل كثيرة منها:¹

- ضعف قدرتها على توفير فائض من السلع التي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي، بسبب ضعف جهازها الإنتاجي، وانخفاض درجة مرونته وقلة تنوعه واتساعه مما يجعل صادرات الدول النامية في الغالب تقتصر على سلعة أو سلعتين وهما في الغالب مواد أولية.

1- فليح حسين خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ص: 266-274.

- إن قدرة الدول النامية على التوسع في الخدمات عموما محدودة، ولذلك فإن هذه الخدمات في الغالب وفي معظم الدول النامية لا تكفي لسد احتياجات سكانها ونشاطاتها الاقتصادية ومتطلبات التوسع في هذه النشاطات، نتيجة ضعف الإمكانيات المتاحة لديها. وعدم التطور الكمي والنوعي في الخدمات في الدول النامية يجعلها تعتمد على الخارج في هذا المجال، ويضاف العجز في هذا البند إلى العجز الذي يمكن إن يتحقق في بنود أخرى، وبذلك يصبح عجز ميزان المدفوعات اكبر.

- يضيف عنصر رأس المال تعقيدا اكبر على حالة عجز موازين مدفوعات هذه الدول، بحيث يزيد من حدة العجز، ذلك بسبب أن هذه الدول تعاني أصلا من انخفاض دخولها القومية، والدخل الفردي فيها، وبالتالي فإن هذا يجعلها غير قادرة على توفير حجم مقبول من الادخارات اللازمة لتمويل الاستثمارات فيها، وهو ما يجعل اعتمادها في إقامة الاستثمارات على ما يتوفر لها تمويل خارجي في حالات ليست بالقليلة. فالاعتماد على استيراد رؤوس الأموال من الخارج وضعف القدرة على تصديرها يؤدي بالضرورة إلى تفاقم حالة العجز في ميزان المدفوعات، حيث يضاف إلى عجز الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أي الميزان التجاري السلعي والخدماتي، عجز في الصادرات الرأسمالية على الواردات الرأسمالية. وهنا تظهر طبيعة مشكلة عجز ميزان مدفوعات الدول النامية مرتبطة بطبيعة الأوضاع الاقتصادية.

- إن جهود التنمية في البلدان النامية والمختلفة تؤدي إلى حاجة أكبر لدى هذه البلدان في اعتمادها على العالم الخارجي، بسبب أن هذه التنمية تتطلب إقامة مشروعات استثمارية تعتمد فيها على مستلزمات مستوردة من الخارج، كما أن الدخل المتولدة نتيجة الإنفاق على مشروعات التنمية تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، وبما أن إقامة هذه المشروعات وبالذات في الدول النامية تحتاج إلى فترة أطول، ولذلك فإن الفترة الفاصلة بين البدء بالإنفاق الاستثماري وتوليد ناتج مقابل هذا الإنفاق ستطول، وسيتم خلال هذه الفترة تحقق فجوة تمثل زيادة في الطلب على العرض، وهو ما يقضي سدها عن طريق الاستيراد من الخارج.

يضاف إلى ذلك أن التحسن النسبي في مستويات المعيشة والدخل الذي يرافق عملية التطور الذي يتحقق من خلال التنمية، يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي وكل هذا سينعكس بشكل متزايد على الواردات الرأسمالية والاستهلاكية، في الوقت الذي لا تتزايد فيها قدرات التصدير في البلدان النامية بذات القدرة، خاصة إذا علمنا أن معظم المشروعات التي تم التوجه نحو إقامتها في البلدان النامية هي من النوع الذي لا يوفر سلعا تصديرية في الغالب.

- إن الدول النامية بسبب ضعف خبرتها وقدراتها الفنية، إضافة إلى عدم تطور وسائل الإنتاج وأساليبه، فإن مشاريعها تعمل في الغالب بمستوى كفاءة إنتاجية منخفضة، أي أنها تنتج بتكلفة عالية

ونوعية متدنية، وبالتالي بأسعار أعلى لمنتجاتها، وكما هو معروف فإن التنافس في السوق الدولية يتم عن طريق الأسعار والنوعية.

5- توقعات ميزان المدفوعات¹: يمثل التنبؤ بميزان المدفوعات أهمية بالغة خاصة لتلك الدول التي تلعب فيها الدول الخارجية دورا كبيرا والتي يحتمل أن تواجه حالات عدم استقرار في حصيللة الصادرات، يمكن التنبؤ بميزان المدفوعات من العلاقة التعريفية بين التغيرات في صافي الأصول الدولية NFA ومكونات ميزان المدفوعات:

$$\Delta NFA_t = X_t + M_t + INV_t + CM_t$$

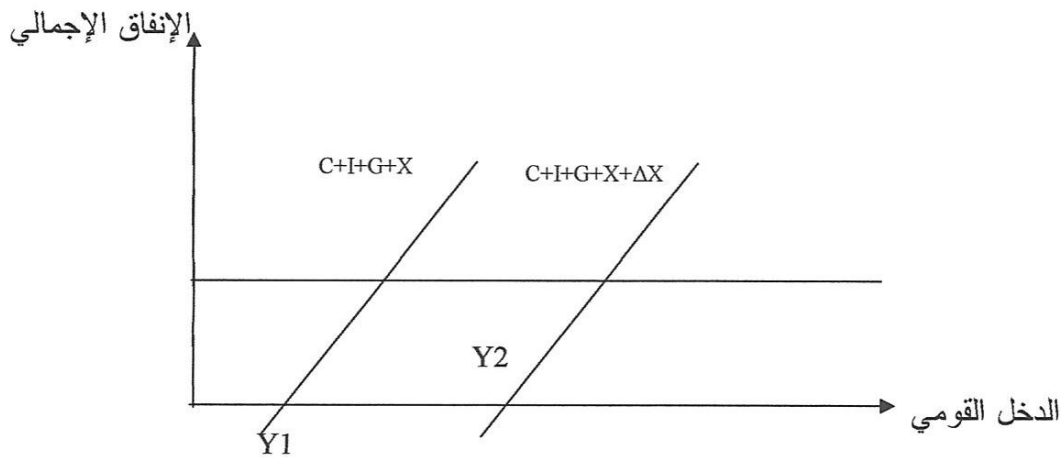
حيث: ΔNFA التغير في صافي الأصول الدولية (صافي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات)، و X : متحصلات الصادرات، M : مدفوعات الواردات، INV : صافي البنود الغير المنظورة (الخدمات والتحويلات بلا مقابل)، CM : صافي تدفقات رأس المال كلما ازداد حجم الصادرات ازداد حجم الطلب الكلي عن طريق المضاعف، وتتوقف قيمة مضاعف الصادرات على الميل الحدي للادخار.

نسبة الزيادة في الدخل، المخصصة للادخار والميل الحدي للاستيراد والميل الحدي

$$\frac{\Delta \gamma}{\Delta \gamma}$$

للضريبة.

شكل رقم (01): أثر الزيادة في الصادرات على الدخل



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 2003، ص 89.

1 - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 88.

يظهر الرسم أن الصادرات الإضافية تؤدي إلى الزيادة الإجمالية للحقن مما يؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي من Y_1 إلى Y_2

تمثل الواردات من جهة أخرى الطلب المحلي على سلع وخدمات وأصول رأسمالية منتجة في الخارج معنى ذلك أن الواردات تمثل تسربا من تدفق الدخل القومي الدائري وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي والدخل الناتج الحقيقيين وتشكل الصادرات إضافة إلى إجمالي الطلب المحلي.

$$Y = C_p + I_p + G + X - M$$

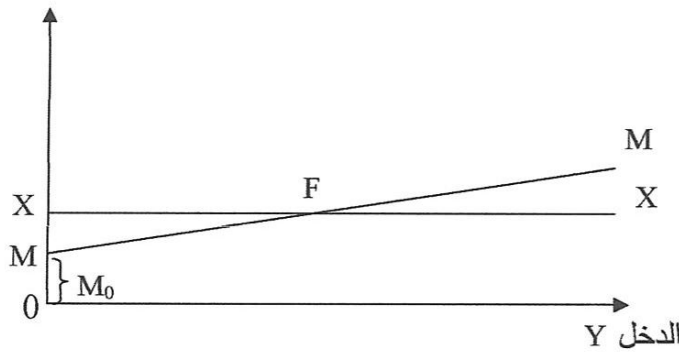
حيث يمثل C_p : الاستهلاك الخاص، I_p : الاستثمار الخاص، G : الإنفاق الحكومي، X : الصادرات، وتتطلب شروط التوازن في الاقتصاد تساوي الحقن مع التسرب من الدخل، ويتمثل التسرب بثلاث أنواع هي: الادخار (S)، والضرائب (T) والواردات (M)، ويصبح إجمالي التسرب يساوي: $S + T + M$ تبقى العلاقة بين الدخل والواردات هي نفس العلاقة بين الدخل والاستهلاك ويمكن التعبير عن العلاقة الخطية بين الزيادة في الدخل والزيادة في الواردات بالمعادلة التالية: $M = M_0 + mY$ حيث:

M_0 : الجزء المستقل من الواردات والذي لا يتغير بتغير الدخل.

m : الميل الحدي للاستيراد ويساوي إلى التغير في الواردات تبعا لتغير الدخل

$$m = \frac{\Delta M}{\Delta Y} \text{ ويمكن توضيح الدالة } m = F(Y) \text{ بالرسم الموضح في الشكل}$$

شكل رقم (02): تأثير الصادرات والواردات على مستوى الدخل



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 92.

العلاقة بين الواردات والدخل هي علاقة طردية يتغير حجم الواردات في نفس الاتجاه الذي يتغير فيه الدخل. أما الصادرات فتحدد بواسطة عوامل مستقلة وتتأثر الصادرات بالأسعار النسبية في الدولة وكذلك بمستوى الدخل وأذواق المستهلكين في الدول الأخرى عند النقطة (F) تتساوى الصادرات والواردات وإلى يسار نقطة التقاطع يكون هناك فائض لصالح الدولة حيث الصادرات أكبر من الواردات والعكس يمين النقطة (F) حيث يكون هناك عجز.

يمكن توضيح أثر التجارة الخارجية على الدخل بإدماج التجارة الخارجية في النموذج IS ومن الممكن تعريف إجمالي الناتج المحلي على أنه يساوي الاستيعاب (الإنفاق) المحلي مع الفائض أو العجز في ميزان المعاملات الجارية وباستخدام الرموز:

$$GNP=A+(X-M) \dots\dots\dots(1)$$

حيث تمثل: A الاستيعاب المحلي، و $N_x=X-M$: صافي الصادرات. وبالتالي يمكن تعويض

GNP بما يساويه في المعادلة (1) ع العلم أن GNP من جهة أخرى: $GNP=Cp+Ip+G+X-M$

تنتج المعادلة التالية:

$$A+N_x=(C+I+G)+(X-M) \\ = (C+I+G)+N_x$$

يمكن تفسير الخلل في الحساب الجاري من خلال العلاقة بين الاستيعاب المحلي والناتج القومي، فزيادة الاستيعاب على الناتج تعني عجزا، وعلى العكس من ذلك، فإن الفائض يعكس زيادة الناتج على الناتج المحلي يرتبط الإنفاق المحلي بمعدل الفائدة السائد في السوق ومستوى الدخل وبالتالي

$$A=A(Y,i)$$

يفترض أن هناك ثلاثة عوامل تمارس تأثيرها على صافي الصادرات، وهي:

- 1- مستوى الدخل في الدولة المعنية، ويتحدد على أساس حجم الإنفاق على الواردات .
- 2- مستوى الدخل في الخارج، ونرمز له بالرمز Y_f ، ويتحدد على أساس حجم الطلب على صادرات الدولة المعنية.

- 3- مستوى سعر الصرف الفعلي ونرمز له بالرمز R .

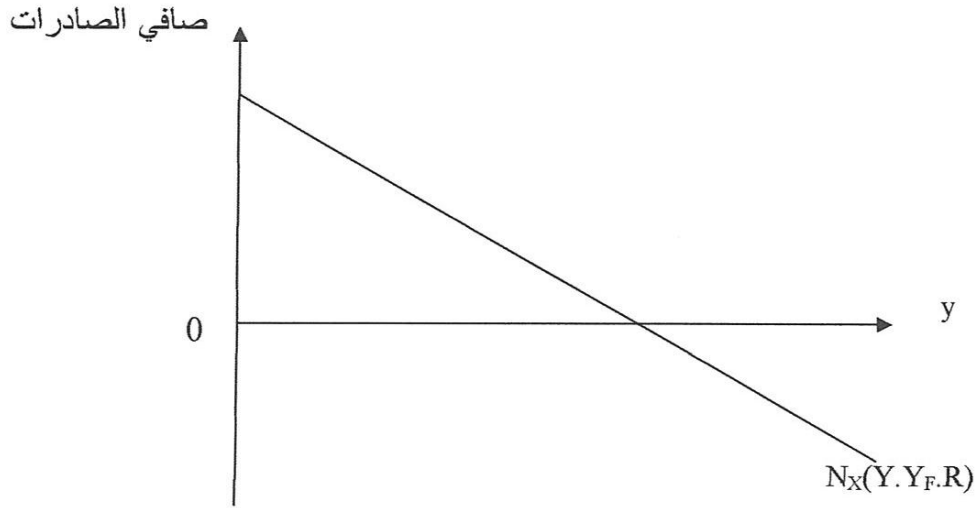
مما تقدم يمكن كتابة معادلة صافي الصادرات (N_x) :

$$N_x=X(Y_f.R)-M(Y.R)= N_x(Y.Y_f.R)$$

يمكن الخروج بثلاث استنتاجات هامة هي:

- 1- ارتفاع الدخل في الخارج يعني شروط ميزان المدفوعات ويزيد الطلب الفعال تبعا لذلك.
- 2- للتخفيض في سعر الصرف نفس الأثر ما للزيادة في الطلب الفعال.
- 3- زيادة الدخل في الدولة المعنية يزيد الإنفاق على الواردات لان العلاقة بين الدخل والواردات ستبقى كما هي بين الدخل والاستهلاك إذا زاد الدخل زاد الاستهلاك وزاد الطلب على الواردات.

شكل رقم (03): علاقة الدخل بصافي الصادرات.



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 71.

- من الشكل يمكن ملاحظة أنه كلما زاد الدخل ينخفض N_X حيث يؤدي الزيادة في الدخل إلى الزيادة في الطلب على الواردات ويكون انحدار المنحني أكبر كلما كان الميل الحدي لاستيراد أكبر وعلى العكس من ذلك فإن الارتفاع في الدخل في الخارج يؤدي إلى انتقال المنحني N_X إلى أعلى جهة اليمين نفس الأثر يمارس التغير في سعر الصرف

المبحث الثالث- سياسات تصحيح اختلال ميزان المدفوعات:

تختلف الاختلالات التي تتعرض لها الحسابات الخارجية باختلاف الأسباب، وبالتالي فإن السياسات المتبعة لتصحيح هذه الاختلالات تختلف حسب الحالات، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض السياسات المتبعة، لتصحيح هذه الاختلالات، حيث يتناول المطلب الأول القيود المباشرة على المعاملات الخارجية، أما المطلب الثاني فيتناول سياسة تعديل سعر الصرف، ويتناول المبحث الثالث السياسات المالية والنقدية.

المطلب الأول- القيود المباشرة على المعاملات الخارجية: من الممكن تصحيح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية فإذا لم تستخدم الدولة السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الخارجي أو إذا كانت غير فعالة وإذا كانت الدولة تحجم عن تخفيض قيمة العملة أو غير قادرة أو رغبة في إتباع نظام أسعار الصرف العائمة، عندئذ العجز المتواصل لميزان المدفوعات يمكن أن يكتب بفرض قيود على التجارة والصرف.

القيود المباشرة للتأثير على ميزان مدفوعات الدولة يمكن أن تقسم إلى قيود تجارية وقيود مالية أو قيود الصرف.

1- القيود التجارية: أحد أكثر أشكال القيود التجارية أهمية هو رسوم الاستيراد هذه الرسوم ترفع سعر السلع المستوردة بالنسبة للمستهلكين المحليين وتنشط الإنتاج المحلي لبدائل الواردات¹.

يعتمد تنشيط الإنتاج المحلي لبدائل الواردات على مفهوم بسيط. أو لا: تحديد الأسواق المحلية الكبيرة المتميزة بحجم واردات كبيرة عبر السنوات. ومن ثم التأكد من إمكانية استيعاب الصناعيين المحليين لتكنولوجيا الإنتاج أو ضمان توفير المستثمرين الأجانب التكنولوجيا والإدارة ورأس المال للدولة، وأخيرا عوائق للحماية أما عن طريق الجمارك أو تقييد الواردات (الحصص النسبية) للتغلب على تكاليف الإنتاج البدائية التي من المحتمل أن تكون عالية وذلك لجعلها مربحة للمستثمرين المحليين في القطاع الصناعي المعين.²

بالإضافة إلى الرسوم الجمركية هناك إعانات التصدير والتي تجعل السلع المحلية أرخص بالنسبة للأجانب وتشجع صادرات الدولة، وعادة ما تطبق رسوم الاستيراد وإعانات التصدير على بنود معينة بدلا منه على كافة البنود. وكلتاها تنشط الإنتاج المحلي عموما. الدول غير مسموح لها اليوم بأن تفرض رسوم استيراد أو حصص استيراد جديدة إلا بصفة مؤقتة عندما تواجه صعوبات في ميزان مدفوعاتها³.

تستطيع الدولة النامية ذات الاقتصاد الضعيف، والتي تكون في أول مراحل التنمية، وتلك التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات، اتخاذ تدابير سعرية، مثل رفع التعريفات الجمركية لأعلى من السقف، أو المستويات الدولية الملزمة، كما أن بإمكانها فرض تدابير كمية مباشرة على الواردات، هناك توجيهات قوية في مفاوضات جولة الأوروغواي في هذا الشأن، بأن القيود الكمية يمكن فرضها فقط إذا ما قدمت الدول النامية ما يفيد أن التدابير السعرية غير قادرة على الحد من مشكلات ميزان

1 - كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 423.

2 - مالكولم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص: 688-689.

3 - كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، المرجع أعلاه، ص: 423-424.

المدفوعات. لا ينبغي الإفراط في استخدام تلك التدابير، وأن تكون متناسبة مع مشكلات ميزان المدفوعات. الأكثر من هذا لا يمكن التذرع باستخدام تلك التدابير لحماية الصناعة المحلية. ينبغي الحد من تلك الإجراءات بمرور الوقت، بعد تحسن ظروف ميزان المدفوعات، كما ينبغي إزالتها كلية عندما تزول الظروف التي بررت وجوده.

يمكن أحد الاختلافات المهمة بين النوعين من التدابير، في أن القيود الكمية المباشرة تتحكم في الواردات بشكل فوري، حيث أن التدابير من نوع التعريفات الجمركية والتمتددة ليست فعالة. في الحالة الأخيرة يتطلب تحقيق السعر وقتاً ليحدث أثره على تدفق الواردات بالإضافة إلى ذلك ربما يحاول المنتجون والمصدرون الأجانب استيعاب الزيادة في التعريفات لبعض الوقت. وفي هذه الحالة، لن يترتب على الزيادة في التعريفات الحد من الواردات¹.

في إطار العلاقات التجارية الدولية الغير العادلة اليوم ليس من الغريب أن نجد الولايات المتحدة وبريطانيا، وبصورة مختلفة في أوروبا تطالب بحماية صناعات الصلب والمنسوجات والسيارات والالكترونيات وغيرها، من القدرة المتفوقة لليابان وكوريا وتايوان وبقية العالم الصناعي الأحدث عهداً. فليس هناك استثناء بالنسبة للصناعات الناشئة وإنما تشمل هذه الحماية حتى الصناعات القديمة وهي في المصطلحات الحديثة لا تسمى حماية وإنما تسمى سياسة صناعية².

باعتبار الميزان التجاري يحتوي على أهم البنود المتمثلة في الصادرات والواردات فإن الدولة التي تواجه مشكلة زيادة الواردات على الصادرات (عجز الميزان التجاري) تكون بحاجة إلى التحكم في الواردات بشكل عاجل، فإن من المؤكد أن القيود الكمية المباشرة ستكون أكثر فعالية وكفاءة. وبالتالي فإنه من المنطقي عدم تقييد خيارات الدول. بشأن التدابير الواجب اتخاذها للتخلص من هذا الخل للانعكاسات السلبية له على بقية بنود ميزان المدفوعات.

2- قيود الصرف: إذا تحولنا إلى القيود المالية أو قيود الصرف، نجد أن الدول المتقدمة تفرض أحيانا قيوداً على تصدير رؤوس الأموال عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات وعلى واردات رؤوس الأموال عندما تواجه فائض ميزان المدفوعات ومن ناحية أخرى معظم الدول النامية لها نوع ما من قيود الصرف أكثرها شيوعاً هو أسعار الصرف المتعددة، مع أسعار صرف مرتفعة على الواردات الكمية وغير الضرورية، وأسعار صرف منخفضة على الواردات الضرورية.

1 - بهاجيراث لال داس، اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص ص، 74، 76.

2 - جون كنيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة، أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2001، ص: 109.

الشكل المتطرف للرقابة على الصرف يستلزم من المصدرين وكاسبي الصرف الأجنبي الآخرين تحويل كافة مكاسبهم من الصرف الأجنبي إلى السلطات النقدية التي تتقدم عندئذ لتخصيص العرض المتاح من الصرف الأجنبي على المستوردين عن طريق تراخيص استيراد وبأسعار صرف مختلفة على حسب مدى الأهمية التي تعتبرها السلطات النقدية للسلعة المستوردة المعنية ومع ذلك فإن هذا يشجع ظهور السوق السوداء والتسعير التحويلي (أي تقدير الفاتورة بأقل أو أكثر من اللازم) ومشاكل أخرى متنوعة.¹

في إطار قوانين منظمة التجارة العالمية هناك بعض المواد التي تتعلق بقضية الرقابة على الصرف، حيث نجد في هذا الإطار أن المناقشات داخل لجنة ميزان المدفوعات في المنظمة يعد صندوق النقد الدولي تقريراً يوفر معلومات حول اقتصاد الدولة المعنية بما فيها وضعها في مجال التبادل الأجنبي وبصفة عامة يؤثر احتياطي العملات الأجنبية الجاري وصافي التدفق من العملات الأجنبية على رأي اللجنة.²

بالتالي فإن القيود على الصرف لها دور كبير يتمثل فيما يلي:³

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة.
- تنمية الاحتياطي من العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية نحو المجالات التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسات الاقتصادية للدولة.
- يستخدم نظام الرقابة على الصرف كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية.
- تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، أو ممارسة الضغوط الاقتصادية.
- وعلى الرغم من هذا كله فإن لهذه الوسيلة لتسوية خلل ميزان المدفوعات الكثير من العيوب أهمها:⁴
- تقليل حجم وقيمة التجارة الدولية (سياسة المعاملة بالمثل بين الدول).
- العديد من المعايير المستخدمة في الوسائل المختلفة للرقابة على الصرف الأجنبي تكون غالباً تحكيمياً وتتخذ بطريقة إدارية أو بيروقراطية مما يخدم مصالح فئة دون أخرى.

1 - كامل بكرى، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، مرجع سابق، ص ص: 424 - 426.

2 - بها جيراث لال داس، اتفاقات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص: 77.

3 - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، مرجع سابق، ص ص: 384، 385.

4 - بهاجيراث لال داس، اتفاقات منظمة التجارة العالمية، المرجع أعلاه، ص ص: 391 - 392.

• يؤخذ على نظام الرقابة على الصرف أنه نظام مكلف، وذلك لاحتمال قيام السوق السوداء للصرف الأجنبي.

على العموم فإنه لكي تكون هذه القيود فعالة يلزم ذلك قدرا من التعاون الدولي، هذا في حالة تطبيقها فعلا وفي حالات خاصة ومؤقتة كما سبق.

قيود مباشرة أخرى:¹ السلطات الحكومية تفرض أحيانا قيودا مباشرة لتحقيق أهداف محلية صرفة، مثل السيطرة على التضخم، عندما تكون السياسات الأكثر عمومية قد فشلت، فعلى سبيل المثال في سنة 1971 فرضت الولايات المتحدة قيودا على الأسعار والأجور، أو سياسة للدخل للسيطرة على التضخم. ومع ذلك هذه القيود على الأسعار والأجور لم تكن ناجعة تماما وتم إلغاؤها فيما بعد، من وجهة نظر الكفاءة، السياسات النقدية والمالية وتغيرات سعر الصرف تفضل على القيود المباشرة على الاقتصاد المحلي وعلى التجارة والتمويل الدولي، السبب هو أن القيود المباشرة غالبا ما تتداخل مع تشغيل آليات السوق، بينما السياسات الأكثر عمومية المغيرة للإنفاق والمحولة للإنفاق تعمل من خلال السوق، وبالرغم من ذلك، عندما يبدو أن هذه السياسات العامة تأخذ وقتا طويلا لتعمل، وعندما يكون تأثيرها غير مؤكد، وعندما تكون المشكلة فقط على قطاع واحد من الاقتصاد فإن الدول قد تتحول إلى القيود مباشرة كإجراء مؤقت لتحقيق أهداف محددة، مثال هو حصة التصدير الاختيارية على السيارات اليابانية التي جرى التفاوض بشأنها بواسطة الولايات المتحدة سنة 1981.

عموما لكي تكون القيود المباشرة والسياسات الأخرى فعالة يلتزم قدر كبير من التعاون الدولي، فعلى سبيل المثال، فرض حصة استيرادية بواسطة إحدى الدول قد يتمخض عن معاملة بالمثل وأخذ بالتأثر بواسطة الدول الأخرى (ومن ثم تحديد أثر الحصة) ما لم تتشاور هذه الدول وتتفهم وتتوافق على الحاجة إلى مثل هذا الإجراء المؤقت، وينطبق نفس الشيء على سعر الصرف الذي تسعى الدولة إلى المحافظة عليه، (حدث استثناء مهم في أوائل التسعينات عندما سمحت الولايات المتحدة الأمريكية للدولار بأن ينخفض بشدة بالنسبة لليين الياباني، ضد رغبة اليابان، في محاولة لخفض العجز التجاري الكبير والمثابر للولايات المتحدة مع اليابان). وبالمثل زيادة في سعر الفائدة بواسطة إحدى الدول لجذب رأس مال أجنبي أكثر قد يحيد بالكامل إذا قامت الدول الأخرى بزيادة أسعار فائدتها بنفس القدر بحيث تترك اختلافات أسعار الفائدة الدولية بدون تغيير. عموما، قيود التجارة والصرف قد خفضت بشدة منذ الخمسينات، وفرض قيود جديدة أصبح محظورا، إلا إذا كان بصفة مؤقتة وفي حالات خاصة، في ظل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، هناك اعتراضات قوية على قيود التجارة والصرف

1 - كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، مرجع سابق، ص ص: 428-429.

لأنها تتسبب في سوء تخصيص الموارد، تعوق الكفاءة الاقتصادية، وتؤدي إلى خفض المكاسب من التجارة.

عموما لكي تكون القيود المباشرة على التجارة والمدفوعات المفروضة بواسطة إحدى الدول فعالة، فإن الدول الأخرى يجب أن لا تعاملها بالمثل وتفرض هي الأخرى قيودا مماثلة من جانبها.

المطلب الثاني- تعديل سعر الصرف: تتحدد الكثير من المتغيرات الاقتصادية مثل الأسعار، الدخول، الكميات المتاجرة، وما شابه ذلك، إما بواسطة قوى السوق الحرة، أو تتحدد بواسطة قرار إداري، ففي حالة اقتصاد السوق فإن هذه المتغيرات تخضع لتقلبات العرض والطلب وفي الحالة الأخرى لا تلعب قوى السوق أي دور في تحديد هذه المتغيرات، وينطبق نفس الشيء على أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

تبعاً لذلك نجد نوعين مختلفين من التعديل في ميزان المدفوعات: تعديل عن طريق قوى السوق الحرة الذي يمثل تصحيحاً آلياً تلقائياً، أو تعديل كنتيجة لقرار إداري.

أسعار الصرف قد تتحدد بواسطة قوى السوق، وفي هذه الحالة فإننا نكون أمام أسعار الصرف العائمة، كما قد تكون هذه الأسعار مثبتة أو مربوطة إدارياً. وفي الحالة الأخيرة فإن الدولة تحافظ على سعر الصرف المناسب لعمليتها عن طريق التدخل في سوق الصرف. وبالتالي فإن أي تغيير في سعر الصرف وخاصة حالة تخفيض قيمة العملة يأتي نتيجة ضغوطات كبيرة على السلطات النقدية. وفي هذه الحالة سندرس أحد هذه الضغوطات وأهمها والمتمثل في الخلل الذي يحدث لميزان المدفوعات.

قبل كل شيء فإن أهم إجراء يتعلق بسعر الصرف والذي تلجأ له الكثير من الدول في أغلب الأحيان هو إجراء تخفيض سعر الصرف.

يمكن تعريف هذه العملية على أنها: "قرار يتخذ من قبل السلطات النقدية للبلاد المعني وذلك لهدف التخفيض من قيمة العملة الوطنية مقارنة بعيار مرجعي معين والمتمثل في غالب الأحيان إما في الذهب أو في عملة صعبة كثيرة التعامل بها، إذا كان 01 فرنك يعادل 05 دينار، وبعد حدوث نقص في قيمة العملة الورقية بمعدل 10% فإن الفرنك يصبح يعادل 5.5 دينار. إن نقص في قيمة العملة الورقية يمكن أن يحدث إلا داخل نظام تقدي دولي الذي بداخله تكون معدلات الصرف بين العملات محددة ومعروفة"¹، إن تخفيض سعر الصرف العملة يمكن أن يؤثر كافة بنود ميزان المدفوعات، الصادرات والواردات من السلع والخدمات، التحويلات من دون مقابل، حركات رؤوس الأموال، ومع

1 - شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران،

ذلك فالاعتبار الرئيسي هو اثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات من السلع والخدمات. أي على الحساب الجاري بميزان المدفوعات.

لتوضيح آثار التخفيض يجب دراسة معاملات المرونة للطلب على السلع المحلية والسلع الأجنبية المستوردة. وكذلك مرونة العرض التي تعتمد على طبيعة الهيكل الإنتاجي القائم، ونجد أحسن تحليل لهذه الآثار في نظرية مسز روبنسون، وذلك من خلال:¹

- 1- بالنسبة للصادرات تم دراسة:
 - مرونة العرض الخارجي للواردات.
 - مرونة العرض الداخلي للصادرات، والتي تتأثر بمرونة الطلب المحلي على السلع القابلة للتصدير.
- 2- بالنسبة للواردات تم دراسة:
 - مرونة العرض الخارجي للواردات.
 - مرونة الطلب الداخلي على الواردات، والتي تتأثر بمرونة العرض المحلي من السلع القابلة للإحلال محل الواردات.

قد اظهر هذا التحليل اثر المرونات على الميزان التجاري وفق النتائج التالية:

- 1- بالنسبة للصادرات: إن التخفيض سيكون فعالا تماما، أي أن أثره على زيادة الصادرات سيكون اكبر ما يمكن، عندما تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات مساوية ما لا نهاية، ومرونة العرض المحلي منها مساوية ما لا نهاية.
- 2- بالنسبة للواردات: إن التخفيض سيكون فعالا تماما، أي أن أثره على تخفيض الواردات سيكون اكبر ما يمكن عندما مرونة الطلب المحلي على الواردات مساوية ما لا نهاية، ومرونة العرض الأجنبي منها مساوية ما لا نهاية.

بشكل عام يمكن أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تغيير تيارات التبادل الخارجي وذلك عن

طريق:

- زيادة الصادرات لان الأسعار المحلية بعد التخفيض تكون ارخص بالنسبة للأجانب. إذ أنهم سيحصلون على وحدات اكبر من العملة المحلية للبلد المخفض مقابل وحدة واحدة من عملتهم. وبذلك تصبح الأسعار المحلية بالنسبة للمستوردين الأجانب رخيصة، فيزداد الطلب الخارجي ويؤدي ذلك إلى خلق مزايا تنافسية للسلع المحلية في السوق الدولية.
- انخفاض الواردات لأن أسعارها تكون مرتفعة بما يعادل نسبة التخفيض لأن المستوردين سيدفعون وحدات أكثر من عملتهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية.

1 - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، مرجع سابق، ص ص: 394 - 395.

من خلال التأثير على الصادرات والواردات يمكن تحسين الميزان التجاري، وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات. ومن الأهمية بمكان دراسة الآثار المتوقعة من تخفيض قيمة العملة قبل تقرير التخفيض كوسيلة لتصحيح العجز في المدفوعات. "حاليا يلجأ إلى هذه الآليات بصفة أقل مما كان عليه في السابق، مثلاً في فرنسا هذه السياسة غير مجدية لأنه مهما ارتفع سعر الواردات فإن الطلب الداخلي لا يتقلص وذلك بسبب الحصة غير القابلة للتخفيض والمتمثلة في الطاقة ومواد التجهيز التي من اللازم استيرادها. هذه المواد هي ضرورية مهما كان سعرها ويستمر استيرادها لذا فإن كل نقص في قيمة العملة الورقية يتقل الفاتورة...

إن عدم جدوى تطبيق سياسات نقص في قيمة العملات الورقية لإعادة التوازن والقضاء على العجز التجاري يخلص إلى أن هذه السياسات تقود في بعض الأحيان إلى الحصول على نتائج معاكسة لما كانت تنبؤه السلطات العمومية. لقد لوحظ من خلال تطبيق هذه السياسة أن التأثير الأول على الاقتصاد هو ديمومة التضخم من خلال نقص في قيمة العملات الورقية. وما تنتجه في ارتفاع الأسعار، إن من خلال تكلفة الطاقة والمواد الأولية ومواد التجهيز المستوردة فإن كل نقص في قيمة العملات الورقية يحدث ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية ومن خلال هذا النسب يسقط الاقتصاد في حلقة مفرغة لنقص قيمة العملات الورقية".¹

مما سبق فإن تخفيض سعر الصرف لتصحيح وضع ميزان المدفوعات يعتبر إجراء مشكوكا فيه فهو إجراء تقليدي لما كان يحكم العلاقات النقدية والمالية الدولية نظام سعر الصرف الثابت، أما اليوم فالكثير من الدول قامت بتحرير سوق الصرف وبالتالي فإن سعر الصرف يتغير وفقا لقوى السوق أي العرض والطلب. كما أن تخفيض سعر الصرف يدخل ضمن عناصر الإصلاح التي يفرضها صندوق النقد الدولي ليس لتصحيح خلل ميزان المدفوعات وإنما لتقييم العملة تقييما صحيحا وفقا لقوى السوق. في الوقت الحالي فإن تطبيق هذه السياسة لتصحيح ميزان المدفوعات أصبحت محدودة أو لا تطبق كلية باعتبار أن التحرير الاقتصادي لا يترك مجالا للدولة للتدخل بهذا الشكل. وفي مثل هذه الحالات لابد من البحث عن سياسة بديلة لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث - السياسة النقدية والمالية: إن إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية

يؤثر على حجم الإنفاق والدخل القومي وهذا يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، وتجدر الإشارة إلى أن إتباع هذه السياسات الانكماشية تكون ملائمة إذا كان البلد يعاني من ضغط تضخمي في الداخل ولديه عجز في ميزان المدفوعات.

1 - شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ص: 540 - 541.

تستخدم السياسات المالية والنقدية للتأثير على الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهذا التأثير يكون له آثار إيجابية على ميزان المدفوعات وعادة ما يكون هذا التأثير باتجاه تخفيض الطلب الكلي وذلك إما عن طريق السياسة النقدية أو السياسة المالية أو المزج بين السياستين معا.

1- السياسة المالية: ¹ نظرا للأثر السلبي الذي يتركه التضخم على الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع أسعار السلع المحلية نتيجة للتضخم يجعلها غالية في الخارج وبالتالي تقل صادرات الدولة مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات. يمكن للدولة التدخل في هذه الحالة عن طريق تنفيذ سياسة مالية لامتصاص جانب من القوة الشرائية الإضافية والتأثير على التضخم وإعادة الاستقرار للاقتصاد. ويتمثل طرفي السياسة المالية في: الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي.

تساهم السياسة المالية في السيطرة على التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص، أو عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي. أو مزج كل من العنصرين فإذا كان الإنفاق الخاص يتجه نحو الارتفاع فإن الحكومة تستطيع أن تلطف من حدة الضغط التضخمي بتخفيض إنفاقها. ولكن خفض الإنفاق الحكومي ليس ممكنا في جميع الحالات، ولا يمكن تأجيله، فقد يكون ضروريا لمقابلة المتطلبات العادية للاستهلاك الجماعي للمجتمع (الدفاع، العدالة، التعليم، الصحة...) لذلك فإن التأكيد الرئيسي للسياسة المالية في أوقات التضخم يكون على خفض الإنفاق الخاص عن طريق زيادة الضرائب. فالإجراءات المالية تتألف من خفض الإنفاق الحكومي وفرض ضرائب جديدة أو زيادة في الضرائب القديمة. تشجيع الادخار، إدارة الدين العام من أجل تخفيض عرض النقود.

2- السياسة النقدية: أفضل علاج لمحاربة التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات هو تخفيض الإنفاق الكلي، والسياسة النقدية يمكن أن تساعد في هذا التخفيض فالبנק المركزي عن طريق السياسة النقدية يتمكن من التأثير على التضخم من خلال عدة آليات ومن هذه الوسائل: ²

2-1- نسبة الاحتياطي النقدي: يمكن للبنك التأثير على نسبة الاحتياطي المفروضة على البنوك وهذا للتأثير على عرض النقود وبالتالي التأثير في التضخم وهذا بالتأثير على العروض من النقود، حيث أن تخفيض عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات المحلية منخفضة الثمن بالنسبة للأجانب وبالمقابل تنخفض الواردات نظرا لارتفاع قيمتها بالعملة الأجنبية ويكون لهذا أثر على الميزان التجاري.

1 - كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، مرجع سابق، ص: 416.

2 - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، مرجع سابق، ص: 89-92.

2-2- تغيير سعر إعادة الخصم: يستطيع البنك المركزي التأثير على العرض النقدي من خلال سعر إعادة الخصم من خلال رفع أو خفض هذا السعر وأهم إجراء في هذا المجال يتمثل في رفع سعر الخصم فرفع سعر الخصم في هذا المجال يؤدي إلى إحجام البنوك التجارية في خصم الأوراق التجارية التي في حيازتها مما يؤدي إلى نقص في مقدرتها على الإقراض، كذلك فإن رفع سعر الخصم يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في القروض الممنوحة (خاصة القروض الاستهلاكية والمسئولة على التضخم) مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ويشجع ذلك على زيادة الصادرات لإقبال الأجانب عليها وهذا لانخفاض أسعارها كما أن رفع سعر الخصم يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على الودائع فيؤدي ذلك إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤدي إلى تدعيم الاحتياطيات الأجنبية للدولة وتخفيض مركز عملتها.

3-3- عمليات السوق المفتوحة: تستخدم هذه السياسة كغيرها من السياسات النقدية الأخرى في التأثير على عرض النقود فالبنك المركزي يمكن له من خلال هذه السياسة زيادة أو تخفيض عرض النقود في الاقتصاد، وتخفيض عرض النقود هو الملائم في كثير من الأحيان للقضاء على التضخم وجعل الصادرات، أكثر تنافسية في الخارج والواردات أقل تنافسية في الداخل. ويتدخل البنك المركزي عن طريق هذه السياسة في العادة لتقليص حجم النقود في الاقتصاد ويكون ذلك من خلال عمليات بيع للأوراق المالية والتجارية في سوق النقد وسوق المال. مما يؤدي إلى امتصاص كمية من النقود وهذا ما يؤدي إلى تخفيض الأسعار في أغلب الأحيان وبالتالي يكون تأثير هذه السياسة أحسن من السياسات السابقة.

إن فاعلية الإجراءات المالية والنقدية الانكماشية في تحسين الحساب الجاري بميزان المدفوعات تتحدد بعاملين:¹

أولاً: مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.
ثانياً: مدى ما يمكن أن ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات، فستكون هذه الإجراءات فعالة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات كلما كانت قدرتها على تخفيض الطلب الكلي كبيرة، وكلما كان ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي نقص كبير نسبياً في الواردات وزيادة كبيرة نسبياً في الصادرات. وتتوقف قدرة هذه الإجراءات على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات على حجم المضاعفات* التي تظهر قوة

1- كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، مرجع سابق، ص: 421.

*- تحضى نظرية المضاعف بعناية خاصة في الفكر الاقتصادي، حيث أنها تسمح بدراسة أثر الإنفاق على الدخل بصورة كمية عن طريق تتبع ما يترتب عن ذلك الإنفاق الأولي من إنفاقات مولدة متتالية. وتتمثل الصيغة الرياضية للمضاعف في ما يلي:

كل منها في تغيير مستوى الطلب الكلي: مضاعفة الإنفاق الحكومي، مضاعفة الضرائب. فكلما كان حجم هذه المضاعفات كبيرا كلما كانت هذه الإجراءات أكثر قدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات. أما مدى ما ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات، فهو يتوقف على مدى أهمية القطاع الخارجي في الاقتصاد فإذا كانت المعاملات الخارجية تمثل نسبة كبيرة من معاملات الاقتصاد، فإن الصادرات والواردات تكون شديدة الاستجابة للتغيرات في الدخل المحلية، وبالتالي فإن تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي إلى تحسن جوهري في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

أما في حالة دول أخرى لا يساهم القطاع الخارجي إلا بنسبة صغيرة من مجموع المعاملات الاقتصادية. فإذا كان هذا البلد يعاني من عجز في ميزان المدفوعات ويعتمد فقط على إجراءات مالية انكماشية لتحسين وضع ميزان المدفوعات فإنه يتطلب إحداث خفض كبير في الطلب الكلي مما يعرض الاقتصاد القومي لانكماش حاد أو بطالة. ويبقى أن نشير إلى أن فاعلية هذه الإجراءات في تحسين وضع ميزان المدفوعات يتوقف على مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلي وهذا ما يحدده حجم المضاعفات المشار إليها.

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \text{ لدينا الميل الحدي للاستهلاك } b: \text{ حيث } b = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \text{ ولدينا الميل الحدي للاستيراد: } m = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T_x} = \frac{-b}{1-b+m} \text{ مضاعف الضرائب: } \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+m} \text{ مضاعف الإنفاق الحكومي: } =$$

- T_x معامل الضرائب.

- G الإنفاق الحكومي.

الفصل الثاني

الوضع النقدية ودور السياسات النقدية

نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها النقود في النشاط الاقتصادي فإن أي دولة لها نظامها المالي والنقدي الخاص بها، ويعتبر تطور هذا النظام أو تخلفه عاملا من عوامل التطور الاقتصادي ويتضمن النظام النقدي مجموعة القواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية، والذي يقوم بوضع هذه القواعد وصياغة السياسات المختلفة بتسيير النقود، هو البنك المركزي، الذي يعتبر السلطة النقدية الأولى في الاقتصاد، ويقف على قمة هرم النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي، وعادة ما يتم تعريف البنك المركزي بوظائفه كبنك إصدار للنقود القانونية وكنك للحكومة ومستشارا ماليا لها، وكنك للبنوك، وأخيرا كمسؤول عن إدارة شؤون النقد والائتمان والجهاز المصرفي في الاقتصاد.

يقوم البنك المركزي بتسيير النقود عن طريق مجموعة من الإجراءات يطلق عليها السياسة النقدية، والتي من خلالها يتم توزيع النقود على مختلف القطاعات الاقتصادية للحفاظ على التوازن الاقتصادي، بالنسبة لأهم الأدوات المستخدمة لتنفيذ هذه السياسة نجد هناك أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة وأدوات كمية وأخرى نوعية، ونظرا للدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد فإن تسييرها الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهذا لنقادي الاضطرابات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الكلي من تضخم أو انكماش.

في رسم السياسات النقدية وفي الدراسات التطبيقية لتحديد تأثيرات كمية النقود على مستوى الإنتاج والأسعار، يهتم الباحثون وصانعو القرار بكمية النقود في التداول وذلك من خلال تحديد مكوناتها، ونظرا لاختلاف وتعدد وسائل الدفع في الاقتصاد طبقا لمعايير عديدة، منها: المدة، درجة السيولة، شروط استخدامها كودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع المصرفية وغير المصرفية، أدى هذا التعدد إلى تعدد مقاييس النقود، فالكثلة النقدية في الاقتصاد تنقسم إلى عدة مستويات وفقا لمعايير وشروط معينة فنجد في المستوى الأول المجمع (M_1) يليه المجمع (M_2) ثم المجمع (M_3) ثم المجمع (M_4) وكل هذه المجمعات محتواة في المجمع (M_4).

المعلوم أن كمية النقود المتاحة في الاقتصاد تكون تحت تصرف وحدات تكون هذا الاقتصاد ولكن وضع هذه الأرصدة تحت تصرف هذه الوحدات (إحداث النقود) لا يتم إلا بمقابل، هذا المقابل لا يكون مصدره إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية فمن بحيازته مبلغ (قانوني أو كتابي) نقدي يكون له الحق في الاقتصاد وبالتالي حتى تتمكن المؤسسات المصدرة المعنية من إحداث النقود فلا بد من ترجمة هذه العمليات الاقتصادية الحقيقية على مستوى ميزانيتها، أي التسجيل في مقابل النقود المصدرة

العمليات الاقتصادية التي أدت إلى هذا الإصدار، والعناصر التي يجري عليها إصدار النقود هي أربعة أنواع: الذهب، العملات الأجنبية، القرض المقدم إلى الاقتصاد، القرض المقدم إلى الخزينة العمومية، وتأخذ السياسة النقدية بعين الاعتبار النقود المصدرة ومقابلات هذه النقود.

من خلال ما سبق فإن الرصيد النقدي في الاقتصاد ليس ثابتاً، فالكتلة النقدية في حركة مستمرة خلال فترة معينة، ومن فترة لأخرى، وتخضع هذه التحركات للكتلة النقدية إلى تطورات النشاط الاقتصادي، وتقاس هذه الحركة في الكتلة النقدية وتفسيرها، يجب مقارنة ذلك بحركة أو نمو النشاط الاقتصادي خلال نفس الفترة أو من فترة إلى أخرى، ومن أهم المفاهيم المستخدمة في ذلك، سرعة تداول النقود، سيولة الاقتصاد.

في تفسيره للكتلة النقدية وصياغة سياسته النقدية، يخضع البنك المركزي إلى قيود وضغوطات من أطراف مختلفة وخاصة منها السياسية، وتحرر البنك المركزي من هذه القيود والاضغوطات يطلق عليه بالاستقلالية. ولهذه الاستقلالية مؤشرات وتأثير كبير على سير السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي، ويمكن لسياسة نقدية مستقلة وتأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي العام أن تساهم في تطور الاستقرار وتحسين المناخ الاستثماري في الاقتصاد، مع الأخذ بعين الاعتبار لأخطر المشاكل النقدية وهو التضخم النقدي، أي يجب أن يكون هناك توافق بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي.

المبحث الأول - البنوك المركزية وتسيير النقود في الاقتصاد:

يتكون النظام النقدي والتمويلي في أي دولة من مجموعة من المؤسسات المالية، والتي تسعى لتوفير التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي، نجد البنك المركزي في قمة هذا النظام يعتبر المسؤول عن عرض النقود ومراقبة للنشاطات التمويلية ويؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية وهذا لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الاستقرار والتوازن وللسياسة النقدية أثر كبير على النشاط الاقتصادي خاصة إذا كان البلد يتمتع بنوع من التطور المالي، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى البنوك المركزية مفهومها ودورها وأهميتها، وإلى السياسة النقدية وإدارة النقود في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث نتناول السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي.

المطلب الأول - البنوك المركزية: المفهوم، الدور، الأهمية: يعتبر البنك المركزي من

أهم المؤسسات المالية والمصرفية في الدولة، حيث يشكل أساسا النظام النقدي والمالي في كل أنحاء العالم، فبواسطته تتمكن الدول من تنفيذ السياسات النقدية والمالية التي من شأنها أن تدعم السياسة الاقتصادية للحكومة، لذلك فهو يلعب دورا حاسما في مجال صياغة السياسة النقدية للدولة وتنفيذها ويسهر على حسن سير النظام الائتماني بشكل عام.

يقوم البنك المركزي حاليا بأداء الكثير من الأعمال ذات الطبيعة المختلفة مما يجعل من الصعب تقديم تعريف دقيق موجز للبنك المركزي. فأي تعريف مشتق من وظائفه، وهي تختلف من وقت لآخر ومن دولة لأخرى. وبمرور الزمن تطورت وظائف البنك المركزي، حتى أصبح من الصعب إعطاء تعريف موجز وثابت. ومع ذلك يمكن تعريف البنك المركزي بأنه: "مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤولا عن النظام النقدي في الدولة"¹.

يعرف البنك المركزي أيضا على أنه: "مؤسسة حكومية تتولى العمليات النقدية، التمويلية الهامة للحكومة، ومن خلال إدارته لهذه العمليات وبوسائل مختلفة ومتعددة يؤثر البنك المركزي في المؤسسات النقدية وذلك بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للحكومة، وعليه فإنه يعمل قائدا لسوق النقد ومشرفا ورقيبا ومنظما لنشاط البنوك التجارية، ولذلك فإنه يعتبر قمة المؤسسات النقدية وأعلى سلطة نقدية في الدولة. ولما كان البنك المركزي قادرا على التأثير في الأوضاع والظروف النقدية والائتمانية والتطور المالي في الدولة فقد أُلقيت على عاتقه مسؤولية رسم السياسة النقدية للدولة، والمصارف المركزية تكون مملوكة من طرف الدولة"². وبالتالي فالبنك المركزي هو المسؤول عن إدارة حجم النقود لتحقيق الصالح العام، وهذه الوظائف تكسبه الأهمية والدور الفعال في الاقتصاد، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الخصائص والسمات الفريدة والتي لا تتصف بها بقية المؤسسات المالية ومن هذه الخصائص ما يلي:³

- تتم إدارة البنوك المركزية من قبل الأفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي أن البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.
- لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي بل أنها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية شاملة تجاه جميع قطاعات ونشاطات المجتمع.
- لهذه البنوك علاقة وثيقة بالمصارف التجارية والمتخصصة، إذ تمتلك السلطة والأساليب المختلفة التي تمكنها من التأثير في أنشطة وفعاليات هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.
- بالتالي فإن وجود هذه الهيئة الحاكمة والمنظمة لسلوك مختلف المؤسسات المالية والمصرفية ضروري لضمان السير الحسن للاقتصاد. وكما سبق تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى وذلك لاختلاف طبيعة الأوضاع والسياسات الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة ومن أهم وظائف البنك المركزي:

1- ضياء مجيد المسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص: 244.

2- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 26.

3- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، المرجع أعلاه، ص: 27.

1- بنك إصدار: يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر. فامتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبط في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية، وفي الواقع كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك إصدار.¹

إن إصدار الأوراق وأنواع النقود الأخرى كان دائما امتيازاً محصوراً بالدولة، وكانت الأسباب الرئيسية لتركيز إصدار الإصدار بالبنوك المركزية كالتالي:²

- زيادة ثقة جمهور المتعاملين بأوراق النقد المصدرة.
- تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل الودائع.

- تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار أو راق النقد الذي ينتج عن تعدد مصارف الإصدار.
تحصل عملية الإصدار عندما تقوم الحكومة أو البنك التجاري بتقديم الذهب أو العملات الأجنبية إلى البنك المركزي. وفي هذه الحالة يحصل البنك المركزي على أصل يقيد في جانب الأصول ميزانيته، وبالتالي يصبح ملزماً بتقديم وحدات من العملة بقيمة ما دخل إليه من الأصول. وعلى ذلك تعتبر عملية الإصدار تحويل الأصول إلى وحدات نقدية.

2- بنك الدولة، وكيلها، مستشارها: تقوم البنوك المركزية في كل الدول بوظيفة وكيل الدولة ومستشار لها في المسائل المالية. إذ يدير البنك المركزي الحسابات المصرفية للدوائر والهيئات والمشاريع الحكومية ويقدم قروض مؤقتة إلى الحكومة بانتظار جباية الضرائب أو الاقتراض من الجمهور.³

3- القيم على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية: يحتفظ البنك المركزي لديه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ويقدم له القروض مقابل خصم الأوراق المالية، ويعد تجميع الاحتياطات النقدية في البنك المركزي مصدر قوة كبيرة للقطاع المصرفي لأي دولة، إذ يؤدي تمركز الاحتياطات النقدية إلى جعل النظام الائتماني أكثر اتساعاً وأكثر مرونة مما لو كان نفس المبلغ موزعاً بين مصارف متعددة كل على إنفراد، كما أن تجميع هذه الاحتياطات يمكن أن يؤدي إلى أفضل استخدام لها وبأكثر الطرق فعالية خلال فترات الدورة الاقتصادية وحالات الأزمات المالية والظروف الطارئة.⁴

1- ضياء مجيد المسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص: 247.

2- يسري مهدي السامرائي، زكريا مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسية النقدية، الدار العربية الإيطالية للطباعة والنشر، 1999، ص: 37.

3- ضياء مجيد المسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، المرجع أعلاه، ص: 252.

4- ضياء مجيد المسوي، المرجع أعلاه، ص: 253.

يؤدي تمركز الاحتياطات النقدية إلى الاقتصاد في استعمالها وإلى زيادة مرونة وسيولة النظام المصرفي وتنظيم الائتمان بشكل عام.

4- القيم على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية: يمكن القول أن وظيفة البنك المركزي كقيم على الاحتياطات من العملات الأجنبية عبارة عن علاقته مع الحكومة حيث يحتفظ في خزائنه بأرصدة الحكومة من العملات الأجنبية، ويقوم بدفع التزاماتها لدى الدول الأخرى، وتحصيل حقوقها لديها، وعلى ذلك يعتبر البنك المركزي عنصرا هاما في أية صفقة تجارية أو مالية تعقدتها الحكومة مع حكومات أو مؤسسات الدول الأخرى. ويستمد المصرف المركزي أهميته في هذا المجال من العلاقة التي تربطه بالمصارف المركزية وبسوق المال العالمي.¹

بالإضافة إلى ما سبق فالبنك المركزي يقوم بالعديد من الوظائف الأخرى، حيث يعتبر بنك المقاصة في ما بين البنوك التجارية، وكذا تقديم الائتمان ضمن حدود وضوابط معينة، ويقوم بمراقبة المصارف وضمان تطبيق شروط تأسيس مصارف جديدة، أو فتح فروع لها ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية، كما يقوم بتنظيم الائتمان للحفاظ على قيمة العملة المحلية في الداخل، أي أنه يتولى مسؤولية هياغة السياسة النقدية وذلك وفقا لما تتطلبه الظروف الاقتصادية الخاصة بالإدارة، ومن الوظائف الحديثة للبنك المركزي هي وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية، فهو يعمل على التنشيط والإسراع بالتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.²

تؤدي البنوك المركزية هذه الوظائف بالشكل الذي تحدده قوانينها، ومن الصعب عمليا إفراد وظيفة معينة على أنها الوظيفة الأهم ولا مجموعة من الوظائف حسب أهمية كل منها، وذلك لأن جميع هذه الوظائف مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، وأن المبدأ المرشد للبنك في إدارة وظائفه هو أن يعمل في مصلحة المجتمع، دون النظر للأرباح كاعتبار رئيسي، وتعكس الميزانية العامة للبنك المركزي هذه الوظائف كما يلي:

1- يسري مهدي السامرائي، زكريا مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص: 68.

2- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص: 27-28.

جدول رقم (03) : كشف الميزانية العامة للبنك المركزي.

الموجودات	المطلوبات
1- الذهب والعملات الأجنبية.	6- العملة في التداول.
2- أو راق مالية حكومية.	7- الاحتياطات المصرفية الكلية.
3- قروض إلى الحكومة.	8- ودائع حكومية.
4- قروض إلى المصارف التجارية.	9- مطلوبات أخرى + حقوق الملكية.
5- موجودات أخرى.	

المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقد والمصارف والأسواق المالية، دار

الحامد للنشر، عمان، 2003، ص 131.

من هذا الكشف يمكن توضيح الوظائف السابقة.

من جهة المطلوبات:

- العملة في التداول والاحتياطات المصرفية تعكس وظيفة الإصدار.
- ودائع الحكومة والتي يحتفظ بها البنك المركزي بصفته بنك الدولة.
- مطلوبات أخرى وتمثل الودائع أو الحسابات الأجنبية الجارية لبنوك مركزية أخرى.

من جانب الموجودات:

- الذهب والعملات الأجنبية يحتفظ بها البنك المركزي لأغراض المدفوعات الخارجية أو المحافظة على سعر الصرف.
- القروض والأوراق المالية الحكومية ويستخدمها البنك المركزي كأحد أدوات السياسة النقدية.
- القروض إلى المصارف التجارية وهي حصيلة قيام البنك المركزي كمصدر للسيولة أو الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للبنوك التجارية.
- الموجودات الأخرى: وهي متنوعة فقد تكون بشكل موجودات أو أصول حقيقية أو ودائع لدى بنوك مركزية أخرى.

باختصار فإن أي وظيفة يقوم بها البنك المركزي تنعكس في شكل تغيرات في ميزانيته العامة.

المطلب الثاني- السياسة النقدية وإدارة النقود: تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم

مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط

الاقتصادي. كما أن التركيز على السياسة النقدية ظاهرة تعكس توجه نحو اقتصاد السوق لأنها ترتبط بمدى قدرة المؤسسات المالية على المساهمة في النشاط الاقتصادي من حيث تمويل والضمانات والتسييل، وتعتبر هذه السياسة أحد أهم أوجه الإصلاح الاقتصادي.

1- مفهوم السياسة النقدية: يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها: "الوسائل التي في حوزة السلطات الهامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية، حسب الصالح العام المستهدف في السياسة الاقتصادية الكلية. السياسة النقدية تهدف أساسا لمكافحة التضخم بدون إحداث أضرار بالإنتاج الوطني والعمالة. وتستعمل السلطات العامة لتحقيق ذلك وسائل تؤثر بشكل أساسي على مقابل الكتلة النقدية، مصدر خلق النقود"¹.

من خلال هذا التعريف فإن السياسة النقدية هي عبارة عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي تعبر عن تصرف البنك المركزي للتأثير والرقابة على النقود.

كما تعرف السياسة النقدية على أنها: "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد وتعبير آخر السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي"². يبين هذا التعريف أهمية تأثير السلطات على الجهاز المصرفي بأكمله باعتباره مسير النقود في الاقتصاد، ويبين مدى أهمية الجانب النقدي في الاقتصاد.

من بين التعريفات التي أعطيت للسياسة النقدية أيضا: "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"³.

بالتالي فإنه مهما كانت الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير على النقود فإن ذلك يكون بهدف تصحيح اختلال أو المحافظة على التوازن القائم في الاقتصاد وخاصة المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف والتي تتأثر بحركة النقود داخل الاقتصاد.

2- أهداف السياسة النقدية: ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة. فمن ناحية تهدف إلى التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.

1- لعراية مولود، محاضرات في الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص: 78.

2- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص: 112.

3- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص: 53.

إن الهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، والعكس يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج. في هذا الإطار يرى الكثير من الاقتصاديين أن هدف السياسة النقدية في الدول النامية يعتريه الكثير من الغموض والضبابية، ليس من ناحية التحديد، ولكن من جانب إمكانية التحقيق، فنجد أن الدول النامية تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر إمكانية من هدف. وفي هذا الشأن نجد الدول العربية في تشريعاتها تنص على أهداف السياسة النقدية كالتالي:¹

- تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة.
- تحقيق الاستقرار النقدي، لمحاربة التضخم.
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة.
- إيجاد سوق نقدي ومالي متطور.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

تجدر الإشارة إلى أن الاعتراف بوجود أهداف متعددة للسياسة النقدية أدى إلى الاعتراف أيضا بإمكانية التصادم بين تلك الأهداف. فمثلا السياسة النقدية التي تهدف إلى التأثير على التضخم مثلا وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار قد تقود بصورة غير متعمدة إلى نتائج تكون ضارة بهدف تحقيق الاستخدام الشامل قد تقود بصورة غير متعمدة إلى نتائج تكون ضار بهدف تحقيق الاستخدام الشامل بسبب ما تشتمل عليه تلك السياسة من انكماش في حجم الإنفاق عموما، والإنفاق الاستثماري بشكل خاص. وما يؤدي إليه ذلك من تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد. وهكذا تحصل التضحية بهدف بسبب السعي إلى تحقيق أهداف أخرى.

يمكن القول أن الاختلاف الفكري في مدى جدوى السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تحدث بصورة بحث أن تنفيذ هذا السياسة يحدث أثره بسرعة كافية وبصورة يمكن الاعتماد لكي يكون لها نتائج هامة. ويتعلق ذلك كله بطبيعة الإجراءات المتخذة وكذا الوسائل التي يستعملها البنك المركزي لتنفيذ هذه الإجراءات.

3- وسائل السياسة النقدية: تعبر وسائل وأدوات السياسة النقدية عن المعدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية. تشمل أدوات السياسة النقدية نوعين من الوسائل مباشرة أو انتقائية وتستهدف أنواعا محددة من الائتمان موجهة لقطاعات معينة أو لأغراض محددة من الإنفاق، وغير مباشرة وتستهدف الحجم الكلي للاهتمام متاح دون محاولة التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات.

1- بلغور بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 113-114.

3-1- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية: تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحل من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، ومن أهمها: ¹

3-2- تأطير القرض: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كالأ يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة. وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة إلى أخرى.

إن اعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة. ولابد من الإشارة إن استعمال هذه الأداة يمكن أن يقود إلى تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء.

من بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان، تحديد الهامش المطلوب، وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، بحيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش للعروض الموجهة لشراء السندات، وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند، التي لا يمكن أ، تمنح كتسهيلات ائتمانية للمقترضين. كما يستخدم هذا الأسلوب لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك، بحيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى ينسق والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش.

3-3- النسبة الدنيا للسيولة: يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأحوال منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الاقتصادي.

3-4- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة إلى الإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها إلى باقي الاقتصاد ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

1 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص: 80.

3-5- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: وستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

3-6- التأثير والإقناع الأدبي: وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي وهذا ما يفسر نجاحها في كندا، استراليا، نيوزلندا وإخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن اعتماد الأسلوب المباشر الإدارة السياسة النقدية الرقابة على الائتمان ما فتئ التخلي عنه يتزايد من سنة إلى أخرى خاصة في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين لصالح الأساليب الغير مباشرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية وذلك لعدة أسباب أهمها:

- تعمل الأساليب المباشرة على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها وهذا من شأنه معاقبة البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية.

- تعمل هذه الأساليب على الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى تكون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.

- تؤدي هذه الأساليب مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها.

- انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى.

- يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.

4- الأدوات غير المباشرة لسياسة النقدية: تعتمد الأدوات غير المباشرة على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بادراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساسا في المجمعات النقدية، يسمح اللجوء إلى هذا الأساليب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض ومن أهم الأدوات غير المباشرة نذكر:

4-1- المعدل الاحتياطي القانوني¹: يقضي الاحتياط القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي ويستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني لتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية وتعتبر الولايات المتحدة أول دولة في العالم تطبق أداة الاحتياطي الإجباري منذ سنة 1933، لينتشر بعد ذلك استخدامها في باقي دول العالم ففرنسا لم تعتمد هذه الأداة إلا سنة 1967 وفي الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 الذي نص في مادته على ما يلي: "يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودايعها أو على بعض أنواع الودائع أو مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية يدعى هذا الاحتياط الاحتياطي الإلزامي لا يمكن أن يتعد الاحتياطي الإلزامي ثمانية وعشرون بالمائة" 28% من المبالغ المعتمدة ك أساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في الحالة الضرورة المثبتة قانونا.

كل نقص في الاحتياطي الإلزامي يخضع البنوك والمؤسسات المالية حكما لغرامة تساوي واحد بالمائة من المبلغ الناقص ويستوفي البنك المركزي هذه الغرامة".

تعتبر الاحتياطات القانونية الإجبارية ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، ففي أوقات الكساد وفي حالة رغبة البنك المركزي توفير حجم أكبر من الائتمان لتشجيع الاستثمار، يقوم بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني، مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض، وفي حالة وجود تضخم يقوم البنك المركزي بزيادة معدل الاحتياطي القانوني وهذا من شأنه تقليص البنوك التجارية على منح الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومعدلات التوظيف ومنه انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض الأسعار.

يلجأ أحيانا إلى التمييز بين معدلات الاحتياط القانوني تبعا لأنواع الودائع فتفرض معدلات احتياطي مرتفعة على الودائع تحت الطلب بينما تفرض معدلات احتياطي منخفضة على الودائع لأجل، لأن الودائع لأجل تتمتع بالاستقرار بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب، كما تقوم بعض الدول بفرض معدلات احتياطي متدرجة ومتزايدة تبعا لحجم الودائع فكلما تجاوز حجم الوديعة مبلغا معيناً كلما ارتفع معدل الاحتياطي على شاكلة التصاعدية بالشرائح في الضرائب على الدخل

يستخدم معدل الاحتياطي القانوني على نطاق واسع لكونه سهل الإدارة والتطبيق، خاصة إذا كان موحدًا بالنسبة لجميع أنواع الودائع، ولكونه لا يعرقل المنافسة بين البنوك، إلا أنه موضع انتقادات أهمها:

- قد لا يؤدي تغيير معدل الاحتياطي إلى التأثير على حجم الائتمان، إذا كانت لدى البنوك احتياطات حرة فائضة من جهة، وإذا كانت لديها منافذ أخرى للحصول على موارد نقدية هامة من خارج البنك المركزي.

- يتأثر حجم الائتمان في الواقع بالظروف الاقتصادية والمالية، ولذا فإن أي تغيير في الاحتياطي القانوني لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير حجم الائتمان، فعلى سبيل المثال في مرحلة الركود الاقتصادي (ارتفاع البطالة، انخفاض الطلب، انخفاض الأسعار) وعند رغبة البنك المركزي إنعاش الاقتصاد، يقوم بخفض معدل الاحتياطي القانوني حتى يزيد من مقدرة البنوك على الإقراض، فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الائتمان لأن ذلك قد يصطدم بالتوقعات المتشائمة لرجال الأعمال مما يجعلهم يحجمون عن التوسع وإنشاء المشاريع الجديدة، ومنه يحجمون عن الاقتراض.

- قد يؤثر معدلات الاحتياطي القانوني على أسعار الأوراق المالية، وخصوصا السندات، فرفع معدلات الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تقليص فدرّة البنوك التجارية على الإقراض، مما يجعلها تسعى إلى تعويض النقص في السيولة من خلال بيعها للسندات التي توجد لديها، وهذا من شأنه زيادة عرض السندات مما يعمل على انخفاض أسعارها، وتعمل بعض البنوك المركزية في بعض الدول على شراء السندات من البنوك التجارية تلافيا لانخفاض أسعارها عند زيادة معدلات الاحتياطي القانوني، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية .

- تؤدي الإيداعات المالية إلى حركة لا تتوقف بين الأصول الخاضعة لمعدل الاحتياطي الإجمالي والأنواع الأخرى من الأصول، وبالتالي لضمان فعالية هذا الإجراء، لابد من توسيع قاعدة الاحتياطي الإجمالي لمجموع مراكز الخصوم البنكية، وهو أمر صعب التصور والتنفيذ.

- أدى إلغاء مراقبة الصرف والتي كانت تهتم بوضع القيود أمام انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، إلى تيسير نقل المودعين أموالهم من بلد إلى بلدان أخرى، وهذا ما يؤثر على تقديرات السلطة التنفيذية بخصوص الائتمان.

4-1- معدل إعادة الخصم:¹ وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض، ويسمى أيضا سعر البنك، تعتبر عملية إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في

اتجاه واحد، وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، ولهذا تلجأ البنوك المركزية عند إرادتها التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية، ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان، ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان، يؤدي تغيير معدلات الخصم إلى تغيير معدلات الفائدة، الأمر الذي يؤثر على حجم الاستثمار نتيجة، العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدلات الفائدة.

لابد من الإشارة إلى أن معدل أداة الخصم كان يتمتع بفعالية كبيرة في فترة سيادة قاعدة الذهب، ذلك أن وجود عجز في ميزان المدفوعات يترتب عنه انخفاض في حجم الاحتياطيات الدولية من الذهب نتيجة سعي الدولة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الخارج وهنا يقوم البنك المركزي برفع معدلات إعادة الخصم وبالتالي ترتفع معدلات الفائدة والتي تقود بدورها إلى انخفاض الأسعار الداخلية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات وانخفاض الطلب على الواردات وهو ما يؤدي إلى التوازن في الميزان التجاري كما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة إلى زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الدولية وانخفاض التدفقات منها إلى الخارج. وهذا كله يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

لقد ارتفع قاعدة الذهب إلى تقليص استخدام هذه الأداة وتراجع دورها للأسباب التالية:

- تتوقف فعالية هذه الأداة على مدى لجوء البنوك التجارية إلى إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي وعادة ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي عندما تنخفض لديها السيولة أما في حالة توفر السيولة فإنها لا تلجأ إلى البنك المركزي، وفترات انخفاض السيولة لدى البنوك التجارية هي في العادة أوقات الأزمات.

- يعتمد معدل إعادة الخصم في تحقيق أهدافه على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق، باعتبار أن معدلات الفائدة هي العامل المؤثر المباشر في حجم الائتمان، ومن هنا فإن نجاح معدل إعادة الخصم يتوقف على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق، وهذا يتوقف بدوره على درجة تنظيم وكفاءة الجهاز المصرفي بشكل يؤدي إلى أن أي تغيير في سعر الخصم يؤدي إلى تغيير في أسعار الفائدة، وهذه الوضعية لا تنسجم على الأقل مع أوضاع الجهاز المصرفي في الكثير من الدول النامية.

- تؤثر الظروف الاقتصادية السائدة في فعالية هذه الأداة ففي فترات الكساد تلجأ البنوك المركزية إلى خفض معدل إعادة الخصم ليؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية وعلى افتراض حدوث ذلك فإنه ليس هناك ضمان لزيادة حجم الائتمان، لان حجم الاستثمار يتوقف على عوامل عديدة (مستوى الدخل، العائد المتوقع، أسعار الفائدة، الاستقرار السياسي، مستوى الجباية...) وإذا كانت

نظرة المستثمرين تشاؤمية للأوضاع فإنهم يحجمون على زيادة الاستثمار، ومنه عدم الإقبال على طلب الائتمان، والعكس إذا كانت نظرتهم المتفائلة.

4-3- عمليات السوق المفتوحة¹: يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية المختلفة الآجال.

تعد سياسة السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي فهي تمكن السلطة النقدية من إبقاء المبادرة في يدها دائما، كما تسمح لها بأن تحقق العملة الوطنية أو أن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب وأن تتمكن من تصحيح الأخطاء من خلال الاستجابات السريعة في اتجاهات عملية السوق.

عن شراء الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة يولد نوعين من الآثار على الأسواق النقد ورأس المال، أولها هو زيادة الاحتياطيات المصرفية ونمو القاعدة النقدية وزيادة عرض النقود، أما ثانيها فهو تخفيض أسعار الفائدة في الأجل القصير على الأقل، ويحدث هذا الانخفاض لأن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية إنما يعني ارتفاع مستوى الطلب عليها، وذلك أن ما يطلبه البنك المركزي من هذه الأوراق يضاف إلى ما يطلبه الأفراد والمنشآت المالية وغير المالية، والمستثمرون الآخرون، ويؤدي هذا الارتفاع في الطلب إلى رفع أسعار السندات وهذا الارتفاع في أسعار السندات يعني الانخفاض أسعار الفائدة وهذا بافتراض أن هذه المشتريات لا تولد أثارا إعلانية على اتجاهات السياسة النقدية.

هناك قوة أخرى تشارك في العمل على خفض أسعار الفائدة وتتمثل هذه القوة في الاحتياطيات الإضافية التي تتولد عن عملية شراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة وذلك أن البنوك سوف تعمل على التخلص من هذه الاحتياطيات من خلال التوسع في القروض الاستثمارية الأمر الذي يزيد من انخفاض أسعار الفائدة،

أما مبيعات السوق المفتوحة في الأوراق المالية فتعمل على خفض الاحتياطيات المصرفية وتزيد من عرض السندات في هذه السوق ويؤدي انخفاض الاحتياطيات المصرفية إلى إجبار المصارف على خفض قروضها وإلى بيع جزء من الأوراق المالية التي تحوزها ويترتب على زيادة عرض السندات انخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الفائدة، وذلك بفرض أن الإعلان عن سياسة البنك

1 - باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد

الرحمان عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987، ص ص: 25-252.

المركزي لن تؤثر على خطط الأفراد المتعاملين في السوق وينظر الكثير من الاقتصاديين إلى الآثار التي تمارسها عمليات السوق المفتوحة على أسعار الفائدة على أنها أهم ما تحققه السياسة النقدية، فهم يعتقدون أن الانخفاض في أسعار الفائدة ينشط الاقتصاد القومي، بينما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى خفض معدل نموه وعلى ذلك فإن عمليات السوق المفتوحة تدعم قدرة البنك المركزي على التأثير بشدة على أسعار الفائدة السوقية من خلال التأثير المباشر في أسواق النقد ورأس المال.

المطلب الثالث - السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي: تستهدف السياسة النقدية تحقيق

أهداف متعددة ولكنها لا تستطيع لوحدها التكفل بذلك فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات، ومن هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية.

1- علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية: يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها "مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية..."¹.

من خلال التعريف فالسياسة الاقتصادية تمثل مجموع تدخلات الدولة وطريقة التدخل للتأثير على النشاط الاقتصادي وأحد أهم السياسات الفرعية للسياسة الاقتصادية وهي السياسة النقدية. فكما هو معروف فالإقتصاد الحديث يتكون من دائرتين: دائرة نقدية، دائرة حقيقية، والسير السليم للإقتصاد يتوقف على مدى قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة الحقيقية. في أي سياسة اقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل:²

- محاربة التضخم.

- المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي كافي يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

- تحقيق معدل إدماج مقبول للإقتصاد الوطني في المحيط الدولي الذي يظهر في بعض المؤثرات مثل: توازن ميزان المدفوعات الخارجية، استقرار معدل الصرف.

لأحداث هذه التوازنات فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الإقتصاد بالسيوليات اللازمة ويؤثر بصفة مباشرة على عناصر الإقتصاد الحقيقي وخاصة الإنتاج والأسعار. من الناحية النظرية تتفاوت أهمية السياسة النقدية حسب المرحلة التي يمر بها الإقتصاد ويمكن استعراض ذلك من خلال:³

1 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص: 29.

2 - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص: 104.

3- صالح مفتاح ، المرجع أعلاه ، ص: 103.

1- بالنسبة للنظرية الكلاسيكية ونظرتها إلى دور النفوذ في الاقتصاد، فدور النفوذ في الاقتصاد مرتبط بفرضيات تقوم عليها هذه النظرية وأهم هذه الفرضيات هي فرضية التشغيل الكامل فالكلاسيك ينظرون إلى زيادة عرض النقود على أنه سبب من أسباب عدم الاستقرار، لأن زيادة عرض النقود بإتباع سياسة نقدية توسعية يترجم في زيادة الأسعار أو التضخم، وبالتالي فإنه يجب زيادة عرض النقود وفقا لحاجات الاقتصاد منها لتجنب ظاهرة التضخم.

2- أما بالنسبة إلى كينز فهو يختلف مع الكلاسيك في عدة أمور ومن بينها فرضية التشغيل الكامل ويرى أن الاقتصاد ليس عند التشغيل الكامل وبالتالي فإن تنفيذ سياسة نقدية توسعية له أثر إيجابي على الاقتصاد ككل إلى غاية الوصول إلى التشغيل الكامل تصبح أي زيادة في المعروض النقدي سببا في التضخم.

3- بالنسبة لأنصار النظرية النقدية المعاصرة بزعامة ميلتون فريدمان فهو يعترف بوجود العديد من الآثار للسياسة النقدية بالنسبة للحياة الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الطويل وهذه التأثيرات يمكن أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع المتاحة بمستوى الإنتاج ومستوى الأسعار. يمكن القول أن زيادة كمية النقود تابعت دور المحرك للنشاط الاقتصادي وخاصة في حالة الركود الاقتصادي أي حالة عدم التشغيل الكامل، كما يمكنها أن تلعب دور المفرمل لحدّة التوسع لإيقاف التيارات التضخمية عن طريق السياسة النقدية وبالتالي فعن طريق السياسة النقدية يمكن التأثير على الاقتصاد والخروج من الكساد إلى الانتعاش الاقتصادي ومن التضخم إلى الحالة التوازنية للاقتصاد.

أما فيما يخص تحليل دور السياسة النقدية في دفع التنمية الاقتصادية فهذا الدور يظهر من خلال تطور النظام المصرفي ككل ومن الدراسات في هذا المجال لدراسة التي قام بها كل من¹: إدوارد شوورونالد ماكنون في دراسة السياسة النقدية وانعكاساتها على توفير المدخرات المحلية للمستثمرين المحليين وكذلك فيما يتعلق بكفاءة تخصيص المدخرات بين أهداف الاستثمار المتنافسة، وللسياسة النقدية في نموذج ماكنون شو تأثير قوي على النمو والتنمية.

أما بالنسبة لكيفية تأثير السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي فمن خلال أربع خدمات ضرورية للأداء الاقتصادي السليم:²

- يوفر النقود وهي وسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة الحساب ومقياس للقيم.
- يوفر وسيلة لتعبئة وتوزيع الأرصدة وتجميع المدخرات العديد من المدخرين ومنها للمستثمرين.

1- مالكولم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص: 536.

2- مالكولم جيلز وآخرون، المرجع أعلاه، ص: 536.

- يوفر الوسائل لتحويل وتوزيع المخاطرة في الاقتصاد.

- توفر مجموعة من الأدوات لتحقيق استقرار النشاط الاقتصادي.

يمكن القول أن تطور الهيكل التمويلي أو النظام المعرفي وتنوعه بصورة متزايدة يساهم في تنفيذ السياسة النقدية بفعالية وكفاءة مقبولة. وفي هذا المجال إن الدول المتقدمة قطعت شوطا كبيرا فيما يخص وتنوع أدوات السياسة النقدية فيها، والأمر بالنسبة للدول النامية يختلف نظرا لعدة خصائص تميز هذه الاقتصاديات عن اقتصاديات الدول المتقدمة فتطبيق السياسة النقدية في الدول النامية غالبا ما يفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمتمثل أساسا في معدل نمو اقتصادي مقبول، تخفيض البطالة، تخفيض معدل التضخم ومن أهم حدود تطبيق السياسة النقدية في هذه الدول نذكر: ¹

- تفتقر الدول النامية لوجود أسواق نقدية منظمة، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية - إن وجدت

- وتوما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسية معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع.

- نتيجة لضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية، فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.

- تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المعرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة) وهو تمويل (طوي ل الأجل) الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.

- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول لنامية إلى الاحتفاظ بمجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو راق مالية، وتوما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول بالمقارنة بالدول المتقدمة التي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في لتعامل على النقود الائتمانية.

هذه أهم العيوب والنقائص التي تحول دون الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي المنشود بإتباع سياسة نقدية في الدول النامية وهنالك العديد من العوامل السلبية الأخرى. ورغم هذه النقائص فالدول التي قامت بالإصلاح المالي يمكنها أن تستفيد من هذه السياسة لدفع عجلة التنمية، فالسياسة النقدية تساهم في التنمية من خلال: ²

1- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص ص: 131-132.

2- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص: 197.

-تساهم السياسة النقدية بصفة مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عملية منح القروض التي تقوم بها

-البنوك إلى المؤسسات والمشاريع في مختلف قطاعات التنمية.

-توجه السياسة النقدية المدخرات إلى قطاعات معينة تريد الدولة تشجيعها، كما تقوم الدولة بتقليص المدخرات الموجهة إلى قطاعات أخرى ترغب الدولة في تخفيض الاستثمار فيها خاصة إذا كانت مصدرا للتضخم.

-تساهم السياسة النقدية في فرض رقابة فعالة على الجهاز المصرفي وإخضاعه إلى توجيهاتها من خلال ما سبق تظهر أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إدارة وتوجيه النقود وتوجيهها حسب حاجات الاقتصاد الوطني في كل مرحلة على ضوء تقييم الأداء الاقتصادي وفق المؤشرات الكلية، كما أن نجاح هذه السياسة يعتمد على وجود نظام مالي متكامل يعمل كوسيط مالي يربط بين المدخرين والمستثمرين وكلما زاد عدد المدخرين والمستثمرين كما كانت الأدوات والوسائل المستخدمة في السياسة النقدية ذات أثر على النشاط الاقتصادي وكلما أصبحت هذه السياسة ذات فعالية أكثر. كذلك يرتبط تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي بمدى الانفتاح الاقتصادي وحركة رؤوس الأموال من إلى الدولة وكذا نظام العرف المتبع إلا أنه كلما كانت هناك استقلالية للسياسة النقدية كان لها أثر على النمو والتنمية الاقتصادية أي توجيه النقود بما يخدم الاقتصاد. ويتوقف هذا التوجيه على مجموعة من العناصر، هي في الغالب متوفرة في الدول النامية، وبالتالي يجب المزج بين السياستين السالية والنقدية للتأثير بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني - الكتلة النقدية والتطور الاقتصادي:

إن تفسير النقود في الاقتصاد الحديث يتم عن طريق السياسة النقدية وكما سبق فإن أدوات السياسة النقدية متنوعة ومتعددة، ولكل منها فاعليتها، ونجد أن تطور الجهاز المصرفي والسوق المالي يساعد على تنفيذ هذه لسياسة، والنقود في الاقتصاد أنواع يطلق عليها الكتلة النقدية بحيث تنقسم الكتلة إلى مستويات، تتوسع هذه المستويات والمجمعات حسب درجة تطور الاقتصاد ونجد أيضا أن هذه النقود عبارة عن معاملة يقوم بها البنك المركزي وبالتالي فإن لها مقابل وهذه المقابلات أيضا تتعدد وتتغير بتطور النشاط الاقتصادي، وتطور وتنوع هذه المجمعات يعكس البنية الهيكلية للاقتصاد، وفيما يلي سنتناول مفاهيم متعلقة بالكتلة النقدية في المطلب الأول ثم مقابلات الكتلة النقدية في المطلب الثاني ثم بنية الكتلة النقدية وتطور النشاط الاقتصادي في المطلب الثالث.

المطلب الأول- مفاهيم متعلقة بالكتلة النقدية: تلعب الكتلة النقدية في معظم

الاقتصاديات دورا هاما في تحديد الأسعار ومستوى الإنتاج وميزان مدفوعات، وقبل التطرق إلى مفهوم ومستويات الكتلة النقدية هناك الجانب المقابل للكتلة النقدية وهو من بين أهم محددات هذه الكتلة ألا وهو الطلب على النقود.

1-الطلب على النقود: من أجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية لا بد من تحديد المستوى المرغوب من المقبوضات للاحتفاظ به بدلالة أصداق التضخم والنمو وينتج الطلب على النقود من الحاجة إلى حصول على مقبوضات نقدية سواء للقيام بالمشتريات العادية أو لتكوين الاحتياطيات.

استنادا إلى كينز فان الطلب على النقود أو تفضيل السيولة يكون للأسباب الثلاثة التالية:¹

1-1- الطلب على النقود لأجل الصفقات: حيث يرغب الأعوان الاقتصاديون في الاحتفاظ بمقدار من النقود في شكل سائل لمواجهة نفقاتهم العادية والطلب على النقود بدفع المعاملات هو دالة في الدخل ذات ميل موجب.

1-2- دافع الاحتياط: وهذا يعني أن النقود تطلب بفرض مواجهة الطوارئ كالمرض والبطالة بالنسبة للأفراد، والطلب على النقود بفرض الاحتياط هو دالة كذلك في الدخل ذات ميل موجب.

1-3- دافع المضاربة: وينطلق ذلك من كون النقود مخزن للقيمة ويحتفظ الأفراد بنقود سائلة لمواجهة احتمالات المستقبل الناجمة عن ارتفاع وانخفاض معدلات الفائدة بحيث إذا توقع المضارب ارتفاعات في سعر الفائدة فانه يوجل، شراء الأوراق المالية محتفظا بالنقود السائلة إلى غابة انخفاض أسعارها وعندما يتوقع ارتفاع قيمة الأوراق المالية يقوم ببيعها واطلب على النقود لأغراض المضاربة دالة في أسعار الفائدة ذات ميل سالب.

إذن الطلب الإجمالي على النقد: الطلب للقيام بالمعاملات + الطلب بدافع لاحتياط + الطلب بدافع المضاربة.

مما سبق نستنتج أن دقة تقدير الطلب على النقد هو أمر هام جدا لوضع السياسة النقدية، فالجمهور يستطيع أن يقرر مقدار العملة المحلية التي يريد الاحتفاظ بها فإذا عرضة السلطات النقدية أكثر أو أقل مما يود الجمهور حيازته يقوم الجمهور بتعديل نفقاته بغرض التوصل بحيازته من الأرصد النقدية الحقيقية إلى مستوى المرغوب، ويمكن أن تحدث هذه العملية من خلال ثلاث وسائل:²

-الأولى هي أن الجمهور قد يشتري أو يبيع العملة الأجنبية في مقابل العملة المحلية.

1- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2005، ص ص: 223-232.

2- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، طبعة 2000، ص ص: 42، 43.

- الثانية استبدال السلع بالعملة.

- الثالثة قيام الجمهور بتعديل تكوين حافظة المالية عن طريق نسب الميزات النقدية إلى الأصول المالية. بعد التعرض بإيجاز إلى تقدير الطلب على النقود، نتعرض إلى الجانب المقابل وهو عرض النقود أو الكتلة النقدية. والتي تعرف على أنها: "تلك النقود المتداولة في المجتمع والتي تشمل نختلف العملات والأشكال، كالنقود الورقية والودائع، ويعتبر تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة من مهمة السلطات النقدية بناء على طبيعة السياسة الاقتصادية المتبناة، انكماشية كانت أو تحفيزية"¹.

إذا فالكتلة النقدية عبارة عن مجموعة من وسائل الدفع مرتبة وفقا لدرجة السيولة التي تمنع بها، وبالإضافة إلى معيار السيولة الذي يتخلل كل عملية تجميع مكونات الكتلة النقدية المتداولة، نجد مجموعتين مرتبطتين ومتكاملتين من المعايير:²

- معايير تتعلق بخصائص النقد من وجهة نظر دوافع الاحتفاظ بالأصول المالية، أو بعبارة أدق، معايير التفريق بين الأصول النقدية والأصول وغير النقدية.

- معايير تتعلق بدرجة حساسية كمية النقد لسلوك الوحدات الاقتصادية، أو بكلام آخر، معايير تفضيل هذه الوحدات لبنية معينة لمحفظة الأصول المالية.

- وعلى أساس هذه المعايير يمكن ترتيب المجمعات النقدية كما يلي:³

1 -المجمع B: في قمة تركيب الكتلة النقدية، نجد ما يسمى بالقاعدة النقدية، والتي تتمثل في النقد القانوني أو نقد البنك المركزي، تتكون (B) من الأوراق النقدية، التي تضاف إليها مختلف القطع النقدية الجزئية، يتصف هذا المجمع بالسيولة الكاملة، وتتحقق فيه كل الشروط اللازمة، لاكتمال الوجود الاقتصادي والعملي للنقد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مما يدخل في حساب الكتلة النقدية ليس كل المجمع (B)، بل الجزء المتداول منه، أي ذلك الرصيد منها النقد القانوني الذي يوجد في حيازة البنوك، أو في حسابات جارية مفتوحة لدى البنك المركزي.

2 -المجمع النقدي M_1 : إذا أضيف إلى المجمع (E): مبلغ الودائع تحت الطلب والتي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية، مراكز الشيكات البريدية، نحصل على المجمع النقدي (M_1)، يمثل هذا المجمع الكتلة النقدية المتاحة أو المتاحات النقدية، أو كما يسمى: مجموع وسائل الدفع، تسمى الودائع تحت الطلب بالنقد الكتابي، أو النقد الائتماني، أو نقد الودائع،

1- محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، 238.

2- محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2003، ص ص: 46-47.

3- محمد الشريف المان، المرجع أعلاه، ص 47.

ونرمز لها بالرمز (D)، تتصف الودائع تحت الطلب بسيولة عالية جدا أو تكاد تعادل سيولة النقد القانوني.

3 -المجمع النقدي M_2 : بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب، نجد نوعا آخر من الودائع مسجلة في الطرف المدين من ميزانيات البنوك وهي ما تسمى بالودائع لأجل ونرمز لها بالرمز (DT)، وتعرف الودائع لأجل بأنها الأموال التي يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء أجل معين فهي إذن عبارة عن قروض يقدمها الزبون لمعرفة وميزة هذه الودائع بالنسبة للبنك هي أنها لا يرتبط بها أي خطر للسحب كما هو الشأن بالنسبة للودائع تحت الطلب، وبالتالي يمكن استعمالها لمنع قروض ليس فقط قصيرة الأجل وإنما القروض طويلة الأجل أيضا ونظرا لهذه الميزة فإن البنوك تكافئ الودائع لأجل أي يدفع لأصحابها فوائد الودائع لأجل يشتمل أنواعها تشكل وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية لذلك يطلق على المجمع النقدي (M_2) بأنه يحتوي على وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية والإشارة فإن الرأي الغالب يميل إلى إدماج الودائع لأجل في حساب الكتلة النقدية مبرر نظرا لما لها من أثر على كمية النقد المتداولة على الحركة الاقتصادية والتفتح ومن وجهة النظر العملية فإنه يمكن القول بأن (M_2) يكون أحسن مجمع نقدي يسمح بضبط لعلاقة الانحلالية المباشرة بين النقد والسلع والخدمات.

أما من وجهة النظر العملية فإنه يمكن القول بأن (M_2) يمثل أو سع مجمع نقدي يمكن أن تراقبه وتتحكم فيه السلطات النقدية بواسطة القاعدة النقدية والمضاعف لأن هذا المجمع يوجد لدى الجهاز المصرفي الذي تتحكم فيه السلطات النقدية وتراقب نشاطه بشكل وثيق.

4 -المجمع النقدي M_3 : بالإضافة إلى الودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية المصرفية هناك نوع آخر من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المالية، أو سندات الخزينة العمومية والمكتبية من طرف الخواص ولمؤسسات غير المالية أو سندات الخزينة العمومية على الوثائق والتي تشبه سندات الصندوق التي تصدرها البنوك التجارية ومن الأهمية بمكان أن نأخذ بعين الاعتبار أنه رغم عدم وجود رقابة وثيقة على هذه المؤسسات إلا أن لهذه الودائع دور كبير في عرض النقود ومشاكله وبخاصة التضخم وعلى هذا الأساس يمكن إضافة الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، والتي نرمز لها بالرمز (s) إلى المجمع النقدي (M_2) فنحصل على المجمع النقدي (M_3) الذي يمثل السيولة الكلية للاقتصاد في لحظة معينة ويكون لدينا: $E+D=M_1+DT=M_2+s=M_3$.

5- علاقة القاعدة النقدية بالكتلة النقدية: ¹كما سبق لدينا: القاعدة النقدية (B) مساوية لمجموع: الاحتياطات القانونية على الودائع تحت الطلب (R_d) والاحتياطات القانونية على الودائع

لأجل (R_t) والاحتياطيات الفائضة (R_e) والعملية المتداولة خارج البنوك (E) أي أن:

$$B = (R_d) + (R_t) + (R_e) + (E)$$

بالإضافة إلى ذلك ستعرف نسبة الاحتياطي القانوني (R_d) على أنها (R_d/DD) و (R_t) على أنه (R_t/TD) نسبة الاحتياطي الزائد (re) على أنها (Re/DD) كما أن $(c=E/DD)$ وتعرف على أنها نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب و $(b=TD/DD)$ نسبة الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب ومنه تصبح العلاقة (1) كما يلي:

$$(2) \dots\dots\dots B = (r_d + br_t + r_e + c)DD$$

$$(3) \dots\dots\dots DD = \frac{1}{(r_d + br_t + re + c)} Br$$

ولدينا مما سبق التعريف الضيق للكتلة النقدية (M_1) : وبما أن:

$$M_1 = DD + E$$

$$E = c \cdot DD$$

$$M_1 = (1 + c)DD$$

وبإحلال $\frac{M_1}{(1 + c)}$ محل (DD) في (3) نحصل على:

$$(4) \dots\dots\dots M_1 = \frac{1 + C}{r_d + br_t + r_e + c} \cdot B$$

أو بقيم التغيرات:

$$(5) \dots\dots\dots \Delta M_1 = \frac{1 + c}{r_d + br_t + r_e + c} \cdot \Delta B = m_1 \cdot \Delta B$$

حيث:

$$m_1 = \frac{1 + c}{r_d + br_t + r_e + c}$$

يسمى المعامل الثابت (m_1) : المضاعف النقدي وهو يستند إلى التعريف الضيق للكتلة النقدية (M_1) وتفسير المعادلة (5) واضح إذ تبين أن تغير المخزون النقدي يتحدد بالتغيرات في كل من القاعدة النقدية والمضاعف النقدي (m_1) وهكذا تمكننا من معرفة المضاعف النقدي باستخدام العلاقة (5) من تحديد مقدار تغير العرض النقدي استجابة إلى حدوث تغير في القاعدة النقدية.

أما إذا عرفنا عرض النقود على أنه (M_2) حيث: $M_2 = DD + E_y + TD$

يصبح المضاعف النقدي (m_2) كما يلي:

$$m_2 = \frac{1 + c + b}{r_d + br_t + r_e + c}$$

فمثلا إذا كان $m_2 = 3,4$ فهذا يعني أن زيادة بمقدار واحد نقدي واحدة في القاعدة النقدية ستؤدي إلى زيادة (M_2) بـ 3,4 وحدة في النقود بمعناها الواسع. ويمكن الوثوق إلى حد مقبول بالعلاقة (4) في نصدد النبا بأثر تغير القاعدة النقدية على الكتلة النقدية إذا كانت المعلمات b و c و re و rt و rj مستقرة عبر الوقت، وإذا لم يكن هناك تأثير متبادل بين القاعدة النقدية والمضاعف النقدي.

إلا أنه يوجد من الناحية العملية، أن معظم البلدان لا تسود فيها أي من هذه الظروف، فمن جهة أولى، تميل معلمات المضاعف إلى التغير مع مرور الزمن، ومن جهة ثانية، تتسم الاقتصاديات الحديثة بوجود علاقة ارتداد قوية بين تغيرات النقد الاحتياطي والمضاعف النقدي، وعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن هناك عملية للسوق المفتوحة يقصد بها حقن الاقتصاد بالسيولة (أي زيادة القاعدة النقدية)، فإن هذه العملية ستؤدي في أغلب الأحيان إلى تغيرات في بعض أسعار الفائدة الرئيسية، وهو ما يؤثر بدوره على حجم نسبة الاحتياطي الفائض، وعلى العامل بين العامل بين الودائع لأجل والودائع تحت الطلب، وعلى العملة، ثم على المضاعف النقدي في نهاية الأمر.

على العموم يمكن إحداث تغير في الكتلة النقدية عن طريق:

-إحداث تغيرات في النقد قوي الأثر.

-إحداث تغيرات في نسبة العملة (c)، أي حيازات القطاع الخاص النقدية إلى ودائعه في البنوك التجارية.

-إحداث تغيرات في نسبة الاحتياطيات النقدية للنظام المصرفي إلى مجموع ودائعه

$$(r=rj+brj+re)$$

في ما يلي توضيح تأثير هذه التغيرات على العرض النقدي:

-تأثير حدوث تغير في القاعدة النقدية على العرض النقدي: من المعادلة (04) يتضح أن الزيادة في حجم القاعدة النقدية تزيد من العرض النقدي، وكما ورد أعلاه فإن حدوث زيادة في القاعدة النقدية أو النقد الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الحيازات النقدية لدى الجمهور غير المصرفي وكذلك زيادة احتياطيات البنوك التجارية وتسمح زيادة احتياطيات البنوك التجارية لهذه البنوك بزيادة حجم قروضها وبالتالي توليد مقدار إضافي من الودائع تحت الطلب.

-تأثير تغير نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب على العرض النقدي: من شأن انخفاض نسبة العملة أن يزيد العرض النقدي، بشرط ثبات العوامل الأخرى، فانخفاض نسبة العملة يخفض حصة الجمهور في القاعدة النقدية التي لم تتغير، لكنه يزيد من حصة البنوك، وبما أن الودائع تحت الطلب تقتزن بوجود احتياطي قانوني، يفترض هنا أنه يقل عن واحد، ستحدث زيادة في الإقراض الودائع المصرفية

ومن هنا فإن التأثير الإجمالي هو حدوث زيادة في العرض النقدي ومن الممكن أيضا أن تبين أ المضاعف النقدي يزداد لأن العرض النقدي يزداد مع أن الكتلة النقدية لا تتغير.

- تأثير تغير نسبة الاحتياطي إلى مجمل الودائع على العرض النقدي: يمكن تغيير نسبة الاحتياطي الإجمالي (r) بإحداث تغيير في شروط الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب أو الودائع لأجل أو في سلوك البنوك التجارية بشأن حيازاتها من الاحتياطات الفائضة أو التغير في (b). يوفر انخفاض معامل الاحتياطي للبنوك التجارية احتياطات فائضة من أجل الإقراض، وسيقترن هذا الإقراض بإحداث ودائع إضافية، مما يؤدي إلى زيادة في حيازات العملة خارج النظام المصرفي، وهكذا يسمح انخفاض معامل الاحتياطي بزيادة العرض النقدي عند أي مستوى معين من الاحتياطي النقدي.

المطلب الثاني- مقابلات الكتلة النقدية: يعتبر النقد التزاما أو ديناً على المؤسسات التي تصدره، وذلك اتجاه حائزيه، وبالمقابل، فهو حق لهؤلاء على المؤسسات التي تصدره، وهذا الحق والمتمثل في النقود يمنح صاحبه قوة شرائية والمتمثلة في الحصول على السلع والخدمات أو الاحتفاظ بها كثروة. والحق والالتزام أي الاثنين معا هما نتاج معاملة أو نشاط حقيقي. وعلى ذلك فالنقود كغيرها من الحقوق هي مقابل التزامات قدمت للاقتصاد أو ستقدم له (الائتمان) أي أنها تولد بمناسبة العمليات الاقتصادية الحقيقية. هكذا فعند تسجيل النقد في طرف من ميزانيات المؤسسات المصدرة للنقد، فما الذي يسجل في طرف الأصول من هذه الميزانيات ؟.

الجواب أنه: تسجل في جهة الأصول كل العمليات التي تحول بواسطتها هذه الديون إلى نقد، ويطلق على هذه العمليات عادة اسم مقابلات الكتلة النقدية. عرفنا من قبل أن جانب الخصوم يتمثل في مكونات الكتلة النقدية أما جانب الأصول فيحتوي على مقابلات الكتلة النقدية، حيث أن وضع النقود تحت تصرف الوحدات الاقتصادية لا يتم إلا بهذا المقابل، هذا المقابل لا يكون مصدره إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية، فمن له نقود (قانونية أو كتابية) يكون له حق على إنتاج هذا الاقتصاد.

تتقسم هذه المقابلات إلى: الذهب، العملات الأجنبية، القرض المقدم إلى الاقتصاد الوطني، القرض المقدم إلى الخزينة العمومية.

1- الذهب: ¹ الرصيد الذهبي يتكون من السبائك والعملات الذهبية، الموجودة في البنك المركزي، وهو مخصص أصلا كغطاء للإصدار الورقي، وكاحتياطي يمنح الثقة في العملة المحلية بالنسبة للمعاملات الدولية. وبمواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، أو أثناء الأزمات الاقتصادية.

1- مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المعرفة، القاهرة، 1996، ص ص: 113-115.

الذهب لا يتداول الآن داخل الحدود الوطنية للدولة، وتحديد سعر ثابت للعملة، أي كمية الذهب التي ترتبط بوحدة النقد، ليس سوى مجرد أساس حسابي، يمكن الاعتماد عليه في تحديد كمية الذهب الموجود في الغطاء، وفي تحويل العملات بعضها إلى بعض، وكثير ما يختلف هذا المعدل عن سعر التحويل في السوق الحر. فالذهب قد اقتصر دوره على مجرد قاعدة للتخزين، ونوع من الادخار الاختياري للدولة. والاعتماد على الذهب كأحد أهم مقابلات النقود يتعلق بطبيعة الذهب ذاته، فهو يتمتع بخاصية مزدوجة، فهو عنصر من عناصر الرصيد النقدي بالنسبة للمدفوعات الاستثنائية، ولكنه في نفس الوقت يعتبر مقابلا وغطاءا للأرصدة بالنسبة للمدفوعات العادية، وهذا ما يفسر قيده في جانب الأصول في ميزان البنك المركزي، بعكس وسائل الدفع الأخرى التي تقيد في جانب الخصوم وبذلك يصبح الذهب من ضمن العناصر المؤثرة في كمية وحركة وسائل الدفع. وغالبا ما يكون هذا العنصر قيذا وضمانا ضد الإسراف في إصدار وسائل الدفع الأخرى. بالإضافة إلى ما سبق فإن الذهب يعتبر قوة شرائية عالمية.

2-العملات الأجنبية: تدخل الدولة في معاملات تجارية مع العالم الخارجي من صادرات، خدمات، استثمارات أجنبية، فيحصل الأعوان الاقتصاديون المقيمون على العملات الأجنبية والذهب، وهذه العملات مثلها مثل الذهب تعتبر أيضا قدرة شرائية تستخدم في الخارج، وعادة ما يتقدم حائزو هذه العملات بمبادلتها مقابل قدرة شرائية وطنية (عملة وطنية) إلى المؤسسات المصرفية بدورها تتوجه إلى العملات الأجنبية هو مصدر من مصادر إصدار النقد الوطني وفي حالة خروجها سيحدث العكس فينخفض رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.¹ وتحصل عملية الإصدار بمبادلة النقد الأجنبي بالنقد المحلي عن طريق البنك المركزي، وفي هذه الحالة يحصل البنك المركزي على أصل يقيد في جانب الأصول من ميزانيته وبالمقابل يصبح ملزما بتقديم وحدات من العملة بقيمة ما دخل إليه من الأصول، ويسجل الإصدار النقدي الجديد في جانب الخصوم من ميزانية البنك المركزي.

3-القرض المقدم إلى الاقتصاد: حتى يمكن ضمان سير الاقتصاد، ونمو نشاطه، تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض، على أساس المبالغ النقدية المودعة لديها، إلى زبائنها، وتقوم البنوك بمنح هذه القروض نظرا لعدم كفاية وسائل الدفع السائلة الأخرى، في حيازة الوحدات الاقتصادية لأداء مختلف عمليات الإنتاج والاستهلاك.

هذه القروض من شأنها إذا أن تزيد من كمية النقود المتداولة، وفي نفس الوقت نجد أن هذه القروض تكون مباشرة (فتح حساب دائن) أو غير مباشر بخصم كمبيالات أو أوراق تجارية أخرى.²

1- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص ص: 81-82.

2- محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص ص: 67-68.

هذا ويجب الإشارة إلى أن جزءا من هذه القروض يمكن أن يتحول إلى نقد قانوني، وذلك عندما تقوم البنوك التجارية بإعادة تمويلها لدى البنك المركزي باستعمال مختلف قنوات القروض التي يضعها هذا الأخير تحت تصرفها: اقتراض مباشر، إعادة خصم بعض الأوراق التجارية، فيتغير بالتالي حجم وبنية الكتلة النقدية المتداولة. ومن المشاكل التي تطرح فيما يخص مدة القروض¹. فالبعض يعتبر أن القروض التي يجب اعتبارها في حساب وسائل الدفع، هي القروض القصيرة الأجل، نظرا لما لها من علاقة وثيقة بالودائع تحت الطلب. وهناك من يدخل في الحسابان القروض المتوسطة الأجل ويبعد القروض الطويلة الأجل، ولكن بدون تعليل.

من يبعد القروض المتوسطة والطويلة الأجل، يركز على فكرة وهي أن لهذه القروض علاقة وثيقة بالودائع لأجل. والودائع الادخارية، وأن هذه الودائع لا تدخل في حساب الكتلة النقدية، ولكن كما سبق فقد قبلنا إدخال الودائع في الحسابان من وجهتي النظر العلمية والتطبيقية نظرا لما لها من آثار على الحركة الاقتصادية وعلى التضخم.

يمكن أن نضيف إلى ذلك أن تطور الجهاز المالي والتمويلي في الوقت الراهن يميل إلى إعطاء الحق لدعاة إدخال القروض المتوسطة والطويلة الأجل، لأن جزءا هاما من ودائع تحت الطلب يستعمل في تمويل هذه القروض، نظرا لعدم كفاية الودائع لأجل والودائع الادخارية لتغطية الحاجة إلى التمويل المتوسط والطويل الأجل.

4- القرض المقدم إلى الخزينة العمومية: كما هو معروف أن الخزينة العمومية هي التي تسير مال الدولة، فهي التي تقوم بتحصيل إيرادات الدولة وتمويل نفقاتها. ولكن غالبا ما لا تتوصل إلى تغطية هذه مع توسع نشاط الدولة والمؤسسات التي تتولى تمويل سير أعمالها. وتحقيق مشاريع استثمارية عمومية وتقديم إعانات إلى الشركات الوطنية، ولذلك في ميزانيات الدول الحديثة، ليس فقط نفقات التسير، ولكن نجد أيضا نفقات الاستثمار.

إذا لم تتمكن الخزينة العمومية من تغطية كل هذه النفقات، فإنها تلجأ إلى البنك المركزي، كما تتوجه إلى البنوك التجارية وإلى الوحدات الاقتصادية لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة، وتشمل القروض المقدمة إلى الخزينة العمومية خاصة:²

- التسيقات المقدمة من طرف البنك المركزي.
- السندات التي تكتتبها المؤسسات المصرفية والمالية.
- السندات التي تكتتبها الجمهور.

1- محمد الشريف المان، المرجع السابق، ص: 68.

2- محمد الشريف المان، المرجع أعلاه، ص: 70.

لكن القروض التي تسبب في إصدار النقد، أي في زيادة الكتلة النقدية هي المتمثلة في النوعين الأوليين فحسب، أم النوع الثالث فهو يمول (عن طريق الادخار، أي بنقد موجود قبل الاكتتاب، وبالتالي فهو لا يسبب إصدار نقد جديد. ويطلق على الكتلة النقدية ومقابلاتها: الوضع النقدي كما يبينه الشكل:

جدول رقم (04): الوضع النقدي في 12/31.

الكتلة النقدية	مقابلات الكتلة النقدية
- أوراق وقطع نقدية في التداول	- أصول خارجية (صافي)
- ودائع تحت الطلب	- قروض للدولة
- ودائع لأجل	- قروض للاقتصاد.

كانت هذه مقابلات الكتلة النقدية وكيفية إصدار النقود إلا أن ما يهمنا هو صافي الموجودات الأجنبية أي بند العملات الأجنبية ومدى تأثيره على الكتلة النقدية حيث هذا الأخير يعبر عن رصيد ميزان المدفوعات والذي ينشأ أساساً، إما من زيادة الصادرات على الواردات أو من زيادة دخول رؤوس الأموال أو من حصول الدولة على إعانات كبيرة، وكل هذا يؤثر على القاعدة النقدية وعن طريق المضاعف يؤدي إلى زيادة أو نقصان الكتلة النقدية، لكن حجم ومدة هذا التأثير لها علاقة بهيكل وحجم الاقتصاد، وكذا مدى انفتاحه ومدى تطور الصناعة المصرفية في الدولة.

المطلب الثالث- تطور الكتلة النقدية وتطور النشاط الاقتصادي: من خلال التطرق

إلى مكونات ومقابلات الكتلة النقدية، فإن هذه الأخيرة ليست جامدة، وهي في حركة مستمرة خلال الفترة المعتبرة ومن فترة إلى أخرى. وقد تكون هذه الحركة نحو الزيادة أو نحو النقصان، ولكن غالباً ما تكون نحو الزيادة، لأن حالات الانكماش الاقتصادي، التي عادة ما ينجر عنها تقلص في الكتلة النقدية، أقل تكراراً من حالات توسعه التي تتطلب زيادة في وسائل الدفع.

يعني ما سبق أنه غالباً ما يتم إصدار نقد إضافي خلال الفترة المعنية، يضاف إلى مخزون النقد المتواجد في بداية هذه الفترة، وبالتالي، فالكتلة النقدية ومقابلاتها في نمو مستمر. ولكن هذا النمو لا يكتسب معنى إلا بمقارنته بحركة أو نمو النشاط الاقتصادي خلال نفس الفترة أو من فترة أخرى، ودراسة العلاقة بين كمية النقد المتداولة وتطورها والنشاط الاقتصادي وتطوره نقودنا إلى تعيين المفاهيم اللازمة للتعبير عن هذه العلاقة، واختيار المؤشرات أو المتغيرات لتمثيل كمية النقد (M_3 , M_2 , M_1 , B) والنشاط الاقتصادي (المعاملات، الإنفاق، الدخل...).

من بين أهم المفاهيم التي يجب أخذها بعين الاعتبار لدراسة هذه العلاقة:¹

1- سرعة تداول النقود: بالنسبة للمفهوم الأول سرعة تداول النقد فهو مفهوم معقد ومتشابك، لذلك سيتم توضيح أهمية هذا المفهوم دون الخوض في الجدل النظري حولها.

كما هو معروف فإن كمية معينة من النقود يمكن أن تسمح بأداء حجم أكبر أو أصغر من المبادلات وفقا لسرعة تداول وحداتها. معنى هذا أنه لا يمكن ضبط درجة فعالية نشاط النقد وتغييراتها إلا إذا أخذت بعين الاعتبار سرعة تداوله، وتغييراتها في الواقع، ما يلزم من وسائل الدفع والتبادل لأداء مختلف المعاملات خلال فترة ما يفوق بكثير كمية النقد المتاحة في تلك الفترة والسؤال الذي يطرح: هو كيف يمكن أداء كل معاملات هذه الفترة بهذه الكمية من النقد؟ والجواب هو: أنه يمكن لوحات النقود أن تستعمل أكثر من مرة خلال هذه الفترة، فبنفس الوحدة النقدية يمكن أن تستعمل لأداء أكثر من معاملة، فكلما خرجت وحدة النقد من حيازة فرد، ودخلت في حيازة فرد آخر، تكون قد استعملت لأداء أو لتمويل معاملة أو مبادلة. هكذا وبعبارة أخرى يتغير عدد وحدات كمية النقد المتاحة، يمكن أداء حجم معاملات أكبر، فتكون بالتالي، قيمة هذه المعاملات أكبر من قيمة كمية النقد المتداولة.

لكن الاختلاف بين المفكرين في جميع النظريات النقدية هو هل سرعة التداول ثابتة أم لا؟

فسرعة تداول النقد عند الكينزيون هي: لا نهائية، أما عند أنصار النظرية الكمية فهي ثابتة (معادلة فيشر) وعند النظرية الكمية الحديثة فهي معدومة في حالة التوازن. فهناك من يحاول تقريب هذه الآراء وهو الاقتصادي الفرنسي "CH. DE BOISSIEU" (1975)، حيث يعتبر رأبه في هذا المجال مساهمة معترف بها في الفكر الاقتصادي. ويصل إلى أن سرعة تداول النقد (V) مرنة نظرا لتغير وتيرة المدفوعات وتغيير بني الإنتاج وطرقه، ولكن هذه المرونة محدودة، ارتفاعا وانخفاضاً على أساس المتموجات الدورية للنشاط الاقتصادي (في المدى القصير). إن كون سرعة التداول (V) متغيراً في المدى القصير يضيف عليها أهمية بالغة بالنسبة لفاعلية السياسة النقدية.

لنعتبر العلاقة الكمية المشهورة لفischer: $M.V = PT$. من المعروف أن موضوع السياسة النقدية هو التأثير على كمية النقد المتداولة (M) ويفترض وهي الحقيقة فعلا أن كمية النقد المتداولة متغير خارجي بالنسبة للوحدات الاقتصادية الخاصة وأنها تحت مراقبة السلطات النقدية.

كذلك يفترض أنصار العلاقة الكمية السابقة أن (V) سرعة التداول مستقرة، بالإسناد إلى هذه الافتراضات تكون السياسة النقدية ذات فعالية عالية، على الأقل لمكافحة التضخم كما يزعم الكميون الجدد (ملتون فريدمان)، ولكن هذه الفعالية سرعان ما تنقص وتتلاشى، عندما نعتبر (V) متغيرة. فمثلا عندما تقرر السلطات النقدية، مثلا تقليل وتيرة نمو الكتلة النقدية قصد محاربة التضخم، بإمكان

الجمهور الرد على ذلك برفع سرعة تداول الأرصدة النقدية التي يدورها، مما يزيل أو يضعف مفعول قرار السلطات النقدية. وهو ما يطلق عليه DE BOISSIEU "المنهاج النزاعي" « Approche conflictuelle ».

أما بالنسبة لـ: قياس سرعة تداول النقد فهو أيضا عملية معقدة، فن خلال تعريف هذه السرعة على أنها عدد المرات، التي تستعمل فيها وحدة نقدية لأداء معاملات، وهذا خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي يتطلب حساب (v) تحديد ثلاث عناصر:

- 1- نوع المعاملات: نجد في الفكر الاقتصادي ثلاثة أنواع من المعاملات المقابلة لتدفق النقد:
 - يتمثل النوع الأول من المعاملات التي جرت خلال فترة معينة التي استعمل فيها النقد، أكانت هذه المعاملات تنصب على الأصول الحقيقية، أو مالية. ونرمز إليها بالرمز (T).
 - يتمثل النوع الثاني من مجموع المعاملات التجارية التي تخص الأصول الحقيقية (T_c).
 - النوع الثالث يتمثل في مجموع المعاملات التجارية التي ينجر عنها دخل (T_y).
- وهذه المجموعات ترتبط مع بعضها البعض بعلاقة الاحتواء: $T > T_c > T_y$
- فإذا كان لدينا: (M) الرصيد النقدي المتداول في الفترة المعنية تكون لدينا:

$$\text{سرعة تداول النقد للمعلومات: } V_t = T / M$$

$$\text{سرعة تداول النقد للمعاملات التجارية: } V_{tc} = T_c / M$$

$$\text{سرعة تداول النقد للدخل: } V_{ty} = T_y / M$$

كما هو معروف فان فيشر يعتمد المعاملات التجارية، مدرسة كمبرمج يعتمدون على مجموع المعاملات المتعلقة بالدخل (T_y). ويعتمد عدد كبير من المفكرين على مجموع المعاملات بما فيها تلك التي تخص الأصول المالية. لأن هذه الأخيرة تتطلب كذلك استخدام النقد. أي أن الوحدات الاقتصادية تشكل أرصدها من أجل أداء كل أنواع المعاملات بدون استثناء. ويؤكدون على أن السرعة الحقيقية للنقد والتي لها أكبر معنى من الناحية النظرية هي (V_t). ولكن ولأسباب عملية يصعب إحصاء مختلف المعاملات يلجأ عادة إلى سرعة تداول النقد للدخل (V_{ty}).

أما فيما يخص نوع الرصيد النقدي المعتبر، نجد عدة قياسات جزئية أو كلية لسرعة تداول النقد منها.

- سرعة تداول النقد القانوني. (V_e).
- سرعة تداول الودائع تحت الطلب (V_d).
- سرعة تداول مجموع وسائل الدفع (V_{M1}).
- سرعة تداول السرعة النقدية (V_{M2}).

أما العنصر الثالث في تحديد سرعة التداول (V) فهو وحدة الزمن التي تجري فيها هذه المعاملات. وهي مرتبطة بالفترة الزمنية المعتبرة.

2- سيولة الاقتصاد: يعتبر مفهوم سيولة الاقتصاد من المفاهيم المهمة عند تحليل الكتلة النقدية وعلاقتها بتطور النشاط الاقتصادي. وبشكل عام تعرف سيولة الاقتصاد بأنها: "العلاقة بين كمية النقد المتداولة وإحدى المؤثرات الممثلة لمستوى النشاط أو النمو الاقتصادي، وبالضبط إنها نتائج ناتج قسمة القيمة الجارية لكمية النقد المتداولة المعتبرة والقيمة الجارية لهذا المؤشر"¹. فهي إذا من حيث الشكل مقلوب سرعة تداول النقد، ونظرا لتعدد مستويات الكتلة النقدية (M_3, M_2, M_1, E) يمكن حساب عدة معدلات للسيولة.

أما بالنسبة لمؤشر النشاط الاقتصادي المعتمد فهناك : الناتج المحلي الخام، الدخل المحلي الخام، الإنفاق المحلي الخام، الإنتاج الوطني الخام. وعادة ما يعتمد على الناتج المحلي الخام أو الدخل المحلي الخام بالقيمة الجارية ونرمز له بالرمز (PY) حيث (Y) حجم الدخل الحقيقي و (P) مستوى الأسعار العام. وفي ما يتعلق بكمية النقد، فالأمر يتعلق بالأهداف التي تتوفاها السلطات النقدية أو المشاكل المراد إظهارها ومعالجتها. وبالتالي يمكن حساب عدة معدلات للسيولة:²

$L_c = E / P.y$ - متابعة (L_c) عبر الزمن تربنا مدى تطور أو تغيير سلوك الجمهور تجاه النقد القانوني، أي مدى استعمال وسيلة الدفع هذه.

$L_{M2} = M_2 / P.y$ ، $L_{M1} = M_1 / P.y$: تطور المعدل الأول مقارنة بالمؤشر الثاني يرينا سلوك الجمهور في تشكيل الأرصدة النقدية من أجل المعاملات (من نوع M_2) ومن أجل الاحتياط والمضاربة (M_2) في شكل ودائع لأجل.

$L_{M3} = M_3 / P.y$: من خلال يراد معرفة القدرة الكلية للجمهور في أداء معاملاتهم والحقيقة والمالية. والذي يعبر عن السيولة النقدية للاقتصاد.

بطبيعة الحال، تقارن دراسة هذا السلوك بمدى تطور الجهاز المالي: تحسن الخدمات المقدمة للجمهور، تنوع وسائل التوظيف المالي، تطور التشريعات المتعلقة بها. وعادة ما يقع الاختيار على (LM_2) و (LM_1) كمؤشر لسيولة الاقتصاد، حيث أن معرفة تطور سيولة الاقتصاد هامة جدا بالنسبة للسلطات النقدية. حيث أن ارتفاع سيولة الاقتصاد قد تدفع بالجمهور إلى إنفاق أكبر، الأمر الذي يترتب عنه حركة تضخمية، أما انخفاضه فيؤدي إلى حركة معاكسة، شحة السيولة تؤدي إلى شحة التمويلات

1- محمد الشريف المان، المرجع السابق، ص: 100 .

2- محمد الشريف المان، المرجع أعلاه، ص: 101.

وانخفاض الطلب وبالتالي انخفاض الإنتاج وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي، ومن الأنسب لإجراء مقارنة من فترة إلى أخرى استخدام القيم النسبية عوض القيم المطلقة:

عوض القيم المطلقة لمخزون النقد، (M_3) مثلا نستعمل معدل النمو ($\Delta M_3 / M_3$) وعوض القيمة المطلقة للإنتاج المحلي الخام نستعمل معدل النمو ($\Delta (P.Y) / (P.Y)$) من مقارنة هذه المعادلات يمكن أن نكون أمام ثلاث حالات:

$$\frac{\Delta M_3}{M_3} = \frac{\Delta (P.Y)}{(P.Y)} \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta M_3}{M_3} < \frac{\Delta (P.Y)}{(P.Y)} \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta M_3}{M_3} > \frac{\Delta (P.Y)}{(P.Y)}$$

هنا تجدر الإشارة إلى أن تحليل التطورات النقدية على أساس مفهوم سيولة الاقتصاد، رغم بساطة وسهولة حسابه، يتطلب الحيلة والحذر في تعليل نتائجه والارتكاز عليها لإعداد القرارات. والعديد من الدول تقوم بقياس ومتابعة تطور سيولة اقتصادياتها ومعاينة التطورات النقدية فيها. فقيمة معينة لمعدل السيولة، قد تعني أشياء مختلفة من بلد لآخر نظرا لاختلاف البنى الاقتصادية.

المبحث الثالث - تحولات السياسة النقدية:

تدل تجارب الدول المتقدمة، على أهمية النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورغم اتفاق وجهات النظر في أن التساهل أو التشدد في الائتمان المصرفي، قد يستطيعان تشجيع أو الحد من تدفق الإنفاق الكلي في الاقتصاد، إلا أن جدلا واسعا لا يزال يدور حول كل نواحي السياسة النقدية تقريبا، بما في ذلك مدى فعاليتها في الاقتصاد. فإعتبار بوجود أهداف متعددة للسياسة النقدية أدى أيضا إلى الاعتراف بإمكانية الاصطدام بين هذه الأهداف، لذلك فإن الاتجاهات الحديثة لهذه السياسة يعتمد على مدى استقلالية البنوك المركزية.

كذلك فإن تطور الجهاز المالي في الدولة يعتبر من المحددات الأساسية للتنمية وتلعب السياسة النقدية في الظروف المعاصرة دورا كبيرا في تطوير وتوجيه هذا الجهاز، من خلال تجميع الادخارات وتوزيعها على الاستثمار، كذلك فإن هناك ظاهرة تعاني منها كل الاقتصاديات الحديثة وهي ظاهرة التضخم وهي ظاهرة في تزايد وتعدد مستمر وتعتبر تحديا أمام واضعي السياسات الاقتصادية للدول النامية خاصة. وينقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية، المطالب الأول يتناول استقلالية البنوك المركزية، أما المطالب الثاني فيتناول التعمق النقدي وعلى الاستثمار ويتناول المطالب الأخير مشكلة التضخم النقدي.

المطلب الأول - استقلالية البنوك المركزية: يتم نشاط البنك المركزي بقدر واسع من التنوع، فتأثيره على الاقتصاد يتحقق من خلال السياسة النقدية، فهذه السياسة تسمح له بأن يمارس تأثيرا كبيرا، من خلال الأهداف التي تسعى هذه السياسة إلى تحقيقها ومن بينها، النمو، العمالة، التضخم، أسعار الفائدة، أسعار، ميزان المدفوعات. فالبنك المركزي من أهم مؤسسات الدولة ونجاح سياسته يعني نجاح السياسة الاقتصادية للدولة، لذلك ينبغي أن تتوفر الظروف الاقتصادية المواتية لإنجاح السياسة النقدية، كما أن هذه الظروف يجب أن تؤدي إلى استقرار الأسعار على المدى الطويل لأن هذا الاستقرار يعتبر المسؤولية الأولى للبنك المركزي وأكثر الطرق فعالية للتهوض بالأداء الاقتصادي مع الزمن.

قد بينت التجربة أنه: ¹ إذا أثبت البنك المركزي قدرته على التحكم في التضخم مع الزمن فالأرجح ألا يواجه مآزق حادة في الأجل القصير. أي أن بنكا مركزيا قويا وحائزا على الثقة يستطيع أن يتفاد الآثار السلبية للإجراءات التي يتخذها في الأجل القصير لكبح الضغوط التضخمية على النمو الاقتصادي والعمالة وقد كانت أدوات إدارة السياسة النقدية وأساليبها موضع دراسات مستفيضة من جانب الباحثين، وهي تبرز في كل المناقشات اليومية في الصحف الاقتصادية تقريبا. وعلى حد قول بول فولكر الرئيس السابق لمجلس محافظي الاحتياطي الفدرالي الأمريكي فإن القرارات اليومية الفعلية بسيطة للغاية في الواقع: "بع أو اشتر" وبعبارة أخرى زد السيولة أو اخفضها.

والقرارات التي يتخذها البنك المركزي معقدة للغاية، وتختلف من بلد إلى آخر، حسب الظروف المؤسسية والاقتصادية الوطنية. وقد كثرت في السنوات الأخيرة خاصة عشرية التسعينات المناقشات حول استقلالية البنوك المركزية وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي، وقبل التطرق إلى مؤشرات وأهداف وأهمية الاستقلالية نقوم بتعريفها أو لا: "تعني استقلالية البنوك المركزية استقلالية هذه البنوك في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة، وعندما تكلف بأهداف أخرى فإن ذلك يحد من استقلاليته لأن العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي"² من خلال التعريف فإن تمتع البنك المركزي بالاستقلالية يجعله بعيدا عن الضغوط السياسية سواء من الحكومة أو من البرلمان، والسياسة النقدية

1 - ريتشارد د. إيرب، (دور البنوك المركزية)، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 1989، ص: 12.

2 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص ص: 93-94.

التي يعتمد عليها البنك المركزي تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الأسعار. كما أن استقلالية البنك المركزي تعمل على كبح توجه الحكومات نحو إقرار العجز الميزاني نتيجة الرفض الذي تبديه مقابل تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي أو زيادة بيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة.

تتأثر درجة استقلالية البنك المركزي بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتوقف تأثير البنك المركزي على التطورات النقدية في بلد ما إلى حد كبير على انفتاح الاقتصاد وحركية رأس المال، وهما عاملان يجب أخذهما بعين الاعتبار عند وضع السياسة النقدية، وهناك تأثيرات أخرى يمكن أن تكون حاسمة في نجاح سياسة البنك المركزي:¹

- تلعب السياسات المالية دورا رئيسيا في قدرة السلطات النقدية على متابعة أهدافها، فقد أدت زيادة العجز المالي في عدد كبير من البلدان إلى ضغوط شديدة على السلطات النقدية لتمويل العجز، كما أن قرارات السلطات المالية بشأن المصروفات وهياكل الضرائب تؤثر على مستوى مدخرات القطاع الخاص، وهذا يؤثر بدوره على البيئة الاقتصادية العامة التي تتخذ فيها قرارات السياسة النقدية وإلى جانب السياسة المالية تتوقف قدرة البنك المركزي على متابعة أهدافه على مدى تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية.

- تتوقف إدارة السياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل توقفا حاسما على ظروف المؤسسات المالية الوطنية ففي كثير من البلدان، ومنها البلدان التي توجد بها بنوك مركزية مستقلة- يصبح وضع السياسة النقدية أكثر تعقيدا حيث تواجه السلطات انتشار المخاطر والإعسار بين المؤسسات المالية. وكثيرا ما يستلزم وجود مثل هذه المخاطر دعم سيولة خاص، من جانب البنك المركزي لهذه المؤسسات التي تعاني مشكلات.

- تبين خبرة عدد من البلدان أن قوة البنك المركزي وقدرته على أداء وظائفه بنجاح، تتوقف كذلك على عدد من العوامل المؤسسية ومنها: النوعية المهنية لعماله وإدارته، نظام للمعلومات، ومن الضروري أن تتوفر للبنك المركزي قاعدة تجريبية متينة، لا من البيانات الاقتصادية للبلد فحسب، بل كذلك من معرفة الهيكل المؤسسي للبلد.

- ومن العوامل الهامة الأخرى التي تسهم في قوة وفعالية البنك المركزي دعم الجمهور وتفهمه لدور البنك. ويعني هذا أن عمليات البنك المركزي ينبغي أن تكون مفتوحة وشفافة حتى يدرك الجمهور كيف يعمل، والأسباب العامة لإجراءاته، أي أن يكون البنك المركزي مفتوحا وقابلا للمحاسبة من خلال بياناته العامة ومطبوعاته وشهاداته أمام الهيئات السياسية.

1 - ريتشارد د. إيرب، دور البنوك المركزية، مرجع سابق، ص12.

1- مؤشرات استقلالية البنك المركزي: هناك اعتراف واسع النطاق على الدور الذي يلعبه البنك المركزي في مجال السياسة النقدية حتى وإن كان ذلك بالتشاور مع السلطات السياسية، وهذا ما يقودنا إلى التسليم بوجود درجات متفاوتة لاستقلالية البنوك المركزية، ولقياس هذه الاستقلالية تستخدم عدة مؤشرات من أهمها: ¹

- طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد.
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (مجلس البنك المركزي، هيئة مشتركة بين مجلس البنك والحكومة والبرلمان، البرلمان، الحكومة، عضو في الحكومة).
- إمكانية إقصاء المحافظ.
- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك.
- مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده، المشاركة مع الحكومة، مستشار).
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.
- أهداف البنك المركزي (هدف وحيد: استقرار الأسعار، استقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع استقرار النظام المصرفي، استقرار الأسعار مع أهداف متعارضة مثل العمالة الكاملة، عدم النص على الأهداف...).
- مدى إمكانية منح قروض للخرينة العامة.
- طبيعة القروض الممكن منحها وشروطها.
- حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.

إن استقلالية البنوك المركزية كقضية اقتصادية حديثة تثير الكثير من الاهتمام والانشغال لدى واضعي السياسات الاقتصادية، وتظهر هذه الأهمية في أن البنك المركزي يوجد في قمة النظام المالي والنقدي لأي اقتصاد وأهمية هذا البنك تنبع من دور النقود والتمويل بصفة عامة في الاقتصاد وبالتالي فإن وضع استقرار الأسعار الهدف الرئيسي للسلطات النقدية يثير العديد من الاحتجاج والمعارضة، نظرا للأولويات الاقتصادية الأخرى، ويلقى أنصار استقلالية البنك المركزي التأييد بالأغلبية، والحجة التي تطرح بشأن استقلال البنك المركزي هي: ² إن مصداقية السياسة النقدية وبالتالي قدرتها على تحقيق، والإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية،

1 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص: 96-97.

2 - مارثا كاستيللو - براكو، مارك سوينبرغ، (استقلال البنك المركزي)، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 29، العدد الأول، مارس، 1992، ص 20.

سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون في استطاعتهم النظر إلى المدى البعيد. ويمكن بسهولة إثبات أنه إذا كان على صانعي السياسة المنتخبين أن يختاروا بين أهداف تتعلق بالتضخم والعمالة أو الإنتاج، فسوف يكون لديهم حافز للسعي إلى الحصول على مكاسب في مجال الإنتاج على المدى القصير من خلال نقض السياسة النقدية غير التضخمية التي سبق إعلانها. وأي بلد يقرر إنشاء بنك مركزي مستقل ينبغي أن يتصدى لمسألتين رئيسيتين:¹

الأولى: هي الدرجة التي يرجح أن يكون فيها الاستقلال الرسمي مستصوبا وواقعيا في نظر السياسيين، وفي نظر المجتمع بوجه عام، في البلد المعني، وحتى إذا قبلت من حيث المبدأ الحجة القائلة بأن استقلال البنك المركزي يمكن أن يؤدي إلى تحسين مصداقية السياسة النقدية فإن درجة الاستقلال المستصوبة من المرجح أن تتوقف على عدد من العوامل الخاصة بكل بلد على حدة، وتشمل هذه العوامل تاريخ التضخم في البلد، وطبيعة الضوابط والتوازنات الموجودة في النظام السياسي ومستوى الوعي الاقتصادي العام والمشاركة في المناقشات، وحالة تطور الأسواق المالية.

الثانية: أنه بعد تحديد الدرجة المرغوبة لاستقلال البنك المركزي ينبغي تحديد الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الدرجة من الاستقلال بصورة لا يعتمد معها تنفيذ السياسة النقدية على الأفراد المشتركين فيها في وقت معين والأرجح أن تكون تفاصيل هذه الترتيبات هامة جدا، وأن تأخذ في الحسبان الحوافز التي ينزع إلى العمل في ظلها السياسيون والقائمون على البنوك المركزية، وطبيعة الروابط الرسمية وغير الرسمية ويمكن أن نفهم هذا الانفصال أو التداخل في المهام بين البنك المركزي والحكومة (أو السياسيين المنتخبين) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نماذج على درجة التداخل والانفصال بين مهام الحكومة والبنك المركزي.

الدول	المهام والأهداف	صلاحيات مطلقة وكاملة في المجال النقدي	إدارة أدوات السياسة النقدية	استقلال ميزانية البنك
الو. م. أ	متعددة	موزعة	نعم	نعم
ألمانيا	متعددة	نعم	نعم	نعم
اليابان	هدف غير محدد	موزعة	موزعة	لا
المملكة المتحدة	هدف غير محدد	لا	موزعة	لا
بلجيكا	هدف غير محدد	لا	موزعة	لا
إيطاليا	هدف غير محدد	لا	نعم	نعم
هولندا	واحد	موزعة	نعم	لا
فرنسا	هدف غير محدد	لا	موزعة	نعم

المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 96.

من خلال الجدول نلاحظ مدى الاستقلال الذي يتمتع به بنك "بوندز بانك" في ألمانيا اتجاه الحكومة وهو أكثر البنوك المركزية استقلالية في العالم. حيث أنه ليس مطلوبا منه أن يأخذ بعين الاعتبار سياسة الحكومة إذا كانت غير متطابقة مع دوره القانوني في الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية والداخلية للعملة.

المطلب الثاني- التعمق النقدي والاستثمار: إن التركيز على السياسة النقدية ظاهرة

تعكس التوجه نحو اقتصاد السوق لأنها ترتبط بمدى قدرة المؤسسات المالية على المساهمة في النشاط الاقتصادي من حيث التمويل والضمانات والتسييل.

يعتمد ذلك على مدى العمق الذي تتصف به هذه المؤسسات والذي يتضح بقدر كبير في حجم السوق المالي الأولي والثانوي وعلى مدى اعتماد الاقتصاد على الأساليب النقدية في التعامل، ويطلق على هذه الظاهرة بـ: "التعمق النقدي".

1- مفهوم التعمق النقدي: "إن التعمق النقدي يعني انتشار ظاهرة التعامل مع المؤسسات المالية وبالذات المصرفية منها"¹. من التعريف السابق فإن وجود مؤسسات مالية متطورة وقدرتها على جذب الجمهور للتعامل معها يعتبر ظاهرة اقتصادية تعبر عن مدى الوعي في الاقتصاد، إلا أن هناك ما يعرقل ويخفض من درجة تعامل الجمهور مع هذه المؤسسات لأسباب كثيرة منها:

- انخفاض مستوى الدخل.

- عدم انتشار الوعي المصرفي.
- طول الفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز المعاملات المصرفية.
- عدم الانتشار الواسع لفروع البنوك.
- الخوف من كشف الأسرار المالية لجهات منافسة أو جبائية.
- ضعف العائد على الودائع الاستثمارية بالذات في فترات التضخم المرتفع.

ترتبط هذه الأسباب بالدول النامية حيث يصعب على الأفراد والمؤسسات والمنشآت التخطيط المالي في ظل متغيرات متسارعة. ففي أي اقتصاد هناك قطاعين:

- القطاع المالي.
- القطاع الحقيقي.

ما يهم هنا هو القطاع المالي حيث يقدم هذا القطاع وظائف ذات فائدة بالنسبة للمنشآت على مستوى الاقتصاد الكلي وتشمل: خدمات الدفع لتسوية المعاملات الجارية والربط بين المدخرين والمستثمرين وتوليد وتوزيع المعلومات وتخصيص الائتمان بكفاءة وتخفيض درجة المخاطر وزيادة سيولة الأصول، هذه الوظائف لا تتحقق إلا إذا تم تطوير المؤسسات المالية وتعميق المفاهيم النقدية عند الجمهور. ويعتبر السوق المالي من أهم هذه المؤسسات خاصة في الوقت الحالي نظرا لأهميته التي يمثلها للاقتصاد، وبالتالي فإن تطوير سوق مالي يساعد على:²

- تمويل خطط التنمية: حيث تحتاج عمليات التنمية إلى رؤوس أموال كبيرة قد تتوفر لدى الدولة، وفي هذه الحالة بدلا من اللجوء إلى عمليات الاقتراض الخارجي التي غالبا ما يترتب عليها أعباء كثيرة تنقل كاهل الدولة بالديون وما قد يترتب على هذه الديون من عواقب، تقوم بطرح مشاريعها التنموية في الأسواق المالية وبواسطة هذه الأسواق تستطيع تمويل عملياتها التنموية ويكون ذلك بإشراك القطاع الخاص في تمويل هذه المشاريع في الأسواق المالية للاكتتاب.

1 - أبو القاسم أبو النور، (التعمق النقدي وأثره على الاستثمار)، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس 2005. متوفر

على الموقع: <http://www.bankofsudan.org/>

2 - رستم أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، دار المعتر للنشر، عمان، 2005، ص ص: 12-13.

- عدم قدرة البنوك التجارية على التمويل المتوسط والطويل الأجل لعدة أسباب أهمها مشاكل التضخم، ومشاكل المخاطرة التي تتعرض لها هذه البنوك وخاصة عند منحها القروض المتوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى هذه القروض غالبا ما تعطي بكميات محددة وفقا للقوانين والأنظمة التي تصدر عن البنك المركزي.

إن التعامل بالأوراق المالية للتداول في الأسواق المالية غالبا ما تعمل على تشجيع صغار المستثمرين على توظيف أموالهم بشرائهم لهذه الأوراق بما يعود عليهم بأرباح مقبولة ومخاطر قليلة وخاصة في حالة توظيفها في شركات استثمار أو صناديق استثمار أو صناديق استثمار لديها خبرات عالية ومتخصصة.

- تعتبر الأسواق المالية مؤشرا للحالة الاقتصادية، فالسوق المالي يساعد على تحديد الاتجاهات العامة في عملية التنبؤ التي تساعد المستثمرين الاستثمار بالأوراق المالية الأكثر ربحا.

مما سبق تظهر أهمية الأسواق المالية في الاقتصاد، ويمكن طرح السؤال حول علاقة السياسة النقدية بالمؤسسات المالية إجمالا والأسواق المالية خاصة، من حيث تشجيع وتحسين الاستثمار؟

2- السياسات النقدية ودورها في التعمق النقدي: ¹ من المعلوم أن السياسات النقدية تركز على كيفية إدارة النقود وتوجيهها حسب حاجات الاقتصاد القومي في كل مرحلة على ضوء تقييم الأداء الاقتصادي وفق المؤشرات الكلية، وتشمل السياسة النقدية نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة بهدف التحكم في السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الاحتياطي الداخلية والسقوف الائتمانية ونوافذ تمويل الاستثمار تعتبر من الوسائل التي تحقق أهداف السياسة النقدية.

إن نجاح هذه السياسات النقدية يعتمد على وجود نظام مالي متكامل يعمل كوسيط مالي يربط بين المدخرين والمستثمرين وكلما زادت أعداد هؤلاء كلما كانت الأدوات والوسائل المستخدمة في السياسة النقدية ذات فعالية أكثر. ولا يتحقق ذلك إلا إذا زادت سعة النظام المالي وزاد تعمقها مع الزمن ويمكن الوصول إلى هذه الحالة عندما يقبل الجمهور على التعامل مع المؤسسات المالية.

الوعي المالي يزداد لدى الجمهور عبر آليات التمويل التي تتعامل بها المؤسسات المالية والتي يتم ضبطها عبر السياسات النقدية والتمويلية السنوية التي يصدرها البنك المركزي، والتوجيهات من حين لآخر لمواجهة الظروف غير العادية التي يواجهها الاقتصاد القومي. يتضمن ذلك ربط ذوي الدخول المنخفضة بالمؤسسات المصرفية عن طريق القروض الصغيرة. وهذا يعني أن السياسات النقدية تعمل على زيادة أعداد المتعاملين مع النظام المالي بآليات متنوعة مثل تحفيز الادخار وتسهيل

1- أبو قاسم أبو النور، (التعمق النقدي وأثره على الاستثمار)، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس 2005:

<http://www.bankofsudan.org/>

الحصول على التمويل (دون الإخلال بالشروط العامة) والتأكد من سلامة المشروعات المستهدف قيامها ومراعاة حسن إدارتها.

تعتمد السياسة النقدية على المعلومات ويعتمد المستثمر على المعلومات في اتخاذ القرار الاستثماري، ومصدر هذه المعلومات هي المؤسسات المالية والقطاعات الاقتصادية المختلفة. كذلك تعتبر التقارير الدورية من شركات المساهمة العامة ذات مردود إيجابي على المستثمرين وتستعمل تلك التقارير حساب الأرباح والخسائر ونوعية الاستثمار والأرباح الموزعة والتوقعات المستقبلية، إن المعلومات المطلوبة لإنفاذ السياسة النقدية تتضمن تقويماً للأداء يبرز مدى فاعلية هذه السياسة في تحقيق الأهداف المنشودة والعمل على استهداف شرائح من المجتمع بغرض إدخالها في دائرة اقتصاد السوق.

النتيجة التي نصل إليها هي أن السياسة النقدية لا تستهدف الاستثمار المالي فقط وإنما هي وسيلة للوصول إلى الاستثمار الحقيقي عن طريق تخفيض تكلفة التمويل.

3- أثر التعمق النقدي على المناخ الاستثماري: يمكن تعريف المناخ الاستثماري على أنه: "مفهوم شامل ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية".¹

السياسة النقدية الفعالة تعمل على تطوير مؤسسات تمويل تساعد على توفير بيئة استثمارية ملائمة، حيث يشعر المستثمرون بالأمان وتنخفض درجة عدم التأكد مما يحسن من توقعاتهم وهذا من أهم العوامل التي تؤدي إلى الاستثمار، كذلك فإن وجود الإمكانيات المواردية في الدولة تدعو إلى الاستثمار ومن ذلك اكتشاف الموارد الطبيعية كالمعادن والبتروك وأثرها على مستقبل الاقتصاد، لذلك لا بد أن تتوفر آليات تمويل محلية أو أجنبية من أجل استغلال هذه الموارد ودراسة آثارها على القطاعات الاقتصادية المختلفة مع تحديد أولويات للتمويل مقرونة بحوافز مالية مباشرة أو غير مباشرة عن طريق السياسة النقدية.

إن التعمق النقدي في الاقتصاد يؤدي إلى تكامل الأسواق المحلية والعالمية والإقليمية من حيث الأدوات الاستثمارية والتحوط ضد المخاطر والتوقعات مما يوفر مناخاً استثمارياً جاذباً للاستثمارات.

1 - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار

الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005، ص: 34.

يركز المستثمرون على إمكانية تسهيل الأصول المالية لتوفير السيولة عند الحاجة وإمكانية تنوع الأصول بغرض التقليل من المخاطر مما يعظم العائد.

يساعد التعمق النقدي في وجود سوق مالي متنوع الآليات ومتواصل النمو بعيدا عن المضاربة والتوقعات بالانهيار، ويساعد في إيجاد مناخ استثماري معافى مما يجلب الاستثمار المالي والحقيقي ويؤدي ذلك إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. كذلك يعتبر تطور السوق المالي من العوامل المساعدة على تطبيق سياسات نقدية متنوعة، فالسياسات النقدية المتمثلة في معدل الاحتياطي الإجباري، أو زيادة معدل الخصم تعتبر محدودة في بعض الحالات مما يدفع بالحكومة إلى إصدار سندات في إطار سياسة السوق المفتوحة فكما هو معروف فإن إصدار هذه السندات من قبل الحكومة، لاسيما طويلة الأجل منها له أهمية كبيرة:¹

- تغطية العجز في الميزانية.

- ذات قابلية تسويقية عالية، أي قدرتها على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسائر بقيمتها مما يشجع المستثمرين عليها.

- قدرة الحكومة في تحصيل الإيرادات وإصدار سندات إضافية تستخدم لتسديد التزاماتها من الإصدارات السابقة.

- التأثير على العرض النقدي (سحب السيولة الفائضة).

إذا لم يكن هناك سوق مالي متطور ومنظم لا يمكن الوصول إلى النتائج المرجوة خاصة فيما يتعلق بالتأثير على المعروض النقدي.

المطلب الثالث - مشكلة التضخم النقدي: يقف التضخم في قيمة المشاكل الاقتصادية

المعاصرة، حيث تنتشر هذه الظاهرة في جميع الاقتصاديات دون استثناء، ويعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، وتتباين قوة تأثير هذه الظاهرة من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى، تبعا لاختلاف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الاقتصاديات. ونقوم فيما يلي بالتعرض إلى هذه الظاهرة من حيث التعريف، والنظريات المفسرة لهذه الظاهرة والأسباب والآثار.

1 - تعريف التضخم: اختلفت تعاريف التضخم ومرجع ذلك هو تباين المنظور الذي تنطلق من خلاله هذه التعاريف:

- هناك من ركز على الجانب النقدي لظاهرة فقاموا بتعريفه من خلال أسبابه.

1 - أرشد فوائد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة، الأردن، 2004، ص: 97.

- في حين هناك من ركز على الجانب السعري للظاهرة فقاموا بتعريف الظاهرة من خلال آثارها.
 2- التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه: فهو عبارة عن "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"¹، سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان، أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي). يمثل هذا التعريف جانب الاتجاهات المتأثرة بالنظرية الكمية، والتي ترى أن كمية النقود هي الجانب الهام والمحدد للمستوى العام للأسعار، ذلك بافتراض ثبات العناصر الأخرى على الأقل في الفترة القصيرة.

إن التعريف السابق ينظره إلى ظاهرة التضخم من حيث أسبابها يوصف بالجزئية، والغائية والنسبية. فهو جزئي لأنه يفترض ثبات بعض العناصر وتغير البعض الآخر، وغائية بمعنى أنه يضع أهدافا مسبقة، ثم يفترض الظروف ويستنبط النتائج التي توصله إلى الأهداف الموضوعية سلفا، كما أنه نسبي لأنه مع توافقه للظروف التاريخية والاجتماعية التي سادت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من حيث أن زيادة كمية النقود قد أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. إلا أن الأمر اختلف في العصر الحالي، حيث أن الدولة تستطيع أن تتحكم في كمية النقود المصدرة، وتؤثر في سياسة الائتمان للبنوك التجارية، وتوفر السلع والخدمات في ظل جهاز إنتاجي مرن، وبالرغم من هذا كله فقد تواجد في الدول الرأسمالية الصناعية حالة من التضخم السزن والمتسل في ارتفاعات متتالية ومتراكمة من الأسعار.

3- التضخم كظاهرة "مادية" يمكن تعريفه من خلال آثاره: يعرف كما يلي: "تواجد توجه مستمر ومحقق نحو ارتفاع الأسعار، فيمكن القول بأننا بصدد حالة تضخمية، وعلى العكس من ذلك فتواجد حالة انخفاض دائم ومستمر في الأسعار، ذلك يعني أننا أمام حالة انكماشية، وعلى ذلك فالتضخم يعني ديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي كان سبب هذا الارتفاع: زيادة كمية النقود أو بعبارة أخرى عدم التوازن بين التيارين النقدي والسلعي"².

من خلال هذا التعريف يتمثل المظهر العام للتضخم في الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار، وبالمقابل فإنه نجد أن القوة الشرائية أو القيمة الحقيقية لوحدة النقد تتحرك عكسيا مع هذا الارتفاع. وهذا الارتفاع المتواصل للأسعار هو نتيجة لاستمرار حالة اختلال في قطاع أو أكثر أو في كل الاقتصاد. ويرجع هذا الاختلال إلى قوى مسببة والتي يمكن أن يطلق عليها القوى التضخمية وتختلف النظريات في تفسيرها، ويستمر ارتفاع الأسعار طالما استمر وجود القوى التضخمية في الاقتصاد إلا أنه بالرغم أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعتبر أحد الأعراض على وجود التضخم

1 - مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 70.

2 - مجدي محمود شهاب، المرجع أعلاه، ص ص: 70-71.

فإنه هناك تحرك للأسعار لا يعتبر تضخما، فقد يكون منشأ الارتفاع في الأسعار انخفاض طارئ في العرض الكلي للإنتاج، ومن الممكن أن نجد مثالا آخر للارتفاع غير التضخمي للأسعار في ظروف التحول من الكساد إلى الانتعاش والرواج، فتحت هذه الظروف التي ينتعش فيها النشاط الاقتصادي ترتفع الأسعار عموما بصورة تلقائية وينتهي هذا الارتفاع بانتهاء الظروف الاقتصادية التي صاحبته. ينحصر التعريفين السابقين في أحد جوانب الظاهرة مع افتراض ثبات الأبعاد الأخرى في حين أن الاحتواء الكلي لهذه الظاهرة، يوضح أنها لا تقتصر على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار وإنما هو علاقة توازن يعقبها اختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد القومي. وعلى ذلك فإن النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي، إما إلى تجاوز الطلب الكلي العرض. وإما إلى اختلال التوازن بين السيولة النقدية والطلب على تلك السيولة. هذا الاختلال في التوازن داخل نطاق أو جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي، تنعكس على عناصر النظام الأخرى، وتؤدي إلى ظهور التضخم.

4- أسباب التضخم: فيما يلي أهم الأسباب التي يتولد عنها التضخم:¹

4-1- التضخم من خلال الطلب: إن وجود طلب جد مهم مقارنة بالعرض الناجم عن المؤسسات يمكن شرحه من خلال طريقتين:

أ- إما من خلال فائض في الطلب.

ب- أو من خلال عجز في العرض.

بعض الاقتصاديين الذين سمو "بالنقديين" برهنوا على أن التضخم ينجم عن فائض في الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد إذا قامت السلطات العمومية بطبع النقد لإعادة بعث النشاط الاقتصادي فإن هذه النقود من الممكن أن توجه لتمويل عجز ميزانية الدولة، تتبع هذه العملية بارتفاع مفاجئ وعنيف للأسعار حيث لا تترك للمؤسسات الوقت لتحسين مستوى إنتاجها وبذلك ترتفع الأسعار.

بالنسبة لبعض الاقتصاديين الآخرين، فإن توفير نقود جديدة ليس تضخما بشرط أن يكون جهاز الإنتاج قادر على سد حاجات الطلب الجديد، بمعنى آخر إذا وجدت هناك طاقات إنتاجية لدى المؤسسات وتكون غير مستغلة بصفة مؤقتة.

4-2- التضخم من خلال التكاليف: يلعب تغير تكاليف الإنتاج دورا أساسيا في النمط التضخمي، إذ تعتبر كل التكاليف منابع ممكنة للتضخم:

أ- إذا ارتبطت بتكاليف عناصر العمل فهي الأجور.

ب- إذا ارتبطت برأس المال فهي الأرباح.

1 - شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ص: 456-458.

كما يمكن إرجاعها إلى الاستهلاكات الوسيطة والتكاليف أو الأعباء المالية والمتمثلة فيما ينجر عن معدلات الفوائد، وهناك نوعان من التكاليف وهي:

- أ- يتعلق الأمر من جهة بتكاليف المنتجات المستوردة مثل الطاقة، المواد الأولية، مواد التجهيز، إن استيراد هذه السلع هو ضروري، وكل ارتفاع يحدث في أسعارها ينجم عنه عملية "التضخم المستورد".
- ب- من جهة أخرى، فإن الأمر يتعلق بتكاليف الأجور، وعندما ترتفع هذه الأخيرة أكثر مما يعرفه مستوى أرباح الإنتاجية، فإنه يترتب عن هذه العملية مساهمة في ارتفاع الأسعار حيث تنقلص حصة الأرباح داخل القيمة المضافة ومن ثم يحفز المقاولون للرفع من مستوى أسعارهم، حيث ينجم عن هذه العملية رد فعل المطالبة بتحسين مستوى الأجور.

4-3- التضخم من خلال الهياكل الاجتماعية والاقتصادية: يمكن إرجاع تفسير التضخم إلى الاضطرابات التي تترتب عن توزيع الثروات المنتجة كل سنة (التوزيع أو التقسيم بين الأجور والأرباح) كما تساهم الهياكل الاقتصادية في التضخم، فوجود الاحتكارات واحتكار القلة في السوق لا تسمح بالتحديد الحر للأسعار في السوق، كما أن فوارق الإنتاجية بين القطاعات والاختلاف في مواجهة المنافسة الخارجية (القطاعات المحمية والقطاعات غير المحمية) من الممكن أن ينجم عنها ارتفاع في التكاليف داخل بعض القطاعات والتي من الممكن أن تنتشر في باقي الاقتصاد.

كما سبق فإن ظاهرة التضخم معقدة ومتعددة الأسباب، جعل النظريات تختلف في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة إلى الارتفاع المستمر للأسعار، فتركز كل منها على مصدر تعتبره أساسيا في توليد هذه القوى، وفي ما يلي نعرض رأي كل نظرية باختصار:

- النظرية النقدية التقليدية لتفسير التضخم: ¹ يرى أنصار النظرية الكمية أن الزيادة في كمية النقد المتداول في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، بمعنى آخر فكلما طرحت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تتم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع وتفسير ذلك من خلال معادلة كمبريدج. (صيغة معادلة كمبريدج $M.V = P.Y$) تقوم هذه المعادلة على وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، فعلى المدى القصير يترتب عن زيادة عرض النقود على الطلب عليها ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار. يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في الواقع زيادة وسائل الدفع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات، وفي هذه الحالة يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود. (ويستندون في كل هذا إلى فرضية تقوم عليها النظرية الكلاسيكية وهي حالة التشغيل الكامل)

1 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص ص: 142-143.

للاقتصاد)، غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنتها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة بزيادة كمية النقود فيها. قد أثبتت أزمة الكساد (1929-1933) عدم صحة هذا التحليل للتضخم، إذ لم تؤد زيادة كمية النقد الذي أصدرته الحكومة إلى ارتفاع الأسعار، بسبب ازدياد التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاضاً أكثر في الأسعار، وهذا ما يوضح أن النقود تطلب لذاتها زيادة على كونها وسيطاً للتبادل.

رغم الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى هذه النظرية فإنها استطاعت أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها عدد كبير من افتراضاتها، وخاصة في البلدان النامية حيث جمود جهازها الإنتاجي يقربها من افتراض ثبات الناتج الوطني.

-النظرية الكينزية لتفسير التضخم: ¹ يمكن القول أن تحليل كينز عن التضخم قد استند على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية وبين الطلب الكلي (المكون من الاستهلاك والاستثمار والأنفاق الحكومي) من ناحية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن كينز، في صدد كلامه عن اثر التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي على المستوى العام للأسعار، قد فرق بين حالتين وهما:

-حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل.

-حالة ما بعد الوصول إلى هذه المرحلة.

أما عن الحالة الأولى أي حينما لا يكون الاقتصاد القومي قد وصل بعد إلى مستوى التوظيف الكامل حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقاتها في الإنتاج اعتقد كينز أن الزيادة التي تحدث في الطلب ستنتج في إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات إذ يتمخض عن زيادة الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات ومن ثم زيادة في أرباح المنتجين مما يدفعهم إلى زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة، ومن ثم فليس من المتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال المصحوب بزيادة محسوسة يعتد بها في الأسعار.

أما الحالة الثانية وهي حالة التوظيف الكامل حيث تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى طاقاتها في الإنتاج وافترضنا طروء زيادة في الطلب الكلي فان هذه الزيادة لن تنتج في إحداث زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات حيث أن مرونة عرض السلع والخدمات تبلغ الصفر تماما عند منطقة التوظيف الكامل ولهذا فان الزيادة التي حدثت في حجم الطلب الكلي الفعال يتمخض عنها والحال هذه ارتفاعات تضخمية في الأسعار.

1 - رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص

مع ذلك فإن كينز رأى أنه ليس من الضروري أن يتمخض عن زيادة كمية النقود -بعد الوصول إلى التوظيف الكامل- ارتفاع في المستوى العام للأسعار فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة مناظرة في ميل الأفراد للاكتناز بحيث لا يؤدي ذلك إلى الزيادة في حجم الطلب الفعال من هنا أشار كينز أن التغير في كمية النقود لا يعتبر عنصرا حاسما في تحديد المستوى العام للأسعار وذلك على عكس ما تقرر نظرية كمية النقود الكلاسيكية.

هناك نظريات أخرى تفسر وتعالج ظاهرة التضخم بطريقة مخالفة، ويبقى اختلاف وجهات النظر بين هذه النظريات في سبب التضخم، فجد النظرية النقدية الحديثة على أنه ظاهرة نقدية بحتة، في حين نجد نظرية اقتصاديات جانب العرض يوافقون النقديون في تفسير ظاهرة التضخم ويذهبون إلى أن هذه الظاهرة ما هي إلا زيادة كمية النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي.

5-أنواع التضخم وسياسات مكافحته: يمكن الاعتماد على عدد كبير من المعايير والأسس للتمييز بين الأنواع المتعددة والمختلفة للتضخم ومنها:¹

5-1- التضخم الطليق: يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات بالسلبية مما يؤدي إلى تفشي الظاهرة التضخمية والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.

5-2- التضخم المقيد: يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الائتمان فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى تتحدى الحد الأقصى من ارتفاعها فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعريّة واستفحالها إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة والدولة بتدخلها لا تقض عليها وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة ومن ثم الحد من استفحال آثارها في المجتمع عن طريق إجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تثبيت أسعار الفائدة.

5-3- التضخم الزاحف: هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، أي أن هذا الارتفاع يكون بطيئا وفي حدود 2% سنويا.

5-4- التضخم الجامح: هو أشد أنواع التضخم أثارا وأضرارا على الاقتصاد حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف وبسرعة قد يصل إلى 50% سنويا أو أكثر، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم مما يدفع بالسلطات الحكومية إلى التخفيض من قيمتها وما يصحب ذلك من آثار سلبية على بعض المتعاملين الاقتصاديين أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة.

1 - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 147-148.

- 6- العلاج الأساسي للتضخم: ¹ العلاج الأساسي للتضخم هو معالجة أسبابه وليس محاولة تخفيف آثاره على بعض الفئات والأشخاص الاقتصاديين ولعل أهم علاج هو ترشيد الاقتصاد ضمن سياسة نقدية ومالية تسمح بالتضخم في حدوده الدنيا اللازمة للنمو.
- لو تركنا التضخم الجامح جانبا وهو قليل الحدوث نجد أن معالجة التضخم تبعا لأسبابه تكون بالاعتماد على وسائل عدة قد تصلح لبلد ول تصلح لبلد آخر تبعا لخصوصيات الاقتصاد المحلي بشكل عام يمكن معالجة التضخم الطلبي بالطرق التالية:
- الإقلال من إصدار النقود القانونية وتقييد الائتمان.
- كبح جماح القوة الشرائية بتقييد الاستهلاك.
- تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب بدلا من التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض أو إتباع سياسة انكماشية بتقليل النفقات بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي، وبعبارة أخرى تأجيل بعض المشاريع التي لا تضر بالخطأ أما معالجة التضخم بسبب التكاليف فتكون:
- العمل على رفع معدل الإنتاجية لوسائل النتاج بكافة الطرق الممكنة للرقابة الشديدة.
- عدم السماح بزيادة الأجور بنسبة أكبر من زيادة الإنتاجية الحدية.

1 - سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، ص ص: 217-218.

الفصل الثالث

الحسابات الخارجية والتطورات النقدية في الجزائر

عرفت العلاقات الخارجية الاقتصادية الجزائرية تغيرات كبيرة منذ الاستقلال، من حيث المعاملات التجارية والمالية، ونظرا للتبعية الكبيرة للاقتصاد الوطني للسوق العالمية في مجال التصدير والاستيراد والتمويل، وغياب أي إصلاح، فقد أدى ذلك إلى تشويه الحسابات الخارجية وتعرضها إلى اختلالات عميقة، تطلب إصلاحها إصلاح الاقتصاد من الداخل، ويتطلب ذلك تضحيات وموارد مالية كبيرة، بالإضافة إلى أن أجل إصلاح هذه الاختلالات يعتبر طويلا نسبيا. ونظرا للارتباط بين الحسابات الخارجية والاقتصاد المحلي نشأت مشكلة المديونية الخارجية، التي أدخلت الاقتصاد الوطني في دوامة من التخلف والتبعية، هذه التطورات في الحسابات الخارجية أكسبت الاقتصاد الوطني خصائص مميزة خاصة الجانب النقدي منه، فنجد مثلا دور النقود في حالة الاقتصاد الجزائري عرف تطورا تبعا للفترات التي مر بها الاقتصاد من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، كل هذا أدى إلى تغير جوهري في مكونات ومقابلات الكتلة النقدية، كما أن القوانين والتنظيمات الصادرة لتنظيم النقود والنشاط المالي كلها كانت نتيجة لتقلبات الوضعية الاقتصادية الداخلية منها والخارجية، ونظرا لصعوبة التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق فقد تطلب الأمر إصلاحات جذرية لإنجاح هذا التحول، حيث عرفت الساحة المالية في الجزائر إصلاحات كبيرة من حيث القوانين والتنظيمات، إلا أن تطبيق هذه الإصلاحات لم يحسن من الوضع، إلى غاية صدور القانون 90-10 الذي يعتبر نقطة التحول إلى اقتصاد السوق، وقد جاء هذا القانون بإصلاحات تمس السياسة النقدية، إنشاء السوق النقدية، إصلاح نظام الصرف والمدفوعات، وكذا إعطاء البنك المركزي الاستقلالية التامة في تسيير السياسة النقدية، يتناول المبحث الأول عرض للحسابات الخارجية، أما المبحث الثاني فيتعرض إلى تطور الوضعية النقدية في الجزائر، ويتناول المبحث الثالث الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر.

المبحث الأول- عرض الحسابات الخارجية:

يتناول هذا المبحث تطور لعناصر ميزان المدفوعات الجزائري، وتوضيح لخصائص هذه الحسابات، وقد قسم هذا المبحث إلى المطالب التالية: في المطالب الأول تم عرض حساب العمليات الجارية، وحساب رأس المال في المطالب الثاني، ثم أزمة المديونية في المطالب الثالث.

المطلب الأول- حساب العمليات الجارية: كما سبق فإن الحساب الجاري يشمل الميزان التجاري وميزان التجارة غير المنظورة، وتجدر الإشارة إلى أن بند التحويلات يدخل ضمن ميزان التجارة غير المنظورة (الإشارة السالبة تدل على عجز وتدل الإشارة الموجبة على فائض).

جدول رقم (06): ميزان العمليات الجارية الجزائري خلال الفترة: 2004-1994

الوحدة: مليار \$ أمريكي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الميزان التجاري	0.26-	0.06	4.12	5.69	1.513	3.365	12.3	9.614	6.70	11.15	14.27
الصادرات	8.9	10.26	13.21	13.82	10.142	12.325	21.65	19.064	18.71	24.47	32.22
المحروقات	8.61	9.73	12.64	13.18	9.77	11.91	21.06	18.529	18.11	23.99	31.55
سلع أخرى	0.29	0.53	0.57	0.64	0.372	0.415	0.59	0.565	0.60	0.47	0.67
الواردات	9.16	10.20	9.09-	8.13	8.629-	8.96 -	9.35-	9.480-	12.01-	13.32-	1795-
تحويلات صافية	-	-	4.068-	3.30	3.48 -	4.13 -	4.16-	3.22 -	3.41-	4.05-	5.61-
تحويلات أخرى صافية	-	-	0.88	1.06	1.064	0.79	0.79	0.76	1.07	1.75	12.46
الحساب الجاري	1.82-	0.932	0.932	3.45	0.903-	0.025	8.93	7.064	4.36	8.85	11.12

المصدر: موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت: <http://www.Finances-algeria.org/>

من خلال الجدول نلاحظ الاختلالات الكبيرة التي يعرفها الحساب الجاري ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

- بالنسبة للميزان التجاري والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات، فهذا الميزان موجب خلال فترة الدراسة إلا أنه عرف تراجعاً كبيراً سنة 1998 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، مما انعكس سلباً على الحساب الجاري الذي سجل عجزاً في هذه السنة.

- يلاحظ أيضاً أن هناك انتعاش في الميزان التجاري خاصة بعد سنة 2000، ويمكن القول أن سبب هذا الانتعاش هو النمو الذي عرفته صادرات المحروقات.

- الصادرات خارج المحروقات مساهمتها ضعيفة جداً في إجمالي الصادرات، وهذا ما يفسر حساسية ميزان العمليات الجارية بالنسبة للتقلبات الدولية.

- صافي التحويلات إلى الداخل ضعيف جداً مقارنة بصافي التحويلات إلى الخارج وهذه الأخيرة تمارس تأثيراً سلبياً على الميزان الجاري.

لتوضيح الاختلالات التي يعرفها قطاع التجارة الخارجية، نقوم بالتحليلات التالية، وذلك بناء على المعطيات الواردة في الجدول:

1- مؤشر الانكشاف الاقتصادي: يعبر هذا المؤشر كما سبق (الفصل الأول) على مدى أهمية مستوى الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً، كلما كان الاقتصاد أكثر تأثراً بالتجارة الخارجية واضطراباتهما، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

جدول رقم (07): تطور مؤشر الانكشاف الاقتصادي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
المؤشر (%)	-	-	47.61	45.87	39.64	44.76	56.94	52.12	54.95

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (06).

من الجدول نلاحظ الارتفاع الذي يعرفه المؤشر خاصة منذ سنة 2000، وهو يشير بذلك إلى المزيد من التأثير بالخارج من ناحية زيادة الصادرات، وكذا الواردات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

1- درجة التركيز السلعي للصادرات: ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على مجموعة صادراتها، والمهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، والجدول التالي يبين هيكل الصادرات الجزائرية.

جدول رقم (08): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1994-2004

الوحدة: مليار \$ أمريكي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
منتجات غذائية	0.035	0.111	0.136	0.037	0.029	0.026	0.032	0.034	0.035	0.023
مواد طاقة	8.60	9.73	12.56	13.21	9.66	12.04	21.10	18.52	18.09	23.97
مواد خام	0.023	0.039	0.044	0.040	0.05	0.044	0.044	0.037	0.051	0.061
مواد نصف مصنعة	0.20	0.28	0.49	0.38	0.26	0.34	0.46	0.50	0.55	0.47
تجهيزات فلاحية	0.003	0.004	0.003	0.001	0.001	0.027	0.011	0.022	0.02	0.002
تجهيزات صناعية	0.009	0.018	0.046	0.023	0.022	0.042	0.047	0.045	0.05	0.032
سلع استهلاكية	0.024	0.074	0.15	0.023	0.019	0.018	0.014	0.012	0.027	0.035

المصدر: - موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت: <http://www.Finances-algeria.org/>- موقع البنك المركزي على شبكة الانترنت: <http://www.bankof-algeria.dz/>

من خلال الجدول نلاحظ الوزن الكبير الذي تمثله صادرات المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات، فصادرات المحروقات تمثل ما يقارب 97.19% من إجمالي الصادرات الوطنية، مع العلم أن صادرات المحروقات تعتبر بالكامل تقريبا مواد أولية أي أنها عرضة للتقلبات في السوق الدولية من حين لآخر، مما يجعل الاقتصاد الوطني دائما في تبعية للخارج خاصة في ما يتعلق بتحصيل العملة الصعبة لتسديد خدمات الديون وكذا الواردات.

-نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهي نسبة تبين مدى الاعتماد على الخارج فيما يتعلق ببعض الواردات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبين هذا المؤشر مقدار الفائض أو الاستقلالية فيما لو تم إنتاج هذه السلع محليا، ويمكن حسابها كما يلي:

من خلال الجدول نلاحظ النسبة المعتبرة التي تمثلها الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال تفحص نوعية الواردات يمكن معرفة نوع الواردات المتسبب في وصول هذه النسبة إلى ما هي عليه.

جدول رقم (09): هيكل الواردات الخارجية خلال الفترة 1994-2004

الوحدة: مليار \$ أمريكي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
منتجات غذائية	2.915	2.76	2.60	2.54	2.65	2.30	2.41	2.39	2.74	2.59
مواد طاقوية	0.058	0.115	0.110	0.132	0.110	0.154	0.129	0.14	0.145	0.112
مواد خام	0.641	0.790	0.498	0.499	0.558	0.469	0.428	0.48	0.562	0.665
مواد نصف مصنعة	2.21	2.39	1.78	1.56	1.73	1.54	1.65	1.87	2.33	2.77
تجهيزات فلاحية	0.034	0.041	0.041	0.021	0.045	0.072	0.085	0.155	0.148	0.124
تجهيزات صناعية	2.51	2.93	3.02	2.83	2.90	3.21	3.06	3.43	4.42	4.69
سلع استهلاكية	1.31	1.75	1.03	1.09	1.81	1.96	1.85	1.94	1.65	2.03
الواردات PFB/	21.60	24.22	19.38	16.86	17.90	18.39	17.18	17.29	21.48	20.00

المصدر: - موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت: <http://www.Finances-algeria.org/>- موقع البنك المركزي على شبكة الانترنت: <http://www.bankof-algeria.dz/>

من خلال الجدول يتبين لنا مدى التركيز في الواردات، فنجد مثلا الحصة التي تحتلها المنتجات الغذائية من إجمالي الواردات، وكذا السلع الاستهلاكية، على غرار المواد الطاقوية والمواد الخام وكذا التجهيزات التي يمكن أن تستخدم في زيادة وتحسين الإنتاج المحلي، فالمنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية يمكن التقليل من استيرادها لتخفيف ثقلها على الميزان التجاري، وهذا عن طريق تطوير وتشجيع الصناعات الاستهلاكية في الداخل.

هذا فيما يخص الميزان التجاري والذي يضم الصادرات والواردات، أما فيما يخص حساب التحويلات إلى الخارج، وهي تحتوي على خدمات الاستثمارات الأجنبية في الداخل وبعض الإعانات، وبالمقابل نلاحظ تواضع حجم التحويلات إلى الداخل، ويلاحظ أن العجز الذي عرفه الحساب الجاري سنة 1998 ناتج عن ضخامة حجم التحويلات إلى الخارج فالميزان التجاري سجل فائضا إلا أن التحويلات إلى الخارج كانت أكبر من هذا الفائض.

يعاني ميزان العمليات الجارية الجزائري من خلل هيكلي كبير، سواء في جانب التصدير أو جانب الاستيراد أو بالنسبة للتحويلات من جانب واحد.

بالنسبة للصادرات فالاعتماد كلي على صادرات المحروقات ولهذه الأخيرة وزن كبير في الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر تصدير المحروقات المصدر الوحيد للعملة الصعبة، التي توجه أيضا لخدمة الديون وتسديد قيمة الواردات.

بالرغم من أن هذا الخلل الهيكلي هو سبب الأزمة الاقتصادية للجزائر منذ سنة 1986، إلا أنه إلى حد الآن ليس هناك أي تغيير أو إصلاح اقتصادي ناجح، والمعروف أن حصيلة الصادرات من المحروقات تعود كليا إلى الدولة، ومن جهة أخرى فإن الدولة في تراجع عن تدعيم القطاع العام وخاصة القطاعات خارج المحروقات مما يثير إشكالية سوء توزيع المداخل على كامل قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى فإن تخصيص جزء من هذه المداخل لتدعيم قطاعات أخرى يتوقف نجاحه على مدى المرونة الإنتاجية لهذه القطاعات، لامتصاص هذه المداخل دون حدوث آثار تضخمية.

أما بالنسبة للواردات فهي أيضا تتميز بالحجم الكبير لكل من المنتجات الغذائية، والسلع الاستهلاكية، فهذه الواردات لها تأثير سلبي على ميزان المدفوعات ككل حيث أن استهلاكها يكون نهائي دون أن يكون هناك إنتاج على عكس الواردات من المواد الطاقوية والمواد الخام والمواد النصف مصنعة والتجهيزات الفلاحية والصناعية فهذه على الأقل تساهم في تدعيم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويمكن أن يكون هناك إنتاج فائض يوجه إلى التصدير فمن خلال الجدولين (7) و(8)، نلاحظ أنه رغم تراجع صادرات المحروقات سنة 1998 هناك زيادة في الواردات من

المنتجات الغذائية، والسلع الاستهلاكية وبالتالي تبقى الإشكالية بين نوعية وحجم الواردات وطبيعة الصادرات التي تمولها، فمن جهة لدينا واردات ثابتة تقريبا ومن جهة أخرى صادرات كثيرة التذبذب.

المطلب الثاني- حساب رأس المال: بعد عرض حساب العمليات الجارية ومعرفة خصوصيات وتطور هذا الحساب، بالإضافة إلى أهم مكوناته والعوامل المؤثرة فيه، نتعرض فيما يلي إلى الحساب الثاني بميزان المدفوعات الجزائري، وهو حساب رأس المال.

جدول رقم (10): عرض حساب رأس المال خلال الفترة 1994-2004

الوحدة: مليار \$ أمريكي

البيان	السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
استثمار مباشر (صافي)		0.26	0.50	0.46	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62
قروض التنمية (صافي)		2.51-	1.33-	1.97-	1.96-	1.99-	1.32-	1.38-	2.23-
سحب		1.69	1.83	1.08	0.80-	0.91	1.60	1.65	2.12
اهتلاك		4.20-	3.16-	3.04-	2.76-	2.90-	2.92-	3.03-	4.35-
قروض قصيرة الأجل		0.04-	00	0.89-	0.18	0.06	0.36-	0.61-	0.26-
السهم أو الخطأ (صافي)		2.29-	0.83	2.40-	1.36-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-

المصدر: موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت: <http://www.Finances-algeria.org/>

من خلال عرض أهم بنود حساب رأس المال نلاحظ أن لحساب رأس المال في ميزان

المدفوعات الجزائري مجموعة من الخصائص:

-الضعف الكبير في الاستثمارات المباشرة، وهو ما يعكس الضعف الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رغم القوانين والإصلاحات التي عرفت البلاد، حيث بقي المناخ الاستثماري لا يشجع على القيام بالاستثمار، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الداخل تتوجه إلى قطاع أو قطاعين، مع تهميش لباقي القطاعات الأخرى.

-الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والمتمثل في قدوم رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في السوق المالية المحلية، أو كودائع لدى البنوك المحلية يعتبر معدوماً، وهذا يعكس الضعف الذي يعاني منه القطاع المالي عامة والقطاع الحقيقي خاصة، حيث يمكن استنتاج علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فضعف الأول يؤدي بالضرورة إلى ضعف الثاني.

-التغيرات الكبيرة المسجلة في بند القروض، وهي التي تعكس الاعتماد الكبير على رؤوس الأموال الأجنبية ولكن القروض منها فقط، وتنقسم هذه القروض إلى قروض عمومية وقروض خاصة، ويبين لنا الجدول أن صافي القروض الرسمية وهو سالب، أي أن تدفقات القروض الأجنبية إلى الداخل تقل عن مدفوعات سداد القروض إلى الخارج.

-نلاحظ من الجدول أيضاً أن القروض قصيرة الأجل متواضعة بالنظر إلى إجمالي القروض الأجنبية، مما يعني أن هناك اعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة القروض وتسبب على هذه القروض، القروض طويلة الأجل.

-من خلال الجدول نلاحظ أن القروض قصيرة الأجل تكون مرة بإشارة موجبة ومرة بإشارة سالبة، وتدل الإشارة الموجبة أن تدفقات القروض قصيرة الأجل إلى الداخل تزيد على مدفوعات خدمة هذه القروض، كما تدل الإشارة السالبة على العكس، وخلال الثلاث سنوات الأخيرة يتبين أن تدفقات القروض إلى الداخل تقل عن مدفوعات سداد القروض قصيرة الأجل إلى الخارج.

-الملاحظة الأساسية التي يمكن إدراجها حول حساب رأس المال هو تركيز التدفقات المالية في القروض فقط، فنجد أن الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة معدومة كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكاد تكون معدومة.

-نلاحظ أيضاً العجز الدائم خلال فترة الدراسة لميزان رأس المال، وهو عجز مرتفع خاصة في السنوات الأخيرة، ويرجع أساساً إلى الإفراط في الاقتراض الخارجي من جهة وضعف الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.

-بإضافة حساب العمليات الجارية إلى العمليات الرأسمالية نستطيع أن نثبت وضع الميزان الكلي، مع إضافة بند الخطأ والسهو.

ميزان المدفوعات من وجهة النظر المحاسبية المحضة لا بد أن يتوازن فإذا تحقق عجز أو فائض فإنه يعالج بتغيير يساويه تماما في الأصول الاحتياطية من الذهب أو العملات الأجنبية. والجدول التالي يوضح وضعية الميزان الكلي:

جدول رقم (11): عرض ميزان المدفوعات خلال الفترة 1997-2004.
الوحدة: مليار \$ أمريكي

البيان	السنو	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الميزان التجاري		5.69	1.513	3.365	12.30	9.614	6.70	11.15	14.27
الصادرات		13.82	10.142	12.325	21.650	19.094	18.71	24.47	32.22
المحروقات		13.18	9.77	11.910	21.06	18.529	18.11	23.99	31.55
سلع أخرى		0.64	0.372	0.415	0.590	0.565	0.600	0.47	0.67
الواردات		8.13-	8.629-	8.960-	9.350-	9.480-	12.01-	13.32	17.95-
تحويلات صافية		3.3-	3.480-	3.130-	4.160-	3.220-	3.41-	4.05-	5.61-
تحويلات أخرى صافية		1.06	1.064	0.79	0.79	0.67	1.07	1.75	2.46
الحساب الجاري		3.45	-0.903	0.025	8.93	7.064	64.30	8.85	11.12
استثمار مباشر (صافي)		0.26	0.50	0.46	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62
قروض رسمية (صافي)		2.51-	1.33-	1.97-	1.96-	1.99-	1.32-	1.38-	2.23-
سحب		1.69	1.83	1.08	0.80	0.91	1.60	1.65	2.12
إهلاك		4.20-	3.16-	3.04-	2.76-	2.90-	2.92-	3.03-	4.35-
قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ		0.04-	0.00	0.89-	0.18	0.09	0.36-	0.61	0.26
رصيد حساب رأس المال		2.29-	0.83-	2.40-	1.36-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-
الرصيد الكلي (*)		1.16	1.74-	3.38-	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25
التغير في الاحتياطات		3.96-	1.20	2.40	7.51-	6.05-	3.40-	7.03-	8.88-

المصدر: باستخدام معطيات الجدولين: (06) و(08).
(*) الرصيد الكلي = الحساب الجاري + رصيد حساب رأس المال

في الجدول نلاحظ في السطر ما قبل الأخير أن الميزان الكلي قد حقق فائضا خلال سنتي 2003، 2004، وهذا الفائض قد عولج بتغيير يساويه تماما في الاحتياطات الأجنبية.

مقدار الفائض سنة 2004 - مقدار الفائض سنة 2003 = التغير في الاحتياطات سنة 2004 - التغير في الاحتياطات سنة 2003.

$$7.03-8.88=7.47-9.25$$

$$1.85\approx 1.78$$

هذا يدل على أن الاحتياطات التي تحتفظ بها السلطات قد زادت بمقدار مماثل، فكأننا اشترينا هذه الأصول الاحتياطية ثمن الخارج بالفائض الذي تكون لدينا ولذلك فإن الزيادة في هذه الحالة يعبر عنها بإشارة (-).

إن الملاحظة الأخيرة والتي يمكن الإشارة لها هي الخلل الكبير في ميزان المدفوعات الجزائري على مستوى الحسابين، الجاري والرأسمالي إضافة إلى خصائص الحساب الجاري، يتميز حساب رأس المال بخاصة سلبية أيضا: حيث يبين أن المعاملات المالية للجزائر تتمثل أو تنحصر أساسا في نوع واحد، وهو الاقتراض وتسديد هذه القروض، مع انعدام لبعض المعاملات المالية كلية، إضافة إلى انعدام المعلومات عن أي نوع من الاستثمارات الجزائرية في الخارج مهما كان نوعها، فمن غير المعقول أن تكون لدولة مثل الجزائر احتياطات بهذا الحجم وليس لها استثمارات في الخارج.

المطلب الثالث- أزمة المديونية في الجزائر: في الفترة بين سنتي 1970-1985

وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة تجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير المناسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة ما بين 1980-1985 حيث انخفضت المديونية إلى 14 مليار \$ أمريكي سنة 1984.

تميزت المرحلة 1985-1993 بانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة سنوات 1989-1990 وبأزمة أمنية وسياسية حادة، فأدى ذلك إلى الارتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل كما يوضحه الجدول:

جدول رقم(12): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 1985-1993.

الوحدة: مليار \$ أمريكي

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1991	1992	1993
مجموع الديون الخارجية	19.8	23.7	27.8	25.8	26.8	27.9	26.7	25.7

المصدر: بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 180.

أما خدمات الدين في السنوات التالية الأخيرة من هذه المرحلة 1989، 1990، 1991 فقد بلغت على التوالي: 9.5 مليار \$ أمريكي، 9.3 مليار \$ أمريكي، وأكثر من 9 مليار \$ أمريكي. في الوقت الذي بلغت فيه إيرادات صادرات الجزائر خلال هذه الفترة على التوالي 12.9 مليار \$ أمريكي، 12.1 مليار \$ أمريكي، 11 مليار \$ أمريكي. مسجلة بذلك ارتفاعات قياسية في نسبة خدمات الدين بلغت هذه النسبة 73.9% سنة 1995، 76.5 % سنة 1992، 82.2 % سنة 1993، ويمكن إرجاع أسباب ارتفاع نسبة خدمات الدين خلال مرحلة الأزمة إلى العوامل التالية:

-انخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

-تغيرات أسعار صرف الدولار بالنسبة للجزائر، حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية 95%.

-ارتفاع قيمة الواردات نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة، حيث سجلت الجزائر عجزا كبيرا في هذا المجال كما أن مشتريات الجزائر بالعملة غير الدولار تمثل أكثر من 60%.

-ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة، لصالح الدول المصنعة في مقابل معدل فائدة حقيقي سالب للدول النامية.

-اللجوء المكثف للقروض قصيرة الأجل الذي يقلص الاستحقاق المتوسطة للديون من سبعة إلى ثلاث سنوات.

إن محاولة تسريع المسار الانتقالي التي شرع فيها سنة 1991، سميا¹:

-برنامج التطهير المالي وإعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات العمومية (بما فيها البنوك)، والذي ارتكز على الاتفاق الأول للتأكيد (1991/06-1992/05) مع صندوق النقد الدولي.

-المساعي الرامية لإيجاد حلول للديون الخارجية لم يكن لها الأثر المنتظر.

-تميز الوضع الاقتصادي مع نهاية سنة 1993 بما يلي:

1 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، جويلية 2005، ص: 41.

- استمرار الركود الاقتصادي (-2.1 %).
 - ارتفاع نسبة البطالة بين السكان القادرين على العمل (+27 %).
 - النمو السريع للكتلة النقدية (+21 %).
 - تفاقم التوترات التضخمية (+20 %).
 - تفاقم العجز المالي (8.7 %) من الناتج الداخلي الإجمالي.
 - التدهور المتزايد لميزان المدفوعات والذي تفاقم بعد إغلاق الأسواق المالية في وجه الجزائر، سيما:
 - تدهور احتياطات الصرف التي كانت تغطي من ستة إلى سبعة أسابيع فقط من الاستيراد.
 - خدمة الديون التي بلغت أكثر من 82% وكانت ستتجاوز 100% سنة 1994.
- إن جسامه واستمرار الاختلالات المالية والنقدية الكلية الداخلية والخارجية قد ترتب عنها بطبيعة الحال تأكيد استعجال استيعابها: بمعنى تنفيذ برامج استقرار مع مواصلة المسار الانتقالي وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، وعليه كان جليا أن القيد الأولي الذي يتوجب رفعه هو القيد المالي الخارجي وهناك وسيلتين أساسيتين لتحقيق ذلك:
- الحصول على تمويلات لدعم ميزان المدفوعات لدى الهيئات المتعددة الأطراف والجهوية.
 - إعادة جدولة الديون الخارجية المتوسطة وبعبء الأجل. ويتوقف إنجاح هذه العمليات على دعم المؤسسات المالية الدولية.
- وجدت الجزائر نفسها مع بداية 1994 أمام أزمة اقتصادية، فتدهور ميزان المدفوعات نتجة ارتفاع المديونية إلى حوالي 27 مليار \$ أمريكي. وللإشارة فإنه خلال الفترة 1980-1993 قامت الجزائر بتسديد 88.5 مليار \$ أمريكي ديون خارجية مقابل حصولها على رؤوس أموال بقدر 66.5 مليار \$ أمريكي وبالتالي فإن الفرق والمقدر بـ 22 مليار \$ أمريكي عبارة عن فوائد.¹ أمام هذه الوضعية وجدت الجزائر نفسها مضطرة لإعادة جدولة ديونها الخارجية، ولكنها لم تستطع القيام بذلك إلا مقابل اتفاق أبرمته مع صندوق النقد الدولي اجبر البلاد على تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل.
- جرت إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس سنة 1994 بعد إبرام اتفاق "ستاندباي" لمدة سنة مع صندوق النقد الدولي، تم بموجبه إعادة جدولة 4.4 مليار \$ أمريكي على مدى 16 عام منها 4 سنوات إعفاء من الدفع، وعليه لا يستأنف خدمة الديون الخاصة بالمبالغ المعاد جدولتها إلا خلال شهر ماي سنة 1998، وتعرف طريقة التسديد المعتمدة بالطريقة المختلطة والتي تتمثل في تسديد استحقاقين في السنة، يتم الأول في 30 ماي والثاني في 30 نوفمبر وهي تدريجية لأن المبالغ التي تصرف بمقتضى خدمة المديونية سترتفع تدريجيا عند انقضاء فترة الإعفاء.

1- MOKHTAR BELAIBOUD, *de la suivie a la croissance de l'entreprise*, office des publications universitaire, Ben Aknoun, Alger, 1995, p: 13.

بالتالي فإن نسبة 52% من المبالغ المستحقة سيوزع دفعها على مدى التسع سنوات الأولى، بينما ستدفع نسبة 48% خلال الثلاث السنوات الأخيرة، ومن ناحية أخرى سيقدم صندوق النقد الدولي مبلغا قيمته 1.25 مليار \$ أمريكي لدعم ميزان المدفوعات، وتقوم فترة تسديدها خمس سنوات منها 3 سنوات معفاة، وبالتالي تم فوراً توفير مبلغ 5.2 مليار \$ أمريكي نظراً لعملية السحب من الصندوق بمبلغ 480 مليون \$ أمريكي، وسمحت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 بخفض نسبة الدين إلى 55.3% بدلاً من 96% لو لم يتم إبرام هذا العقد.

جدول رقم (13): تطور المديونية خلال الفترة 1994-1998

الوحدة: 10^9 \$ أمريكي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
إجمالي الديون	29.49	31.57	33.65	31.22	30.47
الأساسي	3.13	2.47	2.03	2.35	3.20
الفوائد	1.39	1.77	2.26	2.11	1.98
خدمة الدين	4.52	4.24	4.28	4.47	5.1

المصدر: موقع البنك المركزي على الانترنت: <http://www.bankof-algeri.dz/>.

خلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي 1994-1998 انخفضت نسبة الدين إلى أدنى مستوياتها، ففي سنة 1993 كانت خدمة الدين تقدر بـ: 9.05 مليار \$ أمريكي وانخفضت إلى النصف سنة 1994، مع ملاحظة أن المخزون الإجمالي للمديونية قد ارتفع من 29.49 مليار \$ أمريكي سنة 1994 إلى 33.65 مليار \$ أمريكي وهي أعلى قيمة وصلت لها المديونية الخارجية، ثم بدأت المديونية بالتراجع بعد سنة 1998 إلى 30.47 مليار \$ أمريكي .

جدول رقم(14): تطور المديونية خلال الفترة 1999-2004

الوحدة: \$10⁹ أمريكي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي الديون	28.32	25.26	22.57	22.64	23.20	21.4
الأساسي	3.40	2.82	2.99	2.92	3.24	4.69
الفوائد	1.72	1.68	1.47	1.23	1.11	0.96
خدمة الدين	5.12	4.5	4.46	4.15	4.35	5.65

المصدر: موقع البنك المركزي على الانترنت: <http://www.bankof-algeria.dz/>

من بيانات الجدول نلاحظ أن خدمة الدين تتراوح بين 5.65 مليار \$ أمريكي و4.10 مليار \$ أمريكي خلال الفترة 1998-2004، وباستثناء سنة 1998 و1999 والتي شهدت تدهور أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين، لكن التحسن الذي عرفته صادرات المحروقات منذ سنة 2000 أدى إلى انخفاض نسبة خدمة الدين إلى أدنى المستويات كما يوضحه الجدول.

جدول رقم(15): تطور نسبة خدمة الدين (1998-2004)

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة خدمة الدين (%)	47.5	39.1	19.8	22.2	21.7	17.70	12.6

المصدر: موقع البنك المركزي على الانترنت: <http://www.bankof-algeria.dz/>

يمكن القول أنه من خلال مؤشر نسبة خدمة الدين فإن هناك تراجع في أجل الديون الخارجية، وكذا في خدمة هذه الديون مما يعني أن أزمة المديونية قد انتهت منذ سنة 2000 بالنظر إلى التناقص الملحوظ لخدمات الدين من 22.2% سنة 2001 إلى 12.6% سنة 2004 وقدرت سنة 2005 بـ: 10%.

فيما يتعلق بمشكلة المديونية الخارجية للجزائر والحلول المقترحة لذلك، نجد مسألة تحويل الدين والتي تم إدراجها ضمن بنود إعادة الجدولة في جويلية 2000، وبعد موافقة نادي باريس استطاعت الجزائر إبرام ثلاث اتفاقيات ثنائية مع كل من إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، ويقدر المبلغ محل الاتفاق بـ: 183 مليون أورو.

تتمثل المجالات التي تستثمر فيها المبالغ المحولة في:¹

-توسيع القدرات الموجودة والمساهمة في المؤسسات العمومية بالنسبة لإسبانيا.
-تم تحويل الدين الإيطالي إلى مشاريع التنمية البشرية، ومشاريع بيئية.
-تم تحويل الدين الفرنسي إلى مشاريع في مجموعة من القطاعات منها المياه، المواصلات، مترو الجزائر، السكن وغيرها.

في الوقت الحالي يمكن القول أن الجزائر تجاوزت أزمة المديونية بكل مخاطرها، سواء حجم القروض الإجمالية أو خدمة هذه القروض على الأقل خلال السنة الحالية والسنوات القليلة المقبلة خاصة بعد توقيع الاتفاق الخاص بالتسديد المسبق للديون الجزائرية المستحقة لدى أعضاء نادي باريس في 10 ماي 2006 والمقدرة بـ 8 مليار \$ أمريكي ويبقى العمل على القيام بنفس العملية مع نادي لندن مليار \$ أمريكي.²

المبحث الثاني - الوضع النقدي في الجزائر:

يعرض هذا المبحث تطور عرض النقود في الاقتصاد الجزائري، وكذا مكونات ومقالات الكتلة النقدية، بالإضافة إلى عرض للسوق النقدية وتطورها.

المطلب الأول - تطور عرض النقود في الجزائر: يؤدي التغير المستمر لقيمة النقود بالضرورة إلى تغير ثروات ومكتسبات الأمم والشعوب، لذلك فالمشاكل النقدية والمالية تمثل مكانة هامة في أدبيات اقتصاد الدول وأبحاث المختصين، فدور النقود في الاقتصاد أحدث انعكاسات ونظريات عديدة حول ماهية النقود ودورها، وهل هي حيادية أم لا، في هذا الشأن يقول الأستاذ "أحمد هني": "نلاحظ أن البلدان التي تهدف في إطار خططها للتنمية إلى إخضاع النقود والعمل إلى هذه الخطة، هي البلدان التي لم تتمكن من جعل هذه العملة والنقود كوسيلة نشيطة في التنمية أو في علاقاتها الدولية"⁽³⁾. في الجزائر قبل قانون النقد والقرض سنة 1990 كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تكن أداة إستراتيجية للتحكم في التنمية الاقتصادية، فبالرغم أنه منذ الاستقلال اعتبرت النقود كمعلم من معالم السيادة الوطنية، فأنشئت لذلك وحدة نقدية وطنية "الدينار الجزائري"، وإصدار العملة الورقية الخاصة بالجزائر وتم تأميم المصارف.

1 - عبد الكريم بورويقات، فيصل بوطيبة، إشكالية تحويل الدين الخارجي، ملتقى العولمة المالية و فرص اندماج

الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ديسمبر 2004.

2 - www.aps.dz/ وكالة الأنباء الجزائرية:-

3 - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص ص: 164-165.

كانت تدخل هذه السياسة في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي النتائج السلبية لتداول النقد الأجنبي، وقد بدأت مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي (سنة 1970-1971) فتحمّلت الدولة عبء كل الاستثمارات الوطنية، وهذا التداخل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي أصبح يتجلى لا طبقاً للمنظار النقدي والمصرفي وإنما حسب ظروف التغير النقدي كمادة أولية، فالنقد لم تعد كأداة لتكوين رأس المال، وإنما كظاهرة عددية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترو، أي أن النقد لم تعد تتداول كرأس مال، بل أصبحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول.

إن وظيفة ودور العملة والبنك والسياسة النقدية محدودة ومنتهيا ومؤسسا على التخطيط المركزي الإجمالي، ومبدأ تبعية السوق للتخطيط، ويتمثل المنطق العام للتخطيط المركزي في هذا المجال في مراحل تبدأ بـ: التخطيط من الناحية المادية والمصادقة عليه، ثم تكييف هذا الأخير مع تخطيط للتمويل يسمح بإنجازه، ويجب توفير الموارد اللازمة وكذا تجميعها لتوزيعها بعد ذلك عن طريق المنظومة المصرفية، على مختلف مؤسسات القطاع العمومي المكلفة بالاستثمارات المخططة، وخاصة مراقبتها قبل الإنجاز وبعده.

فيما يخص العملة: فإن التزام المؤسسات العمومية القيام بجميع تسديداتها عن طريق، حساباتها البنكية، أدى إلى ظهور شبكة مصرفية مزدوجة:

- شبكة العملة الكتابية بالنسبة لمؤسسات القطاع العمومي.
- شبكة العملة الائتمانية بالنسبة لقطاع الأسر.

ووفقاً لهاتين الشبكتين، يوجد نوعان مختلفان من العملة من حيث الشكل والوظائف، وتتمثل أهم الاختلافات فيما يلي: (1)

فيما يخص قطاع المؤسسات العمومية:

- إن أهم وظائف العملة (الذي تستعمله المؤسسات: العملة الكتابية) هو تقييد قيمة (في حركة معاكسة) التدفقات المالية التي ينص عليها التخطيط، ومن هنا فإن وظيفتها الأساسية لا تتمثل في استعمالها كأداة للدفع، وإنما كوسيلة للمراقبة المحاسبية للتدفقات داخل القطاع وعلى النحو المنصوص عليه في التخطيط.

- كما لا تشكل العملة أداة احتياطية مؤقتة ذات قيمة فيما يخص الجزء الذي لم يستعمل الاعتمادات المخصصة بسبب عدم تنفيذ العمليات التي ينص عليها التخطيط، خاصة وأن المؤسسات المعنية تفقد حق استعمال هذا المورد، إن لم تخصصه لاستعمال آخر على قرارها.

أما فيما يخص الأسر (والمؤسسات الخاصة)، فالأمر يختلف لأن العملة التي تستعمل في الأصل: العملة الائتمانية) تضطلع نوعا ما بأهم وظائفها وبالفعل:

-تضطلع العملة بوظيفة قياس القيم، ولكن بكيفية مغايرة، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد الرسمي (حيث الأسعار محددة والدعم) أو الاقتصاد غير الرسمي (حيث حرية الأسعار).

-تواجه وظيفة الدفع في جزء منها، عراقيل بسبب النقص الهيكلي للعرض الإجمالي الذي نجم عن ظاهرة الندرة العامة التي ولدها هذا التنظيم الاقتصادي.

-والعملة تشكل قدرة شرائية حقيقية بالنسبة للأسر والمؤسسات الخاصة التي تقدر قيمة كل دينار لأنها تعيش ضغطا ماليا صعبا، هذه الأسر التي حرمت من الاستفادة من قروض استهلاكية (التي علفت سنة 1970 ثم أُلقيت تماما سنة 1972)، لا تعتمد إلا على أجورها ومداخيلها.

أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة التي تستفيد إلا من قسط ضئيل من القروض البنكية، فعليها أن تعتمد على قدراتها الخاصة للتمويل الذاتي، ومع ذلك لا يمكن ممارسة هذه القدرة الشرائية إلا في حدود كميات السلع والخدمات المتوفرة في سياق الندرة الحادة.

-ومن ناحية أخرى، فإن قدرة الاختيار المطلقة التي تمنحها العملة مبدئيا، يمكن أن لا تمارس كليا، خاصة وأن أفضليات المخطط (الذي قرر كمية ونوعية السلع والخدمات المنتجة والمعرضة للبيع) يمكن أن لا تتطابق مع ما تفضله الأسر التي توجه لها هذه السلع والخدمات، هذا ما كان يحدث في الواقع كما يدل عليه انتشار سلوكيات: الادخار المفروض، النفقات المفروضة، اللجوء إلى السوق غير الرسمية، الاكتناز.

إن هذه الاختلافات والتناقضات التي أفرزها تطبيق التخطيط المركزي، دور النقود في هذا النظام أدى إلى بروز ظاهرتين نقديتين لهما تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، هاتين الظاهرتين هما على التوالي:

-ظاهرة الاكتناز؛

-الكتلة النقدية وعقتها بالإنتاج.

بالنسبة لظاهرة الاكتناز والتي أفرزها النظام المفروض أن ذلك، أي عدم وجود نظام مصرفي محفز وجذاب للمدخرات أدى إلى حرمان الاقتصاد من الكثير من الموارد المالية المتاحة لدى العائلات وتم تعويض هذا النقص (الأموال التي وجهت للاكتناز) عن طريق الإصدار النقدي وما لذلك من آثار تضخمية، والجدول التالي يبين تطور ظاهرة الاكتناز خلال فترات مختلفة أثناء التخطيط المركزي:

جدول رقم (16): تطور الاكتناز (1971-1982)

الوحدة: مليار د ج

السنوات	1971	1972	1973	1980	1981	1982
الاكتناز	9.56	9.57	9.27	54.20	68.50	70.60

Source: MOURAD GOUMIRI, *l'offre de monnaie, Algérie*, édition, enag. alger, 1993, pp: 173-174.

إن تطور هذه الظاهرة السلبية يعتبر نتيجة للسلبيات التسيير المخطط مركزيا للاقتصاد الجزائري. فإصدار النقود وتميل المؤسسات العمومية وتوزيع الأجور على العمال لا يؤدي إلى ضخها من جديد في الاقتصاد، وبالتالي فإن الإصدار المتتالي للنقود دون مراعاة العلاقة بين الإنتاج والنقود المتوفرة يؤدي إلى تضخم من الصعب التحكم فيه نظرا لصعوبة ممارسة سياسة نقدية فعالة، فالعملة الكتابية ليس لها دور فعال في القطاع الإنتاجي العمومي، لأنها لا تسمح لمالكيها بالتحكيم بين مختلف الاستعمالات، لأن استعمالها لا يقتضي انتقال الحقوق المالية بين المؤسسات، التي تظل ملكيتها تابعة للدولة، قبل التبادلات وبعدها، بينما نجد أن العملة الائتمانية تحافظ على دورها الفعال، وإن كان تحت بعض الضغط كما أنها تسمح لحائزيها (الأسر والمؤسسات الخاصة) بإجراء تحكيم بين مختلف الفرص، كما تسمح عن طريق التبادل بانتقال الأموال بين الأعوان.

بالنظر إلى هذه الاختلافات العميقة وفي الطبيعة بين هذين النوعين من العملة يطرح التساؤل حول السيولة الاقتصادية، أو سرعة تداول العملة، أو مضاعف العملة أو القرض، أو حتى العرض والطلب في مجال النقد، إذ كانت هذه المفاهيم ترتكز على الكتلة النقدية من نوع M2.

إن الدور الذي لعبته النقود في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني ليس الدور الاقتصادي للنقود كما هو متعارف عليه، فالنقود في حالة الاقتصاد الجزائري لم تعد كأداة لتكوين رأس المال وإنما كظاهرة عددية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترو، أي أن النقود لم تعد تتداول كرأس مال، بل أصبحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول.

لذلك تخطت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلبى للنقود وإعطائها مفهوما جديدا يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية،

وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطة العامة.

ويمكن القول أنه حتى إصدار قانون النقد والقرض 10-90 لم تكن هناك مراقبة إستراتيجية للمعروض النقدي، لأن البنك المركزي في هذه المرحلة لا يملك الأدوات والوسائل اللازمة.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال التسعينات إلى اليوم والتي تهدف إلى التحول نحو نمو اقتصاد السوق عرفت تحولات وتغيرات فيما يتعلق بأهداف ووسائل السياسة النقدية وكيفية توزيع النقود على مختلف الأعوان الاقتصادية ودور البنك المركزي وفي صياغة وتنفيذ هذه السياسة. كما تم إعادة الاعتبار وتعزيز الوظيفة المحورية للوساطة المالية سيما:

- استقبال الأموال (الودائع).
- منح القروض.
- التوفر على وسائل الدفع وتسييرها.

في ظل هذه الإصلاحات والتغيرات أصبحت السلطات تعدد أهدافها أساس تغيرات الكتلة النقدية وأصبحت متابعة النشاط الاقتصادي داخليا وخارجيا وكذا محاربة التضخم باستخدام متغيرات نقدية مثل: سعر الفائدة، تحديد معدل الزهر الكتلة النقدية (M2). وأصبح التحكم في توسع الكتلة النقدية في حدود معقولة هدفا أساسا للإصلاحات الاقتصادية الأخرى، وما التعديلات التي عرفها قانون 10-90، المتعلق بالنقد والقرض إلا دليل على الاهتمام بالجانب النقدي من أجل تحقيق أهداف لحل أهمها:

- استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للمواد، كما نص عليه القانون 10-90.

- استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع نمو سريع للاقتصاد.

المطلب الثاني- مكونات ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر: عرفت الكتلة النقدية في

الجزائر خاصة مع بداية التحول نحو اقتصاد السوق مع بداية التسعينات تحولات وتغيرات جذرية سواء من حيث مكوناتها أو مقابلاتها وكذا معدل نمو هذه الأخيرة والمقابلات وفيما يلي جدول يوضح مستويات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994-2004،

جدول رقم (17): تطور مستويات الكتلة النقدية 1994-2004

(الوحدة: مليار د ج)

(%)	(M2)	(%)	ودائع لأجل	(%)	(M1)	(%)	ودائع تحت الطلب	معدل التغير	معدل ورقية	السنة
-	723.3	-	247.6	-	475.7	-	252.8	-	222.9	1994
10.52	799.4	13.24	280.4	9.10	519.0	5.52	269.3	12+	249.7	1995
14.45	914.9	16.22	325.9	13.48	589.0	10.72	298.2	16.46	290.8	1996
18.19	1081.4	25.70	409.9	14.0	671.5	11.98	333.9	16.07	337.6	1997
45.25	1592.4	86.98	766.10	23.05	826.3	30.55	435.9	15.63	390.4	1998
12.37	1789.4	15.42	884.2	9.5	905.2	5.70	465.2	12.70	440.0	1999
13.02	2021.9	10.19	974.3	15.7	1047.6	21.16	563.6	10.11	484.0	2000
22.30	2473.5	26.76	1235.0	18.2	1238.5	17.33	661.3	19.13	577.2	2001
17.30	2901.4	20.26	1485.2	14.34	1416.2	13.65	751.6	15.16	664.6	2002
15.60	3354.3	16.07	1724.0	15.11	1630.3	12.95	849.0	17.5	781.3	2003
11.43	3737.9	-8.5	1577.4	32.5	2160.5	51.48	1286.2	11.9	774.3	2004

المصدر: - موقع البنك المركزي على شبكة الانترنت. <http://www.bankof-algeria.dz/>- موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت. <http://www.Finances-algeria.org/>

من الجدول نلاحظ التطور الذي عرفته الكتلة النقدية (M_2) حيث تضاعفت بين 1994-2004 بـ: 5.16 مرة، كما أن الكتلة النقدية (M_2) عرفت معدلات نمو متباينة خلال هذه السنوات حيث عرفت أعلى معدل نمو سنة 1998 يقدر بـ: 47.25% وفي نفس السنة تزايد في الودائع لأجل كأحد مكونات (M_2).

كما هو معروف أن مكونات الكتلة النقدية تعكس درجة التقدم الاقتصادي وتنوعه من جهة وكذا مدى تطور الجهاز المالي وتوزيع وحسن إدارة الموارد المالية بين القطاعات المختلفة وتجنب الضغوط التضخمية. وقبل دراسة وتوضيح تطور المكونات وتطورها نشير إلى أنه: ليس كل نمو للكتلة النقدية سلبي أو تضخمي، بل يجب ملاحظة تطور المتغيرات الاقتصادية الأخرى حيث أن تذبذب هذه المتغيرات هو الذي يؤدي إلى تدهور أداء النقود.

بنقصد مكونات الكتلة النقدية الموضحة في الجدول السابق نستخلص مجموعة من

الملاحظات:

- مثلث النقود الورقية من إجمالي الكتلة النقدية النسبة التالية: 30.8%، 24.5%، 23.3% 23.3% للسنوات على التوالي 1994، 1998، 2001، 2004 ونلاحظ مدى استقرار هذه النسبة خاصة بعد تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي 1994-1998 وكذا الصدمة النفطية سنة 1998، وكذا ما تميزت به الوضعية المالية الخارجية من انتعاش خلال الفترة 2001-2004.

- أما بالنسبة للودائع تحت الطلب فقد عرفت نوعا من الاستقرار خلال الفترة 1998-2001 وارتفاعا مهما سنة 2004، وهو ما يؤكد سيولة القطاع المالي، لكن يجب الإشارة إلى أن هذه السيولة هي على المدى القصير (ودائع تحت الطلب).

- عرفت الودائع لأجل ارتفاعا معتبرا خلال الفترة 1998 و2001 حيث مثلت 48.1% سنة 1998 و49.9% سنة 2001 وعرفت انخفاضا إلى 42.2% سنة 2004 (النسبة تشير إلى مساهمة الودائع لأجل في M_2).

إن هذه التغيرات في الكتلة النقدية لا يمكن مناقشتها بمعزل عن الأداء الاقتصادي الوطني

ونقصد بالذكر:

- أداء القطاع الخارجي.

- أداء الحكومة.

الجدول التالي يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية والتي تتكون من الأصول الخارجية ممثلة في

صافي الذهب والعملات الأجنبية وصافي الأصول الداخلية ممثلة في القروض المحلية وبنود أخرى صافية. كما هو معلوم فإن مصدر العملات الأجنبية هو العلاقات التجارية والمالية الخارجية، وفي حالة الجزائر فإن هذا البند عرف تغيرات خلال الفترة 1994-2004 بدأ بمرحلة التثبيت والتعديل

الهيكلية ثم مرحلة ما بعد 1998 أين انخفضت أسعار البترول وتدهور حصيلة الصادرات ثم الانتعاش منذ سنة 2001 بالنسبة للأصول الداخلية، تشمل أساسا الائتمان إلى الحكومة والاقتصاد.

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

عرفت المقابلات تغيرات كبيرة خاصة خلال الفترة 1994-1998 ونلاحظ الأهمية النسبية لـ: قروض الدولة كمقابل، وتطورها بين سنتي 1994-1998 حيث عرفت انخفاضا بين سنتي 1994-1996 ثم زيادة ملحوظة بين سنتي 1997-1998، ترجع هذه التغيرات أساسا إلى شروط اتفاق ستاندباي 1994 والاتفاق الموسع، وتطبيق تخطيط مالي صارم مقابل الحصول على موارد مالية أخرى ويتمثل هذا التخطيط في تحديد سقف لتوسع الكتلة النقدية (M_2) مع العلم أن هذه الأخيرة تتوقف مباشرة على تغير الأموال الصافية الداخلية والخارجية حيث أن التخطيط المالي بمفهوم الصندوق يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي وبالفعل فغن المقصود هو رفع احتياطات الصرف قصد دعم القيمة الخارجية للعملة والنهوض بميزان المدفوعات بالموازاة مع خفض التنوع النقدي.

بلغ معدل توسع الكتلة النقدية (M_2)، 21.5% سنة 1993 ويرجع هذا التوسع أساسا إلى عجز الخزينة الإجمالي في نفس السنة في نهاية 1995 انخفض معدل لتوسع النقدي إلى 10.52% فقط. كما أن العلاقة القائمة بين الودائع لأجل والكتلة النقدية (M_2) تكشف عن بروز تغيرات هامة في أشكال حيازة النقود فقد بلغت النسبة: الودائع لأجل إلى الكتلة النقدية (M_2) سنة 1994: 34.23% ثم 48.10% سنة 1998 و 49.9% سنة 2001 و 42.2% سنة 2004. وتعتبر أحسن نسبة سنة 2001، إلا أنه في الجزائر ونظرا إلى التخلف المعرفي فلا تعبر هذه النسبة تعبيراً عن التطور النقدي.

جدول رقم (19): بعض المؤشرات النقدية (%) (1994-2004)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النقود الورقية/ الكتلة النقدية	30.81	31.23	31.78	31.21	24.5	24.58	23.93	23.33	22.90	23.29	23.3
الودائع لأجل/ الكتلة النقدية	34.95	33.68	32.59	30.8	27.37	25.99	27.8	26.7	25.9	25.3	34.40

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: (17).

تكشف العلاقة المعبرة عن حيازة أموال التداول المعبر عنها بالنسبة بين النقود الورقية والكتلة النقدية (M_2) وعن وجود نزعة نحو الانخفاض. تعبر هذه النسبة عن مساهمة النقود الورقية في

إجمالي الكتلة النقدية (M_2) كما نلاحظ أن هذه النسبة في انخفاض مما يدل على انخفاض حيازة النقود الورقية.

عرفت النسبة الودائع تحت الطلب (M_2) انخفاضا ملحوظا أثناء فترة الاستقرار والتعديل الهيكلي كما أنها خلال الفترة 1998-2003 عرفت نوعا من الاستقرار ثم عرفت ارتفاعا كبيرا سنة 2004 وبالرجوع إلى الجدول رقم (18) الذي يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية، نلاحظ التطور الكبير الذي عرفته هذه المقابلات خلال الفترة 1994-2004 ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى الفترات الجزئية التالية:

- الفترة 1994-1999: والتي عرفت زيادة متواضعة لصافي الأصول الخارجية كمقابل للكتلة النقدية وفي نفس الوقت هناك زيادة معتبرة فيما يتعلق بالقروض للدولة تعكس هذه التغيرات وفي هذه الفترة بالذات الوضعية الخارجية أي وضعية الحسابات الخارجية من جهة ومن جهة أخرى وضعية الخزينة العمومية والجدول التالي يوضح وضعية الخزينة العمومية خلال الفترة 1994-1999.

جدول رقم (20): تطور الرصيد الإجمالي للخزينة (1994-1999)

الوحدة: 10^9 دج

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد الإجمالي للخزينة	-65.4	-28.2	75.3	66.1	-108.1	-16.5

المصدر: موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت: <http://www.Finances-algeria.org/>

الجدول يوضح رصيد الخزينة العمومية خلال الفترة 1994-1999 ففي حالة العجز يتم تسديده غالبا عن طريق إحداث عملة إضافية من طرف البنك المركزي.

- الفترة 2000-2004: تميزت هذه الفترة بالتراجع الكبير لبند قروض الدولة وصعود مميز لكل من الأصول الأجنبية والقروض للاقتصاد كمقابلات للكتلة النقدية.

هذه الفترة شهدت عدة تغيرات وبرامج وطنية على المستوى الخارجي والداخلي، خارجيا أدى الارتفاع المفاجئ لأسعار المحروقات منذ سنة 2001 إلى تكوين احتياطات صرف ويظهر أثر هذه الاحتياطات جوهريا كأهم مقابل للنقود في هذه الفترة، كما شهدت هذه الفترة أيضا انطلاق مشروع الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 وهو ما يفسر الارتفاع المتعلق بالقروض للاقتصاد إن تضاعف نسبة الودائع تحت الطلب إلى الكتلة النقدية (M_2) كما يظهره الجدول رقم (18) راجع أساسا إلى تراكم احتياطات الصرف وتقيد جزء منها يمكن القول بأن تطور كل من مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها في

حالة الجزائر قد خضع للظروف الاقتصادية والمالية ففي فترات نجد أن تسبيقات معهد الإصدار إلى الخزينة السبب الرئيسي لتضاعف كمية النقود، وفي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن صافي الأصول الخارجية يصبح هو المقابل الرئيسي للكتلة النقدية، وبالتالي فإن هناك علاقة عكسية بين كل من صافي الأصول الخارجية والقروض للدولة كمقابلات للكتلة النقدية.

المطلب الثالث- السوق النقدية في الجزائر: لقد عرفت السوق النقدية بأنها: "السوق

التي تتداول الأوراق المالية قصيرة الأجل من خلال السماسرة والبنوك التجارية، وكذا من خلال الجهات الحكومية وذلك بالنسبة للأوراق المالية قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة". كما عرفت بأنها: "سوق القروض قصيرة الأجل فيما بين المؤسسات المالية، أو كما تعرف بسوق السيولات أو سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل".⁽¹⁾

إن السوق النقدية بهذا المعنى هي تلك السوق التي يلتقي فيها العرض والطلب على القروض قصيرة الأجل، وهي غير محددة بمكان معين كما هو الشأن بالنسبة لكثير من البورصات، بل تتم العمليات فيها باستعمال الهاتف، الفاكس، أو نهايات أجهزة الإعلام الآلي وغيرها من وسائل الاتصال، أي لا يشترط في قيام السوق النقدية توفر مبنى مثلا أو غيره من الهياكل.

1-تطور السوق النقدية في الجزائر: في الجزائر، السوق النقدية متواجدة منذ الاستقلال، وإلى غاية 17 جوان 1989 ظل البنك المركزي ينشط على مستوى السوق النقدية كوسيط عادي، فلا يتدخل لفرض معدله أو تغيير شكل السوق، بل يتدخل عندما يكون السوق في حالة عجز في مجموعه، فيطلب الوضع العادي تدخل مؤسسة الإصدار لإحداث توازن السوق، فلا يمكن بذلك الحديث عن سوق نقدية حقيقية، حيث كان يتم فيها تحديد معدلات الفائدة إداريا، وتقتصر في الحقيقة على السوق البنكية للبنوك أين يتم إعادة التمويل ما بين البنوك الأولية من خلال النقاء عرض وطلب السيولات البنكية عند مستوى معدل فائدة محدد مسبقا.

منذ جوان 1989 بدأت الخطوة الأولى لإعادة تنظيم السوق النقدية، وتجسد ذلك بصدر قانون النقد والقرض 90-10 في 14 أفريل 1990 المؤكد بالتنظيم رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991، الذي يعتبر الإطار التنظيمي المؤسس للسوق النقدية في الجزائر، بالإضافة إلى التعليم 91-33 الصادرة في 07 نوفمبر 1991 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية مع تحديد كفاءات التعامل بين مختلف الأعوان الماليين من البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية إلى جانب المستثمرين المؤسساتيين في

1- جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2002، ص ص:

وضعية إقراض فقط، فانتقل عدد المتدخلين في السوق النقدية من 17 سنة في سنة 1993 ليصل إلى 19 متدخلا سنة 1995 ويبقى هذا العدد في تزايد مستمر ليصل في جويلية 2003 إلى 37 متدخلا في السوق النقدية البينية للبنوك موزعة كما يلي: ⁽¹⁾

- عشرون بنكا تجاريا (انخفض إلى 19 وذلك بعد سحب اعتماد بنك الجزائر الصناعي والتجاري).
- مؤسسة (01) واحدة مالية منخفضة (البنك الجزائري للتنمية BAD).
- أربع (04) مؤسسات مالية.
- مؤسسة واحدة (01) ذات طابع تجاري (الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA).
- إحدى عشرة (11) مؤسسة مالية غير مصرفية.
- رغم هذه التطورات دخلت السوق النقدية ضيقة محلية تتمثل مركز التبادل النقدي على الحساب لدى بنك الجزائر الذي يقوم بعملية الوساطة في السوق النقدية.
- وتكمن أهم خصائص الجهاز البنكي المتمثلة في العجز الدائم في السيولة البنكية الناتج عن تدفقات السيولة وإعادة التمويل في هذه السوق البينية للبنوك أو عن طريق قيود البنك هذه الأخيرة تتميز بتكلفة باهظة خاصة في حالة السياسات الانكماشية وفي كل الأحوال تتراوح مدة تداول السيولة بين المتدخلين في السوق النقدية ما بين 24 ساعة وسنتين وتشغيل السوق النقدية من الساعة 09:00 صباحا إلى 15:30 دون انقطاع ويمكن قبول أوامر التحويل من الساعة 16:30.
- ويتقاضى بنك الجزائر عمولة وساطة 16/1 للعمليات التي لم 30 يوما وعمولة 32/1 للعمليات التي تتجاوز تلك المدة ².

1- نظام الأمانات - اتفاقيات إعادة الشراء: أمام القيود التي يفرضها البنك المركزي في اللجوء إلى إعادة الخصم، وأمام الفرص التي تتيحها السوق النقدية يمكن للبنوك أن تلجأ لها لإقراض إعادة التمويل، ونظام الأمانات إحدى هذه الطرق بمختلف أشكاله وذلك مقابل تقديم سندات على سبيل الضمان أو الأمانة، ومنذ الثلاثي الثالث من سنة 1991 بدأ بنك الجزائر بتطبيق نظام تحديد سقف تدخلاته في السوق النقدية، أو سحبه للسيولة عن طريق طرح أو أخذ بنظام الأمانة سندات عمومية أو خاصة يوميا أو لأجل في إطار معدلات فائدة قابلة للتفاوض تماشيا مع تدخلات بنك الجزائر ووضعية

1 - نوفل سمالي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، 2003/2004، ص: 229.

2 - شمول حسيمة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة بنك الجزائر - مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 176.

سيولة السوق النقدية، في حين يعدد بنك الجزائر قيمة الأمانة مسبقا على أساس عوامل مستقلة عن السيولة البنكية.¹

يمكن للبنك المركزي أن يأخذ تحت نظام الأمانة من البنوك أو المؤسسات المالية، سندات مضمونة من طرف الجزائر أو الخارج تمثل عمليات خارجية تمثل عمليات خارجية بحيث لا تتعدى مدة الضمان ستة أشهر، أو قبول مستندات تحويل تمثل قروض تمويل قصيرة الأجل قد تصل إلى سنة واحدة فقط، كما يقبل تحت نظام الأمانة سندات منشأة لقروض متوسطة الأجل لا تتعدى ثلاث سنوات متشكلة من سندات لستة أشهر قابلة للتجديد أو قبول السندات المكفولة المكتتبة لصالح محاسبي الخزينة والمستحقة خلال أجل ثلاثة أشهر ومن خلال هذه الأداة نميز:²

- اتفاقية إعادة الشراء لمدة 24 ساعة، وفق هذه التقنية يحدد البنك المركزي مبلغا نمطيا، للتدخل اليومي حسب وضعية السوق النقدية، فيقوم البنك المركزي الذي يريد إعادة التمويل بالتنازل عن السندات التي بحوزته لمدة معينة وبصفة مؤقتة تمثل مدة القروض.

- اتفاقية إعادة الشراء لمدة 7 أيام: تحدث هذه الاتفاقية على سندات الخزينة التي يتم التنازل عنها البنك المقترض لمدة 7 أيام مقابل أموال تستغل لمواجهة الالتزامات المالية غير المتوقعة لهذا البنك.

كما يمكن تبادل السيولة بين المتدخلين في السوق النقدية من خلال طريقة أخرى خارج نظام الأمانة يتمثل في الشراء النهائي التي يتدخل بنك الجزائر بموجبها بشراء بعض الأنواع من السندات العمة أو الخاصة المخصصة من مجلس النقد والقرض، وفي هذه الحالة يكون تنازل البنوك عن هذه السندات نهائيا، ويحصل البنك المركزي قيمة هذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق من الأشخاص المسحوبة عليهم مباشرة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأداة توقفت منذ جوان 2000 نظرا لعدم لجوء البنوك للبنك المركزي لإعادة التمويل، نتيجة فائض السيولة البنكية، وهذا ما يفسر الانخفاض المستمر لمعدل نظام الأمانات من 14.5% في ديسمبر 97 إلى 13% في أواخر 1998 ليصل إلى 12% في ديسمبر 1999، ويستقر عند هذا المستوى عند تاريخ إجراء آخر معاملة هذا ما دفع مجلس النقد والقرض إلى إحداث تغيير لأول مرة على الإطار التنظيمي للسوق النقدية المتمثل في التنظيم 91-08 من خلال تعديل المادة التاسعة في ديسمبر 2002 فعمليات القرض والاقتراض بما في ذلك عمليات الشراء والبيع النهائي للسندات بين البنوك والمؤسسات المالية يجب أن تعقد إجباريا من خلال السوق النقدية.³

1 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 221.

2 - الطاهر لطرش، المرجع أعلاه، ص: 221.

3 - Banque d'Algérie, Regalement N° 02-04 du 19 Decembre 2002 complétant le règlement N° 91-08, portent organisation du marché monétaire.

1- نظام المزادات: وسيتم التطرق إلى كل من نظام مزادات القروض ونظام مزادات أدونات الخزينة بالحساب الجاري.

- نظام مزادات القروض: جاء عقب إصلاح أدوات السياسة النقدية سنة 1995 في إطار دعم عمليات السوق النقدية وكمحاوله لتعويض أسلوب إعادة الخصم الذي يعتبر المصدر الأساسي للبنوك للحصول على السيولة، وتتمثل عملية مزادات القروض في قيام البنك المركزي في اليوم السابق لكل عملية بيع بالمزاد بدعوة المتدخلين في السوق النقدية إلى تقديم عروضهم بالنسبة لعملية البيع وإطلاعهم على الشروط المتعلقة بها، قد تم تقسيم الضمانات التي ينبغي تقديمها في مزادات القروض حسب طبيعتها إلى ثلاث فئات:¹

- الفئة الأولى: وتشمل أدونات الخزينة، سندات التجهيز، سندات تمثل قروضا بنكية مضمونة من طرف الدولة، سندات تمثل قروضا بنكية موجهة للمؤسسات من الصنف الأول، وتقبل هذه السندات تلقائيا في أية مزادة.

- الفئة الثانية: سندات تمثل قروضا موجهة للمؤسسات من الصنف الثاني وتقبل فقط في حالة الإشارة إليها في المزادة.

- الفئة الثالثة: سندات تمثل قروضا موجهة للمؤسسات من الصنف الثالث وهي لا تقبل في أية مزادة. توقفت تدخلات بنك الجزائر من خلال هذه الأداة منذ ماي 2001 بسبب فائض السيولة المتزايدة من سنة لأخرى. نظام مزادات الخزينة بالحساب الجاري: يحدد المنشور رقم 01 الصادر في 30 ماي 1995 والمتعلق بأدونات الخزينة بالحساب الجاري مميزات وكيفيات إصدار الأدونات الجديدة للخزينة التي تصنف حسب فترات الاستحقاق إلى:²

- أدونات الخزينة قصيرة الأجل: وتمثل تلك الصادرة لمدة 16، 26، 53 أسبوعا، وتعرف بـ BTC 52، BTC 26، BTC 13، على الترتيب، الفوائد تدفع مسبقا مجرد تسديد الأصل من طرف المكنتب، وتسترجع بقيمتها الاسمية.

- أدونات الخزينة متوسطة الأجل (BTM): وتمثل تلك الصادرة لمدة سنتين أو خمس سنوات وتعرف باسم BTM 5، BTM 2، الفوائد الناتجة تدفع سنويا وتسترجع قيمتها الاسمية عند نهاية المدة.

1- Banque d'Algérie, Annex 1 de l'instruction 28-95 du 22 Avril 1995, portant organization du marché monétaire.

2 - Banque d'Algérie, Media Banque, le journal interne de la banque d'Algérie, publication bimestrielle, N° 19.

- وقد تم إصدار أصناف أخرى من السندات لفترات متفاوتة تعرف بمصطلحات مختصرة BTA (BON DE TRESOR ASIMILE) لمدة سنة أو سنتين، كما نجد (OBLIGATION ASSIMILE DU TRESOR) CAT لمدة 10 سنوات... إلخ.

1- عمليات السوق المفتوحة واسترجاع السيولة:

- عمليات السوق المفتوحة: حددت المادة السادسة من التعليم 28-95 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية الإطار القانوني والتنظيمي، لهذه الأداة من خلال شراء وبيع بنك الجزائر لسندات عمومية تستحق في فترة لا تتعدى سنة أو سندات خاصة قابلة لإعادة الخصم أو تسبيقات تحصل من السوق الثانوية، فلا يمكن لبنك الجزائر أن يتدخل من خلال السوق الثانوية، وتتم هذه العملية بطلب من بنك الجزائر من المتدخلين في السوق النقدية بتقديم حصة نهائية ومحددة ومعدل فائدة معين ومقترح سواء بسعر الشراء أو البيع ويختار بنك الجزائر أفضل العروض المقدمة.

رغم الأهمية الكبرى لأداة عمليات السوق المفتوحة في معظم الدول إلا أنها لم تعرف نجاحا في السوق النقدية بالجزائر، حيث منذ إنشائها تم إجراء عملية واحدة فقط في 30 ديسمبر 1996 بشراء بنك الجزائر سندات عمومية بقيمة 4 مليار دينار بمعدل فائدة 14.95 % تستحق بتاريخ 27 فيفري 1997¹.

- استرجاع السيولات من السوق النقدية: استخدمت هذه الأداة لمواجهة فائض السيولة في السوق النقدية ما بين البنوك وتحقيق الرقابة الفعالة على السيولة البنكية، هذه الأخيرة التي عرفت نموا سريعا خلال الآونة الأخيرة فنلاحظ أن ودائع البنوك لدى البنك المركزي (بما فيها الاحتياطي الإجباري) تقدر بحوالي 168.7 مليار د ج في نهاية ديسمبر 2002 مقابل 191.6 مليار د ج خلال نفس التاريخ من سنة 2001، وهذا في غياب اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر طوال سنة 2002 لتبلغ قيمتها حوالي 300 مليار د ج، في نهاية سنة 2003، ويرجع ذلك خاصة على تسديد الخزينة العمومية لبعض ديونها اتجاه البنوك العمومية بضخ 100 مليار د ج كسيولة في النظام البنكي بسبب تحسن وضعيتها، وذلك ما يؤكد المؤشر الأساسي المتمثل في ارتفاع ودائعها لدى بنك الجزائر من 1.4 مليار د ج في نهاية 1999 إلى 430.6 مليار د ج في ديسمبر 2002، لتتجاوز 550 مليار د ج سنة 2003، حيث بلغت حوالي 625 مليار د ج في أوت 2003 وذلك ما يؤكد عجز القطاع المصرفي لتحريك هذه السيولة نحو الاستثمارات وتحقيق الإنعاش الاقتصادي، وأبرز دليل على ارتفاع فائض السيولة، المعدلات العالية لمعامل السيولة الذي تجاوز 57% سنة 2003².

1- Banque d'Algérie, Media Banque, le journal interne de la banque d'Algérie, N° 27, Decembre-Janvier 1997, p: 12.

2 - Banque d'Algérie, Media Banque, le journal interne de la banque d'Algérie, publication bimestrielle, N° 68, octobre-Novembre 2003, P: 15.

يقوم بنك الجزائر، بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة المصرفية، بعمليات استعادة السيولة في السوق النقدية، التي بلغت 400 مليار دج في ديسمبر 2004، مقابل 250 مليار دج في ديسمبر 2003، ثم إقامة أداة استعادة السيولة كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية في شهر أفريل 2002 مع بروز فائض السيولة المصرفية، وتمكن بنك الجزائر من خلال هذه الأداة في ديسمبر 2004 من استعادة شبه كلية لفائض السيولة المصرفية من خلال السوق النقدية في المجموع، بلغت سيولة البنوك لدى بنك الجزائر 673 مليار دج في نهاية 2004 مقابل 611 مليار دج نهاية 2003، هكذا ارتفعت السيولة المصرفية بنسبة 10.1% فقط سنة 2004 بينما كانت نسبة النمو في هذا المجال 104.8% سنة 2003. إن استعمال أداة استرجاع السيولة أصبح ضرورة نظرا للسيولة المفرطة التي أصبحت تميز التطور الاقتصادي الكلي ونقص بذلك سيولة الخزينة العمومية حيث مثلت ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر في ديسمبر 2004 (1029.3 مليار دج) ثلثي سيولة النظام المالي (النظام المصرفي والخزينة العمومية) مقابل 591.5 مليار دج في نهاية 2003 و 1.3 مليار دج في نهاية 1999.¹

رغم تشغيل أدوات جديدة لتفعيل وتنشيط السوق النقدية تبقى هذه الأخيرة في حاجة إلى إصلاح على ثلاثة مستويات على الأقل، نوعية المتدخلين، تشغيل وتنظيم السوق، ويعد غياب قوانين كاملة وموثوقة ضمن مسار متابعة ومراقبة التعاملات النقدية إلى جانب انعدام الشفافية في مسار اتخاذ القرار على مستوى البنوك مصدرا للعجز في النظام القائم لهذا الغرض من الضروري أن يجدد بنك الجزائر باعتباره مؤطر العمليات في السوق النقدية والمسؤوليات بما فيها مسؤوليته وهذا لتفادي الإبهام أو التداخل في الأدوار بالإضافة إلى ذلك ضرورة توفير نظام لتوفير وتبادل المعلومات من أجل تسيير وتنظيم عمليات الإقراض والإقراض في السوق النقدية.

المبحث الثالث - الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر:

يتناول هذا المبحث الإصلاحات التي باشرتها السلطات منذ الاستقلال والتي يتمس الجوانب المالية والنقدية للاقتصاد الوطني، يتناول المطلب الأول الإصلاحات المالية والنقدية إلى غاية سنة 1989، أما المطلب الثاني فيعرض إلى الإصلاحات بعد سنة 1990 وبالأخص قانون النقد والقرض 90-10، أما المطلب الثالث فيتناول استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلات التي أجريت عليه.

1 - محمد لكصاصي: التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2004، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي

الوطني، نوفمبر 2005، متوفر على الموقع: <http://www.amf.org.ae/>.

المطلب الأول - الإصلاحات قبل 1989: ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للأجنبي وقائم على أساليب الاقتصاد الحر الليبرالي، وقد نتج عن انتهاء الاستعمار وخروج فرنسا من الجزائر جملة التغيرات في النظام المصرفي الذي أوجدته فيها ومن أهمها: ¹تغيرات مقرات المصارف وتوقفها نهائيا عن العمل، هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك، سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال، التوجهات الاقتصادية للجزائر والمتمثلة في التطلع لبناء الاشتراكية والانفتاح على العالم الخارجي .

وهكذا نتج عن مجموع تلك التغيرات: ²تقليص شبكة الفروع، زوال شبه كامل للمصارف، تصدع البنوك المتخصصة ولا سيما الزراعية منها.

شهدت الفترة 1962-1966 رفض النظام المصرفي الأجنبي تمويل الاقتصاد الجزائري مما ألجأ البنك المركزي الجزائري والخزينة الجزائرية لكي يقوموا بدور البنوك لغرض تمويل الزراعة المسيرة والصناعة المسيرة وكانت النتيجة هي ازدواجية النظام المصرفي، نظام قائم على أسلوب لبرالي رأسمالي وآخر قائم على أساس اشتراكي مملوك للدولة.

1- وبالتالي عجز البنك المركزي عن احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة وباختصار لم يكن أمام الجزائر المستقلة لكي تحقق تطلعاتها في بناء مجتمع جديد يسير في طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية سوى تأميم المنشآت المصرفية وهذا ما تقرر فعلا عام 1966 وقد كان الهدف منه هو التحكم في الجهاز المصرفي والحث على الادخار على اعتبار أن بناء الاشتراكية يحتاج للمال والمال يأتي من التراكم كما أن ضرورات التخطيط تستلزم السيطرة على الجهاز المصرفي وذلك من اجل تمويل التنمية العادلة ولا بد من الإشارة أن الجزائر المستقلة قد سبق لها قبل قرار التأميم أن اتخذت إجراءات سيادة في هذا الميدان أهمها تأسيس البنك المركزي الجزائري كبنك إصدار، وتأسيس الخزينة العمومية، إصدار العملة الوطنية : الدينار الجزائري عام 1964 وعلى أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غ للدينار. إصدار مستقل ذاتيا للنقود وائتمان مستقل داخل منطقة الفرنك، تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية عام 1963 والصندوق الوطني للادخار والاحتياط عام 1964.

أما في ما يخص النظام المصرفي إلى غاية 1989 فقد تضمن دائرتين: ³

1 - شاكور القزويني، محاضرة في اقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 54.

2 - شاكور القزويني، المرجع أعلاه، ص: 54.

3- شاكور القزويني، المرجع أعلاه، ص: 57.

الدائرة الأولى: مصرفية مالية: وتشمل بنكا مركزيا وأربعة بنوك ودائع وبنكا متخصصا ونقصد بذلك البنك المركزي الجزائري (BCA)، بنوك الودائع والبنوك التجارية، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي لجزائري (CPA)، بنك الجزائر الخارجي (BDL) والبنوك الثلاثة حصيلة التأمين سنة 1962، وبنك التنمية المحلية (BDL)، والبنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR) وهو بنك متخصص في الزراعة.

الدائرة الثانية: ادخارية استثمارية: وتشمل بنكا التنمية وصندوقا الادخار وشركتين للتأمين ونقصد بذلك البنك الجزائري للتنمية (BAD)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (CAAR).

وفقا لقانون المالية لسنة 1965 فإن البنك المركزي قد وضع كلية لخدمة الخزينة العامة بالإضافة إلى البنك الجزائري تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية بمقتضى القانون 63-165 الصادر في 1963/05/07 وهذا بغرض تمويل المؤسسات الوطنية أمام عدم قدرتها على الحصول على القروض البنكية الأجنبية وقد أوكلت له مهمة انجاز وتنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط وتسيير ميزانية التجهيز.

النتيجة أن هذه المرحلة كانت من أصعب مراحل بناء الجهاز المصرفي الكفيل بالنصوص أما فيما يتعلق بمرحلة التأمين التي بدأت سنة 1966، إذ تم تأمين المصارف الأجنبية وظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم، فنتج عن ذلك إنشاء مجموعة من البنوك وهي:¹

- تأسيس البنك الوطني الجزائري (BNA) بالمرسوم رقم: 66-178 بتاريخ: 1976/06/13.

- تأسيس القرض الشعبي لجزائري (CPA) بالمرسوم رقم: 66-133 الصادر في 19967/05/14.

- تأسيس البنك الخارجي الجزائري (BEA) بموجب مرسوم 67-204 بتاريخ 1967/10/19.

بعد سنة 1970 يدخل الاقتصاد الجزائري مرحلة التخطيط الاقتصادي ويبدأ معها مرحلة جديدة في التمويل والتي ميزها الإصلاح المالي سنة 1971 الذي رسم مرحلة السبعينيات ويعتبر أهم إصلاح مالي بعد الاستقلال باعتباره مس أهم أداة لتحقيق التنمية وإدراج التخطيط المالي ضمن عملية تخطيط الاستثمارات كما أعطى صلاحيات التمويل إلى النظام البنكي وقلص من صلاحيات الخزينة في التمويل المباشر للاستثمارات المخططة.

أهم الخصائص التي ميزت الإصلاح المالي لسنة 1971 يمكن إجمالها في²:

1- التركز فيما يخص مواد وقرارات تمويل الاستثمارات.

1 - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 174-175.

2 - بلعوز بن علي، المرجع أعلاه، ص: 99.

2- تغليب دور الخزينة في عملية التمويل ولعب دور الوسيط المالي.

3- إزالة تخصص البنوك التجارية.

4- التخطيط المالي يتم تنفيذه وفقا لإصلاح سنة 1971 من خلال إلزام المؤسسات العمومية بفتح حسابين:¹ حساب الاستغلال يخص القروض الموجهة لتمويل احتياطات خزينة المؤسسة وهي قروض قصيرة الأجل يتم منحها على أساس تحليل البنوك للمخطط السنوي التقديري المقترح من المؤسسة. حساب الاستثمار يهتم بتمويل الاستثمارات الإنتاجية بواسطة قروض متوسطة وطويلة الأجل ممنوحة من المؤسسات المالية الوطنية، والمؤسسات الخارجية وهي قروض توجه لتمويل عمليات تجديد أو توسيع الطاقات البشرية والمادية للإنتاج، أي المساهمة في تراكم رأس المال.

تحدد قنوات تمويل الاقتصاد الوطني من أجل الاستثمار في ثلاث وهي:² قروض طويلة الأجل تمنحها الخزينة مدتها 07 سنوات فما فوق وبفائدة بين 03 و 06 % سنويا. قروض متوسطة المدى: تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات وهي متمثلة في السندات القابلة لإعادة الخصم أمام البنك المركزي. قروض خارجية: عن طريق الاكتتاب من طرف الخزينة العمومية، البنوك، المؤسسات العمومية.

تمر عملية تنفيذ مخطط التمويل عبر (03) مستويات هي:

-أولا: المصادقة على الدراسة التقنية والاقتصادية للمؤسسة من طرف الوزارة الوصية.

-ثانيا: بعد المصادقة المبدئية من طرف هذه الوزارة يرسل إلى وزارة التخطيط للمصادقة عليه.

-ثالثا: وهي آخر مرحلة حيث يتم إرسال المشروع إلى وزارة المالية وبالشراكة مع البنك المركزي الجزائري والبنك الجزائري للتنمية تتم المناقشة على مخطط التمويل.

انتهت عشرية السبعينيات وبدخول عشرية الثمانينيات انطلقت إصلاحات هيكلية للقطاع الاقتصادي مع انطلاق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا وأصبح لا مركزيا، وعرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك المركزي الجزائري والقروض الشعبي الجزائري فانبتق عنهما مصرفان هما: البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL).

عرف الاقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة (1985) صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات نتيجة للأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري مع بداية النصف الثاني من الثمانينيات، وكان لزاما على الدولة الإسراع في

1 - بلعزوز بن علي، المرجع السابق، ص: 100.

2 - بلعزوز بن علي، المرجع أعلاه، ص: 100-101.

الإصلاحات بالنسبة لمختلف القطاعات من بينها القطاع المصرفي. تم إصدار قانون بنكي سنة 1986 وهو القانون رقم: 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك وبموجب هذا القانون تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية حيث يقوم المرسوم على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي ودون الخوض في تفاصيل وبنود هذا القانون يمكن إيجاز أهم هذه المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في ما يلي: ¹

-تقليص دور الخزينة المتعاضم في تمويل الاستثمارات وإشراف الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.

-أعاد القانون البنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك.

-بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية.

-أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض كما سمح لهما بتسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها.

أصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه والحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد.

في إطار مواصلة الإصلاحات الاقتصادية صدر قانون عام 1988 وهو القانون رقم: 88-06 الصادر في 12/01/1986 والمعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك والقروض ونظرا للنقائص التي احتوى عليها القانون 86-12 لم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها لسلطات العمومية وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988 وعليه فغن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، جاء القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12 ويمكن تحديد مبادئ هذا القانون كما يلي:

-إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد.

-دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد.

1 - بلعزوز بن علي، المرجع السابق، ص ص: 183-184.

2 - بلعزوز بن علي، المرجع أعلاه، ص ص: 184-185.

- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمرد ودية.

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

عرفت الإصلاحات الاقتصادية والمالية مرحلة نوعية هامة سنة 1988 فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك والتي أصبحت تسيير وفقا للمبادئ التجارية والمرد ودية على اعتبار أن هذا القانون يعتبر مؤسسات القرض مؤسسات عمومية اقتصادية وهذا ما يدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحددها القواعد التقليدية ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات عمومية قد تمت فعلا سنة 1988.

المطلب الثاني - الإصلاحات بعد سنة 1990: يمكن القول أن قانون النقد والقرض 10

- 90 هو المرحلة الفاصلة التي فرقت بين مرحلتين مر بهما الاقتصاد الجزائري، وكان نقطة الانطلاق نحو اقتصاد يعتمد على أدوات الاقتصاد الحر، وهذا من خلال وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة. كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة من خلال وضع سقف لتمويل عجز الميزانية عن طريق سلفات البنك المركزي، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتركمة لغاية 14/04/1990 وفق جدول حدد على 15 سنة.

1- مبادئ قانون النقد والقرض: ¹ سمح قانون 10-1990 بتحويل السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد. ويعتبر هذا القانون نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988.

حمل القانون في طياته أفكاراً جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها، تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل. وتتمثل المبادئ الأساسية للقانون في:

1-1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعاً لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة. وقد تبنى القانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

1-2- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلاً بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين دائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتركمة عليها.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، على التوازنات النقدية.
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

1-3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همشت النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء القانون ليضع حداً لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يرتكز أساساً على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

1-4- أهمية السياسة النقدية: كان من مبادئ قانون 10-90 إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، بعدما كانت مهمشة ومغيبية خلال ثلاثة عقود من الزمن، ونتيجة ذلك أعيد للبنك المركزي (بنك الجزائر هو التسمية الجديدة للبنك المركزي طبقاً لأحكام القانون 90-10) وظائفه ومهامه التقليدية منها:

- إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية. وتحديد قيمة وشكل وحجم ومواصفات هذه الأوراق، منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية، يضمن بنك الجزائر السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة والغير المباشرة (معدل الخصم، سياسة السوق المفتوحة).

2- علاقة بنك الجزائر بالجهاز التنفيذي: تظهر أهمية إبراز هذه العلاقات في البحث عن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، ولذلك ألزم القانون الحكومة باستشارة البنك المركزي في الأمور المالية والنقدية واقترح هذا الأخير أي إجراء من شأنه التأثير إيجابيا على ميزان المدفوعات وتطور الاقتصاد الوطني، وأخبار الحكومة بكل أمر له تأثير على الاستقرار النقدي.¹

يلعب البنك المركزي من جهة أخرى دورا مساعدا للحكومة في علاقاتها الخارجية. ويشاركها ويمثلها في عقد الاتفاقات الدولية المتعلقة بالدفع والصرف والمقاصة.²

3- الانعكاس الرئيسية للقانون 10-90: هناك إجماع أن القانون 10-90 شكل منعطفًا حاسمًا في الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها، سيما منذ منتصف الثمانينات، بهدف تكريس اقتصاد السوق. وينبغي الإشارة إلا أن القانون 10-90 ذو توجه لبرالي بحت، والعديد من أحكام هذا القانون مستمدة من النظم الأساسية للبنك المركزي الجزائري. وهي ذاتها ذات توجه لبرالي، ومن الواضح أنه تم إدخال تغييرات، أحيانا جد دقيقة، لأن القانون 10-90 يتكفل بكل التوجهات في هذا المجال سيما الاستقلالية المتزايدة للبنوك المركزية والسياسة النقدية والقوانين الاحترازية ومتابعة النشاطات المصرفية، ويغطي القانون 10-90 مجالا واسعا يشمل النظام الأساسي للبنك المركزي وكذا البنوك التجارية والعملة ومجالات أخرى مثل تحويل الرساميل ونظام الصرف.

بالتالي، يعد القانون 10-90 نوعا من القانون البرنامج سيما أنه لا يقتصر على تقنين الممارسات والأعراف القائمة، بل يهدف أيضا إلى إدخال قواعد جديدة في المجال النقدي والمصرفي تتناسب وآليات السوق. ولا يمكن تطبيقه بشكل تلقائي ومن الضروري تخصيص فترة تكون طويلة سيما لـ: إعداد النصوص التطبيقية (القوانين، التعليمات.....)، تنظيم مختلف الهيئات (الأسواق النقدية وأسواق الصرف، مراكز غير المدفوعات والأخطار، والحصائل.....)، فتح القطاع المصرفي للقطاع الخاص.

1 - المادة 56 من القانون 10-90.

2 - المادة 57 من القانون 10-90.

3 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص: 32-33.

يضاف إلى ذلك ضرورة تأهيل البنوك على المستويين المالي (التطهير، إعادة الرسملة) والمؤسساتي (إعادة تنظيم مختلف الوظائف وعصرتها)، حتى تستجيب لمقتضيات المعايير والقواعد «العالمية» في المجال المصرفي، بالإضافة إلى عصرنه نظام الدفع.

4- أهداف وأدوات السياسة النقدية حسب القانون 10-90:

4-1- الأهداف: تبرز أهداف السياسة النقدية في الفقرة الأولى من المادة 55 من القانون 10-90. تتمحور الأهداف أساسا في التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني، باستغلال كل الموارد المنتجة للبلاد، مع المحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة.

فضلا عن طابعها الواسع والغير الواضح، تعاني هذه الأهداف بالخصوص من غياب الترتيب الواضح، لذا يتعين اقتراح الترتيب والتأويل. ويمكن تأويل وترتيب الأهداف الثلاثة المذكورة سابقا كما يلي:

- إن التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني يشكل نوعا من الوظيفة الاختيارية، أو غاية لصاحب القرار السياسي، ويتعلق الأمر هنا بهدف إستراتيجي على المدى البعيد، ينبغي أن يساهم فيه البنك المركزي من خلال إنشاء والحفاظ ضمن مجاله (العملة والقرض والصرف) وبمساعدة أداته (السياسة النقدية)، على الشروط الأكثر مناسبة وهذه الشروط متضمنة في الهدفين التاليين:

- استغلال كل الموارد الإنتاجية التي توافق هدف التشغيل الكامل.

- استغلال القيمة الداخلية والخارجية للعملة الذي يوافق استقرار الأسعار وسعر الصرف.

4-2- أدوات السياسة النقدية في ظل الإصلاح: المقصود بإصلاح أدوات السياسة النقدية هو التوجه إلى استعمال الأدوات غير المباشرة في ضبط السياسة النقدية والتخلي عن الأدوات المباشرة.

في الجزائر يعتبر قانون النقد والقرض المرجع الأساسي في عملية الانتقال في استعمال هذا النوع من الأدوات، لما حدده من إطار لتقويم وضعية كانت في محيط اقتصادي في نهاية 1989 تتميز بـ تداول نقدي هام خارج الجهاز المصرفي ناتج أساسا من ضعف في جمع وتعبئة الادخار، مع وجود اقتصاد موازي نشيط. عجز هيكلي في سيولة الجهاز المصرفي مع محفظة مالية مكونة أساسا من حقوق على الشركات العمومية غير فعالة بالإضافة إلى عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري.

إضافة إلى عدة مشاكل أخرى يتخبط فيها الاقتصاد الوطني، تتعلق بالملكية، واستقلالية البنك المركزي، ومعدل تضخم مرتفع، وعجز مالي ضخم، ومشكلة المديونية.

عملية الإصلاح التي مست أدوات السياسة النقدية، كان من المقرر أن تنتهي مرحلتها الانتقالية سنة 1992، أي في مدة سنتين، ولكنها لم تتم وهذا نظرا للإختلالات الاقتصادية الكلية وعدم تحضير القطاع المالي جيدا لعملية الدخول في استعمال الأدوات غير مباشرة، ويمكن اعتبار التعليمات التي أصدرها البنك المركزي في 29 أبريل 1990 والتعلق بالسياسة النقدية، البداية لتحديد مسار وتوجه

الإصلاحات في هذا المجال، وتتمثل أهم أدوات السياسة النقدية في إطار الإصلاح في: ¹ إعادة الخصم السندات العمومية والخاصة، وبيع وشراء السندات العمومية والخاصة في السوق الحرة، التنازل عن السندات العمومية والخاصة نقداً، وسياسة الاحتياطي الإلزامي الاحتياطي الإلزامي.

تنص المادة 93 من القانون رقم 10-90 ما يلي: «يمكن أن يطلب البنك المركزي من البنوك أن تضع لديها، في حساب مغلق، فوائد أو دونها، احتياطي يحتسب إما ضمن مجمل الودائع، إما ضمن فئة من هذه الأخيرة، إما ضمن مجمل توظيفاتها، إما ضمن فئة من هذا الأخير، سواء بالعملة الوطنية أو العملة الأجنبية، ويسمى هذا الاحتياطي الإلزامي الإلزامي، ولا يمكن أن تتجاوز نسبة الاحتياطي الإلزامي مبدئياً 28% من المبالغ التي تستعمل كأساس للحساب. مع ذلك، يمكن أن يحدد البنك المركزي نسبة أعلى في حالة ضرورة مبررة قانوناً... إن كل نقص في الاحتياطي الإلزامي لبنك ما يخضعه من تلقاء نفس لغرامة يومية تعادل نسبة 1% من هذا النقص. ويتحصل على هذه الغرامة البنك المركزي أو يمكن تقديم طعن طبقاً للمادة 05».

بتاريخ 1994/04/09، مع بداية تطبيق برنامج الاستقرار، وبعد مداولة مجلس النقد والقرض، وقع محافظ بنك الجزائر على التعليمات رقم 16-94 المتعلقة بأدوات السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك.²

وهي المرة الأولى منذ سنة 1990 التي تم فيها تخصيص نص قانوني واضح للسياسة النقدية، يتضمن في آن واحد أهدافها وأدواتها، ولأنه أعد في سياق برنامج الاستقرار حيث كان يتعين على السياسة النقدية أن تلعب دوراً حاسماً لإنجازه، تتضمن التعليمات المذكورة أعلاه جملة من الوسائل عن منظمة، المباشرة منها، وغير المباشرة، الكيفية والكمية أو المؤسساتية.

- فيما يخص نسب الفوائد: وضع بنك الجزائر جملة من النسب لتأطير النسب المصرفية وتحديد مجال تدخلها وهي:

- تحديد نسب إعادة الخصم بـ 15%.
- تحديد النسب المحورية وتدخلها في السوق المصرفية بـ 20%.
- تحديد نسبة التسبيقات الممنوحة للبنوك في الحسابات الجارية 24%.
- الوسائل نصف المباشرة: ويتعلق الأمر بـ:
- الحد الأقصى لإعادة الخصم بصفة عامة، ولكل بنك بصفة خاصة.
- إدخال تقنية المناقصة المسماة بمزايدة القروض.

1 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص: 40-44.

2 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع أعلاه، ص: 43.

- الوسائل المباشرة: الاحتياطات الإجبارية والسوق الحرة:

بقدر ما كانت الوسائل الأخرى وظيفية، لم تكن الاحتياطات الإجبارية والسوق الحرة وظيفية فعلا.

عرفت السياسة النقدية منذ سنة 2000-2001 إدخال بعض القوانين والتعليمات من طرف بنك الجزائر تمثلت في:¹

- القانون رقم 03-11 (لاسيما المادة 41): إزالة هاجس سقف السندات العمومية التي لا يحق لبنك الجزائر تجاوزها كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية لسندات الخزينة العمومية، ورغم الفعالية الكبيرة لهذه الأداة إلا أنها غير مستعملة.

- الأمر رقم 03-11 ألغى المادة 90 من القانون 10-90 والمتعلقة بأداة الاحتياطات الإجبارية.

- القانون 04-20 المؤرخ في 12/03/2004 إلغاء الأمر رقم 03-11.

-التعليمة 04-02 المؤرخة في 13/05/2004 حول إمكانية بلوغ نسبة الاحتياطات الإجبارية 15%.

- تم إصدار تعليمتين سنة 2002 تحت رقم 02-08 و 02-09 تتعلق الأولى بنماذج تصريح من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وسطاء معتمدين، بمستوى التزاماتهم الخارجية، والثانية محدد لإلزامية التصريح الشهري من طرف البنوك والمؤسسات المالية²

المطلب الثالث- استقلالية بنك الجزائر في ظل القانون 10-90: بالرغم من

الإصلاحات التي عرفتھا المنظومة المصرفية الجزائرية منذ الاستقلال إلى نهاية الثمانينات، فإنه لا يمكن الحديث عن استقلالية للبنك المركزي في إطار هذه الإصلاحات، باعتبار أن اقتصاد بالكامل مخطط وليس هناك مجال للبنك المركزي فلصياغة سياسة نقدية، بالإضافة إلى الهيمنة الكبيرة للخزينة على حساب البنك المركزي. ولقد جاء القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض والذي سمح بتحويل السلطة النقدية إلى مجلس النقد والقرض، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال الفرض والنقد.

يتمثل الجديد الذي أضفاه القانون رقم 10-90 على المنظومة المصرفية في تأسيس سلطة مراقبة البنوك والهيئات المالية، مجهزة بسلطة المعاقبة: اللجنة المصرفية. المادة 143 التي تؤسسه

1 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص ص: 49-50.

2 - متوفر على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz>

وتتص في الفقرة الأولى ما يلي: «تم تأسيس لجنة مالية مكلفة بمراقبة احترام البنوك والهيئات المالية، التدابير التشريعية والقانونية المطبقة عليها ومعاقبة المخالفات المسجلة»¹.

إن اللجنة المصرفية إلى تتشكل من قاضيين (وأصبح عددها ثلاث بموجب الأمر رقم 03-11 المنفصلين عن المحكمة العليا وشخصيتين مؤهلتين في المجال المالي والمصرفي والمحاسبي ويرأسها محافظ، تحضا باستقلالية شاملة في ممارسة وظيفتها القانونية. وقد تعززت استقلالية اللجنة المصرفية لكون تعيين أحد أعضائها يخضع لقاعدة العهدة: عهدة خمس سنوات يمكن تجديدها دون تحديد عددها.

كما تعززت هذه الاستقلالية سيما أن تعيين مختلف الأعضاء، والذي كان من اختصاص رئيس الحكومة (المادة 144 من القانون 10-90)، يتم من خلال إصدار مرسوم رئاسي. إن المعنى الكامل للإصلاح الذي أدرجه القانون رقم 10-90 يتمثل في اتخاذه قرار بخصوص السلطة النقدية، سيما وحدتها وتنظيمها ضمن البنك المركزي واستقلاليتها. تجسدت وحدة السلطة النقدية في مجلس النقد والقرض الذي يحوز على السلطات الأوسع في هذا المجال. فمجلس النقد والقرض يقن أي نشاط مصرفي.²

يرخص ويقرر في مجال الاستفادة من المهنة المصرفية.³ يتشكل مجلس النقد والقرض من سبعة أعضاء، منهم أربعة تابعين للبنك المركز (المحافظ، وثلاثة نواب) وثلاثة ممثلين عن الجهاز التنفيذي. وبالتالي فإن الأغلبية ملك للبنك المركزي. مما يضمن تنظيم السلطة النقدية بتدخله.

أساسا يتم فهم استقلالية البنك المركزي بمعنى استقلاليته إزاء الجهاز التنفيذي (وأحيانا حتى إزاء البرلمان) ويتعلق بصياغة وقيادة السياسة النقدية.

إن التوجه على صعيد البلدان ذات اقتصاديات السوق، نحو استقلالية البنك المركزي، توجه جديد نسبيا. وهو ينتج عن معاناة جلية وهي أن البنك المركزي حين يكون تحت أوامر الحكومة (أو البرلمان). تصبح السياسة النقدية في خدمة المصالح السياسية. وخلال الفترات الانتخابية قد يذهب التجاوز إلى حد التمويل نفقات الدولة من خلال الإصدار النقدي. بمعنى ضريبة التضخم، مما يؤدي حتما إلى تضخم متزايد وما يترتب على ذلك من انعكاسات مضرّة وسلبية.

1 - المادة 143 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

2 - المادة 44 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

3 - المواد 45، 129 إلى 131 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

على المستوى الوظيفي، ومهما كان الهدف (أو الأهداف) والتي تكلف السياسة النقدية بإنجازها، تتحرك هذه الأخيرة دائما في نهاية المطاف من خلال وسيط العملة القاعدية التي يصدرها حصرا البنك المركزي الذي يكلف غالبا بتحضير قيادة السياسة النقدية.

لهذا السبب يجب أن تحظى هذه الهيئة باستقلالية كافية إزاء الجهاز التنفيذي والسلطات العمومية بشكل عام، بغرض القدرة على مراقبة أداة سياستها: عرض العملة القاعدية وانطلاقا العرض الإجمالي للعملة.

في هذا الصدد أعد ثلاث مؤلفين: كويرمان ووييس ونيابتي (مجلة البنك العالمي سنة 1992) سجل يضم 16 معيار من شأنه تقديم قياس أو مؤشر عن هذه الاستقلالية، وتجتمع هذه المعايير في أربعة

فئات مع موازنة لكل منها أي: ¹

- التعيين ومدته عهدة المحافظ وإنهاء مهامه: 20%.
- صياغة السياسة النقدية: 15%.
- الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار: 15%.
- وجود أم لا إمكانية منح سلفات للدولة: 50%.

يمكن دراسة وضع استقلالية السلطة النقدية، مجلس النقد والقرض وفق المعايير السابقة:

1- فيما يتعلق بتعيين وعهدة المحافظ: من المعروف أن المحافظ يعين من طرف رئيس الجمهورية لعهد ستة سنوات، يمكن تجديدها مرة، ويتم إنهاء مهامه في نفس الإشكال. مبدئيا، لا يمكن إنهاء مهام المحافظ

إلا في حالة العجز الملاحظ قانونا أو خطأ فادح. ²

تسند للمحافظ إدارة أعمال البنك المركزي ويتخذ جميع الإجراءات التنفيذية ومختلف الأعمال في ظل الإطار القانوني، ويوقع المحافظ باسم البنك المركزي جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية ونتائج نهاية السنة، كما أنه ممثل البنك لدى السلطات العمومية ومختلف البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيآت المالية الدولية، يمكن للحكومة أن تستشير في المسائل التي تتعلق بالنقد والقرض أو تلك التي لها انعكاسات على الوضع النقدي، كما أنه يحتل قمة الهيكل التنظيمي في بنك الجزائر، ومجلس إدارته ويحدد مهام وصلاحيات كل من نوابه الثلاث. ³

1 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 36.

2 - المادة 22 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

3 - المواد: 20، 22، 18، 29 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

يتم تعيين نواب المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية أيضا، يحدد فيه رتبة كل واحد منهم، مدة عضويتهم خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كذلك عند شغور منصب المحافظ أو في حالة وقوع مانع له، أن يحل مكانه أحد نواب المحافظ حسب الترتيب التصاعدي.¹

فمن خلال طريقة التعيين للمحافظ ونواب المحافظ ومدة عضويتهم التي تعتبر طويلة إلى حد ما، والتي لا يمكن خلالها عزلهم فيها، إلا في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، ومما يزيد من درجة الاستقلالية الشخصية لأعضاء بنك الجزائر، من خلال تنافي وظائف المحافظ ونوابه مع النيابة التشريعية أو مهمة حكومية أو أية وظيفة إدارية هذه الأخيرة تجعل بنك الجزائر مستقل عن السلم الإداري والرقابة الممارسة من طرف السلطات المركزية، وقد ذهب هذا القانون إلى أبعد من ذلك من خلال تحديد مراتب المحافظ ونوابه ومختلف الامتيازات الأخرى التي يتحملها البنك المركزي ضمن مرسوم.² وذلك ما يعطي درجة عالية لحرية واستقلالية كبار مسؤولي بنك الجزائر، وجعلهم بمعزل عن أية ضغوطات خارجية من طرف السلطة التنفيذية أو حتى التشريعية.

2- فيما يتعلق بصياغة وقيادة السياسة النقدية: إن مجلس النقد والقرض له سلطات موسعة في مجال النشاط المصرفي (المادة 44، 45) بالنسبة للمادة 44، يصدر المجلس قوانيننا وقبل إصداره من قبل المحافظ، يتم إرسال مشروع القانون، في يومين بعد المصادقة عليه من طرف مجلس النقد والقرض، الوزارة المالية والمالية.

تتوفر هذه الأخيرة على أجل ثلاث أيام لإبداء رأيها وفي حالة عدم الرد في الآجال يتم المصادقة على القانون. وفي حالة ما إذا طلب الوزير المكلف بالمالية تعديلات، يرسلها في الآجال للمحافظ الذي عليه أن يستدعي اجتماع لمجلس النقد والقرض خلال اليومين المواليين، إن القرار الجديد قرار تنفيذي (المادة 48).

من ناحية أخرى يجبر القانون المحافظ علي استشارة البنك المركزي حول أي مشروع قانون يتعلق بالتمويل أو العملة، مقابل ذلك يمكن أن يقترح البنك المركز للحكومة أي إجراء من شأنه ممارسة عمل مناسب لميزان المدفوعات، والأسعار المالية العمومية..... إلخ (المادة 56).

3- فيما يتعلق بإمكانية منح أم لا سلفات للخزينة: نظرا للعلاقة المتداخلة بين الحكومة والبنك المركزي باعتباره بنك الحكومة، شهدت هذه العلاقة منعرجا جديدا مع المناداة باستقلالية البنك المركزي وأطلق عليه اسم « بنك الجزائر » حتى لا تخضع سياسته إلى المآرب الحزبية التي تضر بالمصلحة

1 - المواد: 21، 22، 27 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

2 - المادتان: 23، 24 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

الاقتصادية، ويضع حدا لسيطرة الحكومة عليه التي تستخدمه لتغطية عجز موازنتها من خلال رفع معدلات الإصدار النقدي، والتي تؤدي إلى إحداث ظاهرة التضخم النقدي وزعزعة الثقة في قيمة العملة الوطنية.¹

4- أما فيما يتعلق بمهمة استقرار الأسعار، فإن هذا الهدف يحتل مكانة هامة ضمن أهداف السياسة النقدية، حتى لا نقول أنها مهمة هذه السياسة.²

كما ينص قانون النقد والقرض المعدل والمتمم على استقلالية البنك المركزي فيما يخص تنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وهذا من خلال السلطة التي يتمتع بها مجلس النقد والقرض في إصدار الأنظمة والأوامر في تطبيقها على أرض الواقع كما يسهر على حسن إدارة تعهدات المالية تجاه الغير لاستقرار سوق الصرف بصفة عامة، وتحقيق الاستقرار الخارجي للعملة بصفة خاصة، ولا يجوز أن يكون سعر صرف الدينار متعددا.³

هذه بعض المعايير المعتمد عليها لقياس استقلالية البنوك المركزية، ويمكن القول أن قانون النقد والقرض منح فعلا استقلالية للبنك المركزي، جعلته يمثل المرتبة الرابعة عربيا بعد التقييم الذي أجراه صندوق النقد العربي سنة 1996، حيث قام هذا الأخير بإجراء تقييم لاستقلالية البنوك المركزية لـ: 11 بلدا عربيا، وتمت طريقة التقييم كما يلي:⁴

- بالنسبة للمعيار الأول: $0.2 \times 0.708 = 0.1416$.

بالنسبة للمعيار الثاني: $0.500 \times 0.15 = 0.0750$.

- بالنسبة للمعيار الثالث: $0.800 \times 0.15 = 0.1200$.

- بالنسبة للمعيار الرابع: $0.320 \times 0.50 = 0.1600$.

الإجمالي = 0.4966.

لكن تغيير القانون 10-90 سنة 2001 وسنة 2003. قد قلص هذه الاستقلالية. فنجد في المادة 13 من الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27-02-2001 أحكام المادة 22 من القانون رقم 10-90 المتعلق بمهام المحافظ والنواب وشروط إنهاء مهامهم. في حين تضيف المادة 10 من نفس الأمر، لمجلس النقد والقرض، ثلاث أعضاء خارجيين، مما يضع بنك الجزائر في وضع الأقلية، وبالتالي يفقد 20% من الاستقلالية.

1 - نوفل سمالي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية، حالة بنك الجزائر، مرجع سابق، ص 171.

2 - المادة 55 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

3 - نوفل سمالي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية، حالة بنك الجزائر، المرجع أعلاه، ص 238.

4 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 38.

أما الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 26-08-2003 فيقلص من هذه الاستقلالية بإدراج حكم في الفقرة الثالثة من المادة 40 التي تنص على: "كما أن بنك الجزائر مرخص لتقديم بشكل استثنائي للخزينة العمومية سلفت موجهة خصيصا للتسيير الفاعل للديون العمومية الخارجية".

حيث أنه يسمح بالتمويل من خلال ضريبة التضخم، العجز المالي الذي قد يظهر حين لا تكون الموارد المالية كافية لتغطية النفقات العادية وخدمة الديون العمومية الداخلية. إن هذه التعديلات والتغييرات على قانون النقد والقرض تقلل من استقلالية بنك الجزائر. وقبل الحكم على انتهاك استقلالية بنك الجزائر يجب النظر إلى محتوى القانون 10-90 كما هو وهل لدينا القدرات الاقتصادية والمؤسسية الكافية، وهل هناك إجماع سياسي وثقافي أدنى، لإرساء استقلالية بنك الجزائر؟.

الفصل الرابع

أثر التوازنات الخارجية على الوضع النقدي

نظرا للديناميكية التي تعرفها العلاقات الاقتصادية بين الدول فإن الحسابات الخارجية تعرف تغيرات من حين لآخر فكما سبق فإن الحسابات الخارجية تسجل حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد من وإلى الدولة، كما أن دخول وخروج رؤوس الأموال ينتج عن العلاقة بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد الدولي وتتوقف هذه التغيرات ومدى تأثيرها في الوضع الاقتصادية المحلية على درجة من انفتاح الاقتصاد وقدرته على استيعاب الصدمات الخارجية مهما كان نوعها فكما هو معلوم أن كل تدفق حقيقي يقابله تدفق مالي أو نقدي، كما أن كل تدفق مالي يقابله أيضا تدفق مالي، لذلك فإن عمليات التصدير والاستيراد ينتج عنها تدفقات مالية، سواء في شكل مقبوضات أو في شكل مدفوعات ونظرا لأن أغلبية العملات غير مقبولة في التسويات الدولية فإنه ينتج عن تحويل هذه العملات تغيرات كبيرة في الوضع النقدي للدولة، بالإضافة إلى عمليات التصدير والاستيراد فإن حركة رؤوس الأموال بجميع أنواعها، تمارس تأثيرات كبيرة على الوضع النقدي، ويتوقف تأثيرها على الاقتصاد الوطني على مدى تطور الجهاز المالي ومدى وجود سوق مالية، بالإضافة إلى مدى تطور وتنوع الجهاز الإنتاجي ومدى حساسيته للتقلبات الخارجية.

ينتج عن تراكم احتياطات الصرف نتيجة عمليات التصدير والاستيراد وتدفقات رؤوس الأموال، تحولات وتغيرات تدفع بالدول إلى صياغة سياسات اقتصادية ملائمة للتكيف مع هذه الأوضاع بما يضمن التوازن في الحسابات الداخلية والخارجية من جهة وكذا توجيه هذه الموارد بما يخدم التنمية. لذلك يجب على السياسة الاقتصادية المتبعة، أن تكون مرنة ومرونة بشكل رشيد، من أجل توظيف التوازن الخارجي في دعم الاستقرار الداخلي، سواء النقدي أو توفير المناخ الملائم لمزيد من التنوع والتطور في الجهاز الإنتاجي للتقليل من التبعية للخارج من جهة والوصول إلى تنمية ذاتية مستدامة، وفي الفصل التالي سيتم التطرق إلى التغيرات في الحسابات الخارجية وعلى الوضع النقدي في المبحث الأول، العلاقة بين التوازنات الخارجية والتوازنات الداخلية في المبحث الثاني، احتياطات الصرف والاستقرار الاقتصادي في المبحث الثالث.

المبحث الأول- التغيرات في الحسابات الخارجية والوضع

النقدية:

تعرف الحسابات الخارجية تغيرات متعددة ومتنوعة نتيجة عوامل عديدة منها عوامل خارجية وعوامل داخلية، ناتجة عن ظروف التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال الدولية، وتأثيرها على توازن هذه الحسابات، ونظرا للارتباط الكبير للاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي، تمارس هذه التغيرات تأثيرات كبيرة على التوازنات الداخلية، وبالأخص النقدية منها، وتختلف هذه التأثيرات حسب نوع الارتباط مع العالم الخارجي. يتناول هذا المبحث مختلف التغيرات التي تتعرض لها الحسابات الخارجية، وتأثيرها على الوضع النقدي، في المطلب الأول التغيرات في الحساب الجاري وأثرها على الوضع النقدي، أما المطلب الثاني فيتناول التغيرات التي يتعرض لها حساب رأس المال وأثرها على الوضع النقدي، أما المطلب الثالث فيتناول السياسة النقدية ونظام الصرف.

المطلب الأول- التغير في حساب العمليات الجارية: كما سبق في الفصل الأول يضم

الحساب الجاري كل المعاملات التي تتم مع الخارج والتي تخص:

- الحساب التجاري.

- حساب التحولات.

في هذا المطلب سننم مناقشة اثر التغيرات التي يعرفها الحساب الجاري وتأثيرها على الوضع النقدي، انطلاقا من إن أهم مقابل للكتلة النقدية هي العملات الأجنبية والناجمة عن المعاملات التجارية والمالية مع الخارج.

نظرا لاعتماد الدول النامية على المواد الأولية في التصدير فإن هذه الصادرات تتميز بالتقلب، سواء زادت أسعار هذه الصادرات أو انخفضت في الأسواق العالمية، فإذا انخفضت الأسعار يؤدي ذلك إلى حصول عجز في الحساب الجاري يتطلب القضاء عليه بالاقتراض غالبا، أما في حالة ارتفاع الأسعار فيؤدي إلى إيرادات ضخمة للدولة المصدرة، فهذا التطور الذي يعتبر إيجابيا في القطاع الخارجي له انعكاسات سلبية على باقي قطاعات الاقتصاد، ويطلق على هذا الخلل والذي تعاني منه الكثير من الدول النامية اسم: ¹ "المرض الهولندي" وهو خلل يمكن أن يحدث من أي تطور ينجم عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل، ويشمل ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية،

1 - كريستين ابراهيم زادة، (المرض الهولندي، ثروة كبيرة تدار بغير حكمة)، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد

الدولي، المجلد 40، العدد 01، مارس 2003، ص: 50.

والمساعدة الأجنبية، الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد استخدم الاقتصاديون نموذج المرض الهولندي لدراسة مثل هذه الوقائع.

إن ما يهمنا في البحث هو أثر تدفق النقد الأجنبي من وإلى الدولة على عرض النقود. ويمكن توضيح هذا الأثر كما يلي:¹

- في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير فإنها تحصل على عملات أجنبية، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة.

- الصادرات إلى الخارج — الحصول على الذهب والعملات الأجنبية — يقوم البنك المركزي بتحويل ما قيمة ذلك إلى عملة وطنية — زيادة إصدار العملة الوطنية — ارتفاع رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

- وفي حالة حدوث العكس أي عملية استيراد فإنه على المستورد أن يقوم بتقديم العملة الوطنية للبنك المركزي للحصول على العملة الأجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي ينخفض وينخفض معها عرض النقود في الاقتصاد.

هكذا نلاحظ كيف يؤثر رصيد الحساب الجاري على عرض النقود، وكل هذا التأثير يتعلق بهيكل التجارة الخارجية، سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، وكذا نظام الصرف، وفي هذا المجال نذكر دراسة ل: ² و. م. جوردن وج. بيترنيري سنة 1982، فقد قام هذين الباحثين بتقسيم اقتصاد يشهد رواجاً في التصدير إلى ثلاث قطاعات: منها قطاع التصدير المتعثر، يشكلان قطاعي السلع المتداولة خارجياً، أما القطاع الثالث فهو قطاع السلع غير المتداولة خارجياً، وهما يوضحان أنه عندما يصاب بلد ما بالمرض الهولندي، فإن قطاع التصدير التقليدي يزاحمه القطاعان الآخران، والمثال على ذلك حالة بلد نفطي فحدث قفزة في صادرات النفط يؤدي إلى تدفق الصرف الأجنبي، فإذا انفق الصرف الأجنبي كله على الواردات فإن ذلك لن يكون له تأثير مباشر على عرض النقود أو الطلب عليها في البلد وذلك بالنسبة على السلع المنتجة محلياً، ولكن عندما يتم تحويل النقد الأجنبي إلى عملة محلية وينفق على سلع محلية، ويتوقف ذلك على نظام الصرف المتبع، ففي حالة الجزائر التي تتبع نظام التقويم المدار أي نظام صرف شبه ثابت، فإن تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية يمكن أن يزيد عرض النقود، ويؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على الأسعار.

1 - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص: 162-163.

2 - كريستين ابراهيم زادة، المرض الهولندي، (ثروة كبيرة تدار بغير حكمة)، مرجع سابق، ص: 50.

كيف يمكن الحديث عن عدم القدرة على التحكم في كمية النقود في حالة الاقتصاد الجزائري باعتبار وجود عوامل هيكلية ذات تأثير على عرض النقود من ذلك اعتمادها في تحصيل العملة الصعبة على عائدات النفط والمعروف أن أسعار النفط غير مستقرة ينتج عنها اختلالات بشكل مستمر على ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن الانتعاش في الوضع في الوضع الخارجية نتيجة تحسن أسعار البترول أدى إلى تغير هيكلي في عرض النقود.

الجدول رقم (18) يوضح هذا التغير، ومن خلاله يلاحظ التطور الذي عرفته الأصول الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية، وهذا تبعا لتطور وضعية الحسابات الخارجية، فنجد أن نسبة الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية (M2) سنتي 1994 و 1995 لم تتجاوز 10% ثم عرفت زيادة فيما بعد بين سنتي 1998 و 1999 ومع بداية سنة 2001 تاريخ بداية تشكيل الاحتياطيات الرسمية للصرف، بدأت الأصول الأجنبية تلعب دورا رئيسيا كمقابل للكتلة النقدية حيث درت نسبتها سنة 2001 بـ 52.99% ثم 60.83% سنة 2002 ثم 69.83% سنة 2003 وارتفعت ارتفاعا قياسيا سنة 2004 لتصل إلى 92.98%.

صافي أصول الخارجية المجمعة لبنك الجزائر والبنوك وصل على 1755.7 مليار دج في نهاية سنة 2002 مقابل 1310.7 مليار دج في نهاية عام 2001 وهذا بعدما انتقلت من 169.6 مليار دج فقط في نهاية 1999 إلى 775.9 مليار دج في نهاية سنة 2000.

في الواقع يتعلق الأمر بارتفاع هام ومتواصل لصافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر والذي تعدى مستواها الكتلة النقدية في مفهوم (M1) عام 2002، 2003، 2004، 2005، كما يتعلق هذا الأمر أيضا بظاهرة نقدية جديدة تعتبر من الآن فصاعدا ميزة لتطور الوضع النقدية.

هكذا تبرز مجاميع صافي الأصول الخارجية في تطوير الوضع النقدية للأعوام 2000-2005 كشبه مورد وحيد لإصدار النقود من طرف النظام المصرفي، مما يؤكد بصورة حسنة، أن الاحتياطيات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، وهكذا يساهم الانتعاش المتواصل للوضع المالية الخارجية في الاستقرار النقدي الضروري.

بالمقابل فقد سجلت الأصول الداخلية والمتمثلة في القروض للدولة والقروض للاقتصاد تراجعاً كبيراً وهذا منذ سنة 2001 وبعد أن كانت القروض الداخلية تمثل 31.65% من مقابلات (M2) انخفضت إلى 7.02% سنة 2004 ولتوضيح النمو الذي طرأ على الكتلة النقدية هل هو نمو داخلي أم هو نمو خارجي؟ نبدأ من العلاقة التالية:¹

$$M = DC + IR \dots\dots\dots(1)$$

حيث يمثل:

DC: كمية الائتمان المحلي للنظام المصرفي.

IR: رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية

M: الكتلة النقدية (M2).

يمكن حدوث تغيير في عرض النقد إما عن طريق التوسع في الائتمان المحلي أو بحركة نقدية تؤدي إلى تغيير في الاحتياطيات الأجنبية أي أن:

$$\Delta M = \Delta DC + \Delta IR \dots\dots\dots (2)$$

فبتحليل هذه العلاقة يمكن معرفة مصدر نمو الكتلة النقدية فمثلا لدينا سنة 2004 الكتلة النقدية

(M₂): 3737.9 مليار دج ولدينا سنة 2003: 3354.3 مليار دج

يمكن حساب ΔM_2 :

$$\Delta M_2 = (M_2)_{n+1} - (M_2)_n$$

$$\Delta M_2 = (M_2)_{2004} - (M_2)_{2003}$$

$$\Delta M_2 = 383.6$$

إن الزيادة في (M2) هي مشكلة من مصدرين هما الائتمان المحلي وصافي الموجودات الأجنبية ولكن أي مصدر ساهم بالنسبة الأكبر؟
لدينا:

$$(M_2)_{2004} = 618.88 + 3119.17 = 3738.05$$

$$(M_2)_{2003} = 1011.77 + 2342.66 = 3354.43$$

لدينا كما سبق من العلاقة (2):

$$\Delta M_2 = \Delta DC + \Delta IR$$

حساب كل من: $\Delta M_2, \Delta DC, \Delta IR$

$$\Delta DC = (DC)_{2004} - (DC)_{2003}$$

$$= 618.88 - 1011.77$$

$$\Delta DC = -392.89$$

$$\Delta IR = (IR)_{2004} - (IR)_{2003}$$

$$= 3119.17 - 2342.66$$

$$\Delta IR = 776.51$$

$$\Delta M_2 = (M_2)_{2004} - (M_2)_{2003}$$

$$= 3738.05 - 3354.43$$

$$\Delta M_2 = 383.6 \quad \Delta M_2 = 383.6$$

وبالتالي يكون لدينا: $383.6 = -392.89 + 776.51$

العلاقة تبين لنا مقدار التغير في الكتلة النقدية (M2) وهو ناتج أساسا من تغير كل من الأصول الداخلية والتغير في الأصول الخارجية ونلاحظ أن زيادة الأصول الخارجية هو السبب في زيادة الكتلة (M2) رغم التناقص الكبير للأصول الداخلة.

هذا ما يوضحه الجدول رقم (18) حيث كانت مساهمة الأصول الخارجية كمقابل للكتلة النقدية سوى بـ 69.83% سنة 2003 وارتفعت إلى 92.98% سنة 2004 وقد استمر الوضع كذلك سنة 2005.

هذه الوضعية تعكس الأثر الذي تمارسه الأصول الخارجية على الكتلة النقدية خاصة منذ سنة 2001 وهي السنة التي بدأ فيها ميزان المدفوعات يعرف تحسنا نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبتحليل الجدول رقم (18)، نلاحظ أن هناك ارتباط كبير بين تحسن وضعية ميزان المدفوعات وعرض النقود فالعامل السياسي المولد للسيولة منذ 2001 كان التوسع اقوي لصافي الأصول الخارجية والتي وصلت مساهمتها كمقابل للكتلة (M2) 52.99% سنة 2001 و60.51% سنة 2002 و69.83% سنة 2003 وقد ارتفعت ارتفاعا قياسيا سنة 2004 حيث وصلت إلى 92.98%.

هذا ويمثل تطور معدل السيولة النقدية (الكتلة النقدية / الناتج الداخلي الإجمالي) مؤشرا معبرا عن وضعية السيولة في الاقتصاد والجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر خلال الفترة المدروسة:

جدول رقم (21): معدل السيولة (1994-2004)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
PIB	1484	2006	2567	2782	2811	3212	4078	4221	4537	5262	6112
M2	723.3	799.4	914.9	1081.4	1592.4	1789.4	2021.9	2473.5	2901.4	3354.3	3737.9
معدل السيولة	48.62	39.91	35.68	38.89	56.66	55.65	49.57	58.57	65.1	63.7	61.1

الوحدة: مليار دج

المصدر: - موقع البنك المركزي على شبكة الانترنت. <http://www.bankof-algeria.dz/>- موقع الديوان الوطني للإحصائيات على شبكة الانترنت. <http://www.ONS.DZ/>

نلاحظ من الجدول أن أدنى مستوى بلغه معدل السيولة سنة 1995-1996، 1997 أي خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وقد سجل هذا المعدل زيادة وصلت إلى ما يقارب 08 نقاط بين سنتي 2001-2002، وذلك بعد تراجع سنتي 1999 و2000 كما أنها وصلت إلى... سنة 2003. للإشارة فإن هذا المعدل مقاسا وفقا لمفهوم الكتلة النقدية (M2) إلى الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات، معبرا بذلك عن ضخامة التوسع في السيولة النقدية وشبه النقدية بالنسبة للنشاط الاقتصادي خارج المحروقات. لذلك وبفحص المكونات الأساسية للكتلة النقدية (M2) والتي تتكون من:

النقود الورقية مضافا لها الودائع تحت الطلب مضافا ها الودائع لأجل.

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن العناصر الثلاثة المكونة ل (M2) تتزايد من سنة لأخرى، ويتركز تحليلنا أساسا، على السنوات الخمسة الأخيرة (2000-2005)، فالنقود الورقية عرفت زيادة بنسبة 19.13% بين سنتي 2000 و2001 وهي أعلى نسبة وصلتها خلال العشر سنوات الأخيرة، وبالمقابل نلاحظ زيادة كبيرة أيضا للودائع لأجل والتي قدرت بـ 30.26% بين سنتي 2000-2001، وخلال السنوات 2003 و2003، 2004، 2005، نلاحظ تراجعا ملموسا لمعدل نمو النقود الورقية وكذا الودائع لأجل ومنذ سنة 2004 نلاحظ الارتفاع الكبير للودائع تحت الطلب والتي ارتفعت بـ 51.48% بين سنتي 2003 و2004.

إن هذه التغيرات النقدية منذ سنة 2001 نتجت عن عاملين مهمين هما:

- تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، فقد أدى هذا البرنامج إلى نمو جميع مكونات (M2).

- تتكون النقود الكتابية من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بالدينار، والتي تتضمن الودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك، وقد ساهمت بصفة جوهرية في زيادة الكتلة النقدية (M2)، كذلك شكل

التراكم المتزايد الادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات الجزء الأكبر في ارتفاع الودائع لأجل منذ سنة 2000، وهو ما يمثل إذا جزءا من تنفيذ إيراداتها من التصدير.¹

لقد أصبحت إشكالية الإفراط في السيولة المصرفية جد مقلقة وبالتالي ينبغي التفكير في إيجاد حلول ملائمة لهذا الوضع، ويسجل بقلق الطابع المستديم لهذه الظاهرة في مواجهة الحاجيات الأساسية للقطاع الاقتصادي، الذي يشهد تفاقم عجز التمويل من سنة لأخرى.

تبرز إحصائيات البنوك أن فوائض الودائع قدرت بـ 557 مليار دج، 697 مليار دج، 950 مليار دج في السنوات 2003، 2002، 2001 على التوالي.² وبالتالي سجل ما بين سنتي 2001 و 2003 وتيرة تطور أكثر أهمية بكثير للودائع (حوالي 42%) بالمقارنة مع عرض القروض (26%)، إن مشكلة السيولة المفرطة التي يتميز بها الجهاز المصرفي خلال السنوات الخمس الأخيرة وسيستمر الوضع بالتأكيد خلال السنوات القادمة التي تمثل المصدر الرئيسي للإنشاء النقدي.

من هنا يظهر التأثير الذي تمارسه الأرصدة الخارجية الصافية على الاستقرار النقدي وهذا يعود أساسا إلى الاختلال الهيكلي الذي يعرفه الاقتصاد الوطني، باعتباره غير قادر على استيعاب إيرادات التصدير.

المطلب الثاني- التغيرات في حساب العمليات الرأسمالية: اعتمدت الكثير من البلدان في الإصلاحات التي انتهجتها إقرار إصلاحات تجارية ومالية بعيدة المدى تقوم على الليبرالية الاقتصادية، وتشتمل انفتاح الاقتصاد المحلي على القوى الخارجية، ومن الجوانب الأساسية في هذه العملية إعادة هيكلة القطاع المالي وذلك بإلغاء الحدود القصوى لأسعار الفائدة المحلية، وانفتاح حساب رأس المال بتخفيض القيود على حركة رأس المال الدولي، بأشكاله المختلفة، وقد تبنت تجارب الدول النامية في هذا المجال على خطورة التحرير الغير المدروس، ويجب التدرج في عمليات التحرير، وثمة منهاج للتحرير هما:³

- الأول مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والخارجي في آن واحد وتتم كافة الإجراءات في وقت واحد.
- أما الثاني فيتم فيه التحرير بشكل تدريجي.

1 - محمد لكصافي، الوضع النقدي وسير الساسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004،

متوفرة على الموقع: <http://www.AMF.org.ae/>.

2 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 60.

3 - عاطف وليم أندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص:

- أدى تطبيق التحرير المالي مع تجاهل اعتبارات التسلسل والتدرج إلى حدوث مشاكل مالية واقتصادية في الكثير من الدول، لذا تم اقتراح خطوات التحرير المالي الداخلي كما يلي:¹
- استعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي مع إعادة هيكلة أو تصفية المؤسسات المالية الضعيفة
 - استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (كعمليات السوق المفتوحة).
 - تأهيل دور البنك المركزي الإشرافي على النظام المالي.
 - تحرير كامل لأسعار الفائدة وإزالة كافة أشكال القيود الإدارية على النظام المالي.
 - هذا بالنسبة للتحرير المالي الداخلي وهذا لتهيئة الظروف للقيام بالتحرير المالي الخارجي، حيث يأتي في المرتبة الثانية لتحرير القطاع المالي الداخلي وفقا للمنهج التدريبي للتحرير، ويتطلب تحرير القطاع المالي الخارجي أن تكون:²
 - سوق رأس المال الوطنية محررة تماما.
 - تثبيت مستوى الأسعار الوطنية.
 - خفض متطلبات الاحتياطي للبنوك الوطنية.
 - يبدأ تحرير القطاع المالي الخارجي بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال إزالة القيود التعريفية على حركة السلع والخدمات.
 - يعقب ذلك تحرير تدريجي لحساب رأس المال، ويبدأ عادة بإزالة القيود على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - مع اكتمال البنية الأساسية التنظيمية والقانونية لسوق الأوراق المالية المحلية، تبدأ إزالة القيود على التدفقات من الاستثمارات غير المباشرة (استثمارات في الحافطة من الأسهم والسندات).
 - وأحد العناصر الهامة في منهج التدرج في حساب رأس المال هو دفع سياسات للتحكم في الطلب على القروض الأجنبية قصيرة الأجل، والتي تخضع لحسابات العائد السريع والاستقرار الاقتصادي والسياسي والعوامل النفسية للمستثمرين، ويمكن من أن تهرب بسرعة، وبالتالي تزعزع من استقرار الاقتصاد الوطني.
 - ما يهم بالنسبة لدخول وخروج الأموال، خاصة عند القيام بالتحرير المالي:
 - تأثير التدفقات الرأسمالية الداخلية بكل أشكالها على عرض النقود أي مدى قدرة وقوة الاقتصاد على استيعابها دون ظهور آثار تضخمية.

1 - عاطف وليم أندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، المرجع السابق، ص 91.

2 - عاطف وليم أندوراس، المرجع أعلاه، ص: 91.

-مدى القدرة على توفير قدر معين من الاحتياطات لمواجهة عمليات الصرف عند خروج رؤوس الأموال دون تعريض المستثمرين إلى مخاطر العملة.
بالنسبة للعامل الأول وهو تأثير النفقات الداخلية بكل أشكالها على عرض النقود، على البنك المركزي في هذه الحالة اختيار السياسة النقدية التي من خلالها يتحقق الاستقرار النقدي. والتدفقات المالية الكبيرة تؤدي إلى زيادة كبيرة في الكتلة النقدية والتي تتكون من متغيرين كما سبق:

$$M_2 = DC + IR$$

بالتالي فغن مستوى الكتلة (M_2) يعتمد من جهة:

- على المتوفر من الأصول الأجنبية الناتجة من التصدير أو من خلال تدفق القروض والاستثمارات إلى الاقتصاد الوطني.
 - وتعتمد من جهة أخرى على حجم الائتمان المحلي.
- تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى: ¹ النمو بشرط التحكم في التضخم، وهذه التدفقات ستؤدي بالضرورة إلى تسريع التضخم من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت سياسة سعر الصرف الثابت تؤدي إلى إتباع سياسة نقدية مستقلة فإن هذه الاستقلالية سيتم انتهاكها عن طريق تأثير التدفقات على عرض النقود، لذلك فإن أية سياسة نقدية مستقلة تستدعي بالإضافة إلى إتباع سعر الصرف الثابت، مراقبة حركة رأس المال، وأن عدم استقلالية السياسة النقدية سيؤدي في حالة توليد التدفقات المالية إلى آثار تضخمية وعجز في الميزانية، إلى أن تطلب الحكومة من البنك المركزي تمويل هذا العجز. تنثير التدفقات الرأس مالية العديد من الانشغالات بالنسبة لصانعي السياسة النقدية في الكثير من الدول وهذا بالنسبة لكل من: ²
- الإدارة الاقتصادية الكلية.
 - إدارة القطاع المالي:

على المستوى الاقتصادي الكلي فإن الشاغل الرئيسي هو كيفية التعامل مع آثار تدفقات الرأس المالية الكبيرة لمفاجئة وإمكانية نشوء تدفقات خارجية مفاجئة بالمثل في صورة تقلبات حقيقية في سعر الصرف أو التبعات النقدية للتغيرات الكبيرة في مستويات الاحتياطي وقد دعا بعض الاقتصاديون إلى فرض ضريبة لوقف تدفقات المضاربة قصيرة الأجل أو تدابير أخرى لمعارضة لأثر التوسعي على

1 - علي توفيق الصادق، وليد عدنان الكردي، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد السادس من 2-5 مايو 2000، دمشق، الجمهورية العربية السورية. متوفر على الموقع <http://www.AMF.org.ae/>

2 - مسعود أحمد، سودارشان غوبتو، (الاستثمار بالحافطة وتدفعه إلى البلدان النامية)، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 30، مارس 1993، ص: 12.

لمعروض النقدي، ويحذر آخرون من القيام بأي إجراء قد يحبط أيضا المستثمرين الصادقين، وقد كان الاتجاه لعام لصناع السياسة في البلدان التي تلقت تدفقات كبيرة من هذا النوع هو اعتبار هذه التدفقات مؤقتة، ونتيجة لذلك حاولت هذه البلدان أن تحد من مدى الارتفاع الحقيقي في الأسعار بالتدخل في سوق النقد الأجنبي أو تعقيم جزء من هذه التدفقات بإصدار دين داخلي.

أما على مستوى القطاع المالي فإن إحدى القضايا الهامة هي ما إذا كان السماح بدخول المستثمرين الأجانب إلى أسواق أسهم رأس المال الصغيرة قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة (زيادة مصطنعة في الرسملة السوقية نتيجة لزيادة حادة في أسعار أسهم شركات قليلة يتجر فيها دوليا في أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية).

كما أن صناع السياسة يشعرون بالقلق بشأن الاضطرابات المحتملة التي قد يتسبب فيها انسحاب متهور لاحق يقدم عليه المستثمرون الأجانب لأسباب تخرج عن سيطرة البلد المضيف.

إن هيكل التدفقات التي تدخل أي دولة من الأفضل أن لا تولد الدين وأن تذهب إلى استثمارات في قطاعات تدخل في التجارة الخارجية، ويتطلب ذلك صياغة إستراتيجية للديون والتدفقات المالية بحيث تستجيب هذه الأخيرة للعجز في الحساب الجاري، وقد لا يحصل ذلك في ظل التحري الغير مدروس والغير متدرج، حيث تستجيب التدفقات إلى حركة الفائدة حصرا وبالتالي تتحرك بمعزل عن العجز في الحساب الجاري مما يفقدها صفتها التنموية وعندما لا تذهب هذه التدفقات نحو التنمية فإنها لا تساهم في توفير الأموال لكافية لخدمة الدين، كما أن القدرة على خدمة الدين لا يمكن أن تستمر إلا إذا تمتع البلد بقدر معين من النمو وعندما لا يتمكن البلد من ربط التدفقات المالية بالعجز، فإن هذا لعجز سيستمر مما يؤدي إلى ضعف العملة الوطنية وبالتالي انهيارها واستفحال أزمة الدين، وفيما يتعلق باستخدام واستغلال التدفقات فإن التحرير المبرمج لرأس المال قد يؤدي إلى استخدام هذه الموارد، بشكل أساسي في الأوراق المالية ويؤدي ذلك إلى التعمق المالي، أي تكوين الادخار بأشكال غير تقليدية ولكن قد لا يخدم بالضرورة عملية النمو المحلية والتطور الاجتماعي ضمن الإستراتيجية التي تتفق عليها الدولة مع القطاع الخاص، وتوجيه تدفقات رأس المال نحو القطاعات التي تطور الصادرات سيخدم بالضرورة عملية النمو وإن أدى ذلك إلى نشوء مشكلة دين فإنه سيوفر موارد لخدمة هذا الدين، ولهذا فإن الموارد الداخلية الاقتصادية يجب أن تستخدم بشكل منتج أي أن تكون منسجمة مع الاقتصاد الحقيقي متمثلا في الحساب الجاري.

تؤثر التدفقات الخارجية على الوضع النقدية المحلية من خلال القنوات:

- عند دخول المستثمرين الأجانب يحتاجون إلى تحويل عملاتهم إلى العملة المحلية، وإذا لم توجه هذه لأموال إلى الإنتاج فربما تساهم في التضخم.

-تؤثر القروض الأجنبية على الوضع النقدي من عدة أوجه، فإذا تم تحويل هذه القروض إلى العملة المحلية فأيضاً يتوقف هذا التمويل على مقدار ما يوجه من هذه الأموال إلى الاقتصاد الحقيقي، ومن جهة أخرى عند وقوع الدولة في مشكلة دين، فإنها تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها ولهذا الإجراء آثار سلبية كثيرة خاصة على التضخم وهذا ما يهملنا هنا باعتبار الجزائر لم تتلق تدفقات استثمارية كبيرة وإنما التدفقات التي دخلت إلى الاقتصاد الوطني كله قروض تقريباً.

تأثير تدفقات هذه القروض على الوضع النقدي يظهر من جوانب عديدة منها أنه في حالة تخفيض العملة فإن ذلك يؤدي إلى تضخيم القروض الأجنبية مقيمة بالعملة المحلية. لقد طبقت الجزائر التخفيض بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قراراً بتخفيض الدينار بـ: ¹
 - نسبة التخفيض الأولى ب 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دج للدولار الواحد، لقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994.
 - نسبة التخفيض الثانية لم تتعدى 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض بنسبة 40.17% وأصبح سعر صرف الدولار الواحد 36 دج.

والجدول التالي يبين تطور سعر الصرف خلال الفترة 1991-1995 ومقدار الندهور وكذا تضخم خدمة الدين مقومة بالعملة المحلية:

جدول رقم (22): خدمة الدين بعد تخفيض الدينار (1991-1995)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995
سعر الصرف دج/\$ أمريكي	17.7	21.8	22.5	36	47.6
خدمة الدين (10 ⁹ \$ أمريكي)	9.51	9.28	9.05	4.52	4.24
خدمة الدين (10 ⁹ دج)	168.32	202.30	203.62	162.7	201.82

المصدر: - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 214، 218.

- المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر

1998، ص 43.

- موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت. <http://www.Finances-algeria.org/>

من الجدول نلاحظ كيف يؤدي التخفيض إلى زيادة حجم خدمة الديون مقوما بالعملة المحلية فبين سنة 1991-1995 انخفضت خدمة الدين إلى أكثر من النصف مقومة بالعملة الأجنبية (الدولار)

1 - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 218.

وهذا راجع إلى إعادة جدولة الديون ابتداء من سنة 1994 إلى أن حجم خدمة الدين مقومة بالعملة المحلية كان مرتفعاً نتيجة عمليات التخفيض المتتالية للدينار.

النقدية الداخلية من جهة أخرى، ويبقى تخفيض العملة في حالة الاقتصاد الوطني يعمل في اتجاه واحد، فالهدف من التخفيض هو زيادة تنافسية الصادرات وتخفيض للواردات، إلا أن حالة الاقتصاد الجزائري خاصة، حيث نجد أن الصادرات نسبة كبيرة منها محروقات ولمعروف أن المحروقات مقومة في السوق العالمية بالدولار\$ الأمريكي وبالتالي فإن مفعول تخفيض في جانب الصادرات ضعيف جداً، أما بالنسبة للواردات ولكن قبل أن تحكم على هذا الانخفاض في الواردات إيجابي أو سلبي يجب أن تعلم أن الواردات انخفضت، فالصناعات المحلية تحتاج إلى تجهيزات ومواد وسيطة من الخارج وبالتالي يجب أن تكون هناك سياسة لحماية هذه المستوردات من أثر التخفيض وهذا عن طريق الدعم مثلاً.

يمكن القول أن التغيرات التي تحدث في حساب رأس لمال في ميزان المدفوعات الجزائري والمتمثلة في تراكم المديونية، تؤثر على الاستقرار النقدي من خلال تخفيض قيمة العملة.

القناة الثانية التي ينتقل منها خلل حساب رأس المال إلى الوضع النقدي، وهي:¹

التضخم الذي ينتج عادة عن تحويل الدين إلى استثمارات محلية، وذلك بسبب لجوء البلد المدين إلى إصدار جديد للنقد وهذه الحالة لا تخص كثيراً الاقتصاد الجزائري باعتبار تواضع التجربة الجزائرية في تحويل ديونها إلى استثمارات.

المطلب الثالث - السياسة النقدية ونظام الصرف: يشكل اختيار نظام الصرف (المقوم،

الثابت أو نظام يجمع بين الاثنين) مشكلة لأي اقتصاد، نظراً للانفتاح الذي تعرفه الاقتصاديات الحديثة لأي دولة لا يمكن أن تعزل نفسها عن الاضطرابات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي نظراً للتكامل والاندماج المتزايد ويلعب نظام الصرف الذي تختاره الدولة دوراً في لتقليل من آثار الصدمات الخارجية ويمكن التساؤل عن نظام سعر الصرف المناسب ودور السياسة النقدية في ذلك.

قبل البحث في هذا الأشكال تجدر الإشارة أن هناك حقيقة يجب عدم التغاضي عنها أو إهمالها عند مناقشة هذا الموضوع وهي أن النقد رمز للسلطة وقوة اقتصاد البلاد وكل تغير في قيمة النقد، أو تخفيضاً في قيمته يبقى في نظر الجمهور علامة ضعف ولهذا يبقى اختيار نظام الصرف عاملاً أساسياً

1 - عبد الكريم يحي بويقات، فيصل بوطيبة، إشكالية تحويل الدين الخارجي، ملتقى العولمة المالية وفرص اندماج

الجزائر، غابة ديسمبر 2004.

لتحديد إستراتيجية اقتصادية ومالية، فنظام الصرف يسعى لتحديد المستوى الجيد للتبادل النقدي، وهذا المستوى يترتب على نقطتين¹:

- الاحتياطي من الصرف.
- الأهداف المراد تحقيقها.

1- الاحتياطي من الصرف: عندما يكون في حوزة السلطات قدر مهم من احتياطيات العملات وقدر كبير على الاستدانة في الأسواق الدولية يمكن لها أن تدافع عن تعادل عملاتها بتخصيص جزء من هذه الاحتياطيات أو من القروض لهذا الغرض، أي لمواجهة عدم التوازن المدفوعات الخارجية. لكن يبقى هذا التصور بمجريات الأمور، لأن الحفاظ على مستوى تعادل النقد مقارنة بالعملات الأخرى في سوق لصرف يرتكز على قوة الإنتاج في البلاد أي على مستوى الأسعار الداخلية، وهكذا يجب أن يكون تعادل النقد يمثل المستوى المتوسط للأسعار، ولكن ليس كل الأسعار المهم معرفة أسعار الصادرات والواردات حتى تتمكن من حساب تعديلات في سعر الصرف يوميا بشكل يتماشى مع توقعات تطور الأسعار، وهذا ما يشكل الصعوبة في الأمر إن المؤسسات الإحصائية حتى يومنا هذا لا يمكنها تقديم هذا في الوقت الضروري وبالذقة اللازمة.

2- الأهداف المراد تحقيقها: على المدى المتوسط: بوجد إجماع على أن الهدف الرئيسي للسلطات النقدية في مجال المدفوعات الخارجية يبقى بسيطا ووحيداً: هو تحقيق والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات (أي على توازن الميزان التجاري والحركات العادية والهيكلية لرأس المال). تعادل العملة أو سعر الصرف يجب أن يكون بقدر يحقق هذا التوازن حتى لا يلحق بالبلاد خسارة أو تراكم غير مبرر لاحتياطيات الصرف.

على المدى القصير: على السلطات النقدية الاختيار بين عملة قوية وعملة ضعيفة لأن توازن المدفوعات الخارجية يمكن تحقيقه حتى عند صعر صرف مرتفع، هذا يعني أن أسعار السلع المباعة في الخارج هي نسبيا مرتفعة وهذا راجع لإحدى الأسباب:

- انكماش حجم النشاط الاقتصادي الداخلي.
- انخفاض حجم الواردات.
- دخول رؤوس الأموال الخارجية مشجعة بأسعار الفائدة المرتفعة اصطناعيا.

إن ارتفاع سعر الصرف نسبيا عن قدره الحقيقي يساعد على التقليل من سرعة التضخم فهو يجعل الواردات قليلة الثمن (مع سياسة نقدية صارمة)، مما يمكن من تكوين ادخارات لتمويل

1 - بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،

الجزائر، 2005، ص ص: 154-159.

الاستثمار، فظهور مؤسسات بمنتجات قوية وجديدة يمثل الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ بمكانة البلاد في ميدان التنافس الدولي، فدخل الاقتصاد إلى الأسواق الدولية بسلع جديدة يمكن من إعادة توازن المدفوعات في المدى القصير والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

إضافة إلى ما سبق ينبغي عند مناقشة السياسة النقدية ونظام الصرف، معرفة درجة التكامل بين الأسواق المحلية والدولية، وفي هذا المجال هناك رأي شائع يقول أنه عندما تكون الأسواق المالية المحلية والدولية شديدة التكامل فإن السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف لا يمكن أن تختار كل على حدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:¹

1) ترتيبات سعر الصرف يمكن أن توصف بقاعدة تدخل في سوق الصرف الأجنبي، تحديد مدى مشتريات أو مبيعات السلطات من الصرف الأجنبي (مقابل النقود المحلية) استجابة لابتعاد سعر الصرف عن أي مستوى تريد السلطات الحفاظ عليه مع الوقت.

2) أن السياسة النقدية تجري خلال عمليات السوق المفتوحة (أي شراء البنك المركزي للأوراق المالية المحلية) مما يغير العنصر المحلي في النقود الأساسية (أي العملة زائدا احتياطات البنوك)، وعندئذ فإذا كانت الأصول المحلية والأجنبية بدائل كاملة لبعضها البعض، وسياسة سعر الفائدة صحيحة، فإن سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية يصبحان شيئا واحدا، لأن كليهما تعمل من خلال تأثيرها على القاعدة النقدية المحلية، وفي ظل هذا الوضع سيتوقف اختيار قاعدة التدخل في سوق الصرف الأجنبي (أو بالمثل قاعدة عرض النقود) على طبيعة الصدمات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاقتصاد، وأوجه الجمود الهيكلية في الاقتصاد، والفوارق بين المعلومات المتاحة للسلطات والقطاع الخاص، وحجم البلد ودرجة تكامل الأسواق السلعية والمالية المحلية مع أسواق بقية العالم.

اعتبرت صدمات الاقتصاد محددات بالغة الأهمية لترتيبات سعر الصرف المثلى وعادة ما توصف الصدمات إما أنها حقيقية أو نقدية وعلى سبيل المثال تؤثر الصدمات الحقيقية على قدرة الاقتصاد على الإنتاج (الصدمات الإنتاجية) أو شرط التبادل التي يتعرض لها الاقتصاد الدولي، أما الصدمات النقدية (وعلى سبيل المثال التحولات غير المتوقعة في الطلب على النقود) فتؤثر على الطلب على النقود أو عرضها.

إضافة إلى ما سبق فإن هدف السلطات في أي اقتصاد هو تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وتلعب السياسة النقدية دورا مهما وفعالا في هذا المجال، ومن خلال معرفة التكاليف التي تتحملها

1 - دونالد ج. ماتيسون، (ترتيبات سعر الصرف والسياسة النقدية)، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 26،

العدد 01، مارس 1989، ص ص: 21-22.

السلطات جراء تقلبات سعر الصرف والضغوطات المختلفة التي يتعرض لها نتيجة الصدمات المختلفة يظهر دور السياسة النقدية، وفي ما يلي أهم الآثار الناجمة عن عدم استقرار أسعار الصرف:¹

- يؤدي تغير سعر الصرف إلى تحول في الموارد له تكاليف كبيرة، فنظرا للجمود القائم في أسواق السلع والعمل، فإن مثل هذه التحولات غالبا ما تؤدي إلى بطالة، كما أنها قد تؤدي إلى خسارة دائمة في الموارد، تتمثل في التخلص من بعض المعدات الرأسمالية أو إجبار بعض العمال على التقاعد المبكر.

- يؤدي التحول في الموارد الناتج عن تقلبات سعر الصرف إلى تكتل في الطاقات الإنتاجية بعيدا عن قطاع السلع القابلة للتجارة لكونها الأكثر تأثرا بتلك التقلبات، وقد يكون نتيجة ذلك بطء نمو التجارة الخارجية، وضعف المناخ التنافسي وتقليل حوافز النمو والإنتاج بشكل يصعب قياسه.

- يؤدي ازدياد الشك في أوضاع وتطورات سعر الصرف لدى المستثمرين في ذاته إلى انخفاض مقدرات المدخرات المحولة فيما بين الدول، كما أن هذه الشكوك يمكن أن تحدث تجزؤ لأسواق رأس المال الدولية، بحيث لا تستغل تماما الميزة المقارنة لكل من هذه أسواق من حيث أنواع المعاملات المختلفة وآجال الاستحقاق المتفاوتة.

- عدم الاستقرار في أسعار الصرف يشكل عائقا للسلطات لتحقيق ظروف اقتصادية مستقرة، وفي هذه الحالة تجد السلطات نفسها أمام خيارين كلاهما مكلف:

- إما أن تقبل التغيرات في سعر صرفها وما ينتج عنه من آثار على تكاليفها وأسعارها الداخلية.

- أو أن تغير سياستها النقدية لمواجهة الأمر المستجد.

إجمالا لما سبق يمكن القول أن اختيار نظام الصرف يعتمد على الظروف الداخلية والخارجية للاقتصاد، وتتعلق الظروف الخارجية أساسا بوضعية الحسابات الخارجية، أما الظروف الداخلية فتتعلق بمدى التنوع داخل الاقتصاد وطبيعة الاختلالات الهيكلية في الداخل ونوع الأدوات التي تمارس بها السياسة النقدية.

في الجزائر ونظرا للاعتماد الكبير على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95%، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات سنة 1986 وكانت النتيجة ظهور عجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات وهذا ما دفع بالسلطات إلى إتباع سياسة نشطة لسعر الصرف، تضمنت خفض قيمة الدينار بنسبة 31% بين 1986 و 1988 ومع ذلك ونظرا لأن تخصيص اعتمادات النقد الأجنبي يخضع لقيود لا حصر لها، أمام

الطلب المتزايد على النقد الأجنبي في السوق غير الرسمية مؤديا بذلك إلى رفع علاوة الصرف في السوق الموازية إلى حوالي خمسة أضعاف، وقد تمت عملية تعديل سعر الصرف وفقا للطرق التالية:¹

- الانزلاق التدريجي.
 - التخفيض الصريح.
 - تقنين التسعير "FIXING SESSION".
 - سوق الصرف ما بين البنوك.
- بالنسبة للمرحلة الأولى والمتمثلة في إجراء انزلاق تدريجي ومراقب خلال الفترة 1987-1991 والجدول التالي يوضح انخفاض سعر الصرف خلال هذه الفترة.
- جدول رقم(23): تطور سعر الصرف: 1987-1991

(دج/\$ أمريكي)

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991
سعر الصرف	4.8	5.9	7.6	9.00	18.5

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق، ص 43.

نلاحظ الانخفاض الكبير الدينار خلال هذه الفترة ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب، منها: حجم المديونية الخارجية، تدهور صادرات المحروقات، الإصلاحات المالية والنقدية منذ 1986 حتى قانون النقد والقرض سنة 1990.

أما بالنسبة للتخفيض الذي تم تطبيقه بقرار من مجلس النقد والقرض سنة 1991 يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% ليصل إلى 22.5 دينار/\$ أمريكي سنة 1992 هذا ومع حلول سبتمبر 1994 تم اعتماد تقنية جديدة لتحديد سعر الصرف والمتمثلة في "FIXING SESSION"، وخلال هذه المرحلة أصبح سعر الصرف مرنا، وقد شكلت عملية تطبيق هذه التقنية مرحلة انتقالية وتجريبية تمرينا للبنوك بما فيها البنك المركزي، ومهلة لإعداد التنظيمات والإجراءات وكذلك الموارد البشرية الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات سوق الصرف، حيث تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإقامة سوق صرف ما بين البنوك أواخر 1995 وهو ما شكل أحد أهداف برنامج التعديل الهيكلي.

داخل سوق الصرف يسير سعر صرف الدينار وهذا منذ جانفي 1996 وفق نظام يسمى "نظام عائم موجه"، ونظرا للقدرات الاقتصادية للجزائر يمكن تبرير هذا النظام نظرا لعدة أسباب منها:

1 - صالح عبد القادر، السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي - تجربة الجزائر -

،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، 1998-1999، ص: 149.

- للجزائر مورد واحد تقريبا للعملة الصعبة وهو المحروقات إذ يمثل ما لا يقل عن 95% من مصادر العملة الصعبة.

- الواردات الجزائرية معظمها واردات ضرورية: وخاصة الواردات الرأسمالية لذلك يجب توفر العملة الصعبة لتفادي الوقوع في العجز.

- التراجع الإيجابي لحجم القروض الخارجية والذي يساهم في توفير قدر مهم من العملة الصعبة يمكن استغلاله.

حسب المختصين فإن هذا التسيير الموجه لسعر الصرف يمارس بشكل تقديري تماما، سيما أنه لم يتم الإعلان مسبقا عن توجيهه وبالتالي لا يتوفر الأعوان الاقتصاديون على أية مقروئية، فيما يتعلق بسلوك سعر صرف الدينار، وهذا دون اتخاذ الإجراءات الضرورية لتغطية مخاطر الصرف في غياب سوق على أجل وهذا لاتخاذ قرارات صائبة وبتخصيص أمثل لمواردهم.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد مرور ما يزيد عن (09) سنوات من تأسيس هذه السوق وهي لا تزال تحت المراقبة الكاملة للبنك المركزي مع شبك على أجل غير مفتوح.

فيما يتعلق بأخطار الصرف لم يطرح في نظام الصرف الجزائري إلا مع الشروع في مسار تأسيس اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وأسعار الصرف المتولدة عنها، وبالتالي لا بد من تغطية هذه الأخطار خاصة مع دخول عدد متزايد من المتعاملين الخواص، وبالفعل تم وضع آلية للصرف الآجل من طرف بنك الجزائر منذ أوت 1991 للسماح للمتعاملين الاقتصاديين بحماية أنفسهم من أخطار الصرف، وسرعان ما تم إلغاء هذه الآلية في أفريل 1994 على إثر تطبيق برنامج التثبيت، في الحقيقة لم يكن لهذه الآلية أن تدوم لفترة أطول وذلك لسببين أساسيين: ¹

- سبب ذو طابع ظرفي متمثل في العجز الحاد لوسائل الدفع الدولية الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينات والذي أدى بالبنك المركزي باتخاذ القرار الذي يلزم المستوردين (العموميين والخواص) على البحث عن تلقائيا عن التمويلات الخارجية.

- سبب متعلق بالصرامة، نظرا لغياب سوق الصرف المشتركة بين البنوك.

بقي الحال إلى غاية الصدمة التي أثارها الارتفاع المفاجئ للأورو وانخفاض قيمة الدينار (مقابل هذه العملة الصعبة) حيث قام المتعاملون الاقتصاديون بتقديم طلب افتتاح شبك للصرف الآجل، فقد نظم نادي المقاولين والصناعيين لمتيجة بتاريخ 07-12-2003 يوم دراسي حول موضوع "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتغطية من أخطار تقلبات الصرف" الذي أدى على مطالبة السلطات

1 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 71.

المؤهلة (بنك الجزائر، وزارة المالية) بفتح شبك للصرف الآجل قصد السماح لهم بالتغطية من أخطار الصرف.

إضافة إلى ضرورة فتح سوق للصرف الآجل، هناك بعض الاستنتاجات المفيدة بالنسبة لنظام الصرف الجزائري:

- نظرا للصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري والتي في مجملها صدمات حقيقية نتيجة تقلبات أسعار النفط المتذبذبة، والاعتماد الاقتصادي الكبير على دخل المحروقات.
- فيما يخص نظام الصرف المتبع "التقويم الموجه" يعتبر مناسب نظرا لطبيعة الصدمات الحقيقية للاقتصاد الجزائري والتي لها مصدر وحيد، والجدول التالي يوضح استقرار سعر الصرف بالتوازي مع الانتعاش الذي تعرفه صادرات المحروقات:

جدول رقم (24): تطورات سعر الصرف والصادرات (1994-2004)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر الصرف (دج/\$ أمريكي)	35.09	47.68	54.77	57.73	58.74	66.64	75.29	77.26	79.69	77.37	72.06
الصادرات (\$ ¹⁰ أمريكي)	8.6	9.73	12.59	13.21	9.66	12.04	21.10	18.52	18.09	23.97	-

المصدر: موقع وزارة المالية على الانترنت: <http://www.Finances-algeria.org/>.

- من خلال الجدول نلاحظ العلاقة بين سعر صرف الدينار مع الدولار وصادرات المحروقات، ونلاحظ مدى تبعية سعر الصرف الدينار/\$ أمريكي لتطور هذه الصادرات، إلا أنه بالمقابل هناك تدهور بالنسبة لسعر صرف الدينار مع الأورو وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (25): تطور سعر الأورو_الدينار (2002-2005)

الوحدة: دج/أورو

السنوات	2002	2003	2004	2005
سعر الصرف	75.43	87.47	89.13	95.23

المصدر: موقع وزارة المالية على الانترنت: <http://www.Finances-algeria.org/>.

هنا تظهر إشكالية أخرى وهي الروابط المالية والتجارية التي تربط الاقتصاد الجزائري خاصة في جانب الواردات، ويمكن القول باختصار أنه لتخفيف الأضرار المالية لهذه المشكلة يجب تحديد

أسعار الغاز والبتروال بالأورو وان تكون المدفوعات بالأورو أيضا وكذا تكوين الاحتياطيات الدولية بالأورو أيضا، وهذا أمر مستبعد لعدة أسباب يتطلب مناقشتها حثا خاصا.

- إن نظام الصرف سابق الذكر الذي تتبعه الجزائر حقق هدف استقرار سعر الصرف خاصة مع الفسحة المالية منذ سنة 2002. إلا أنه يجب اخذ بعين الاعتبار المشاكل الداخلية التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني، وضرورة انتعاش الاقتصاد وتطوير الصناعة وتنويع الصادرات، لذلك يمكن اقتراح نظام آخر يعرف بـ "التقويم الموجه مع إضافات" وهو نظام ساهم في استهداف التضخم مع البنوك المركزية المستقلة، مع التدخل في أسواق الصرف لمقابلة أزمات الصرف المؤقتة، وهو نظام إبلاغ شامل للمحافظة على مستوى الديون الخارجية وانكشافها فيما يتعلق بالعملة الأجنبية وربما إستراتيجية لفتح الأسواق المالية الداخلية لتدفقات رأس المال الخارجي.

المبحث الثاني- العلاقة بين التوازنات الخارجية والتوازنات

الداخلية:

نظرا للتغيرات التي تتعرض لها الحسابات الخارجية، وانعكاساتها على الوضعية الاقتصادية الداخلية، صيغت العديد من النماذج لتوضيح اثر هذه التغيرات واقتراح سياسات للتعامل معها، وفي ما يلي نتناول المدخل النقدي لميزان المدفوعات في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيتناول التوازنات الخارجية والتنمية الاقتصادية، أما المطلب الثالث فيتعرض إلى آثار تراكم احتياطيات الصرف.

المطلب الأول- المدخل النقدي لميزان المدفوعات: يعتبر المدخل النقدي لميزان

المدفوعات أحد الثلاثة مداخل المتعلقة بنظرية تسوية ميزان المدفوعات يرتبط المدخل الثاني بمدخل المرونة بينما يرتبط الأخير بمفهوم الإنفاق هذه المداخل الثلاثة تطرح الأطر النظرية المختلفة للمشاكل المتعلقة بتسوية ميزان المدفوعات فهي من ناحية تطرح المفاهيم المختلفة لهذه النظريات ومن الناحية الأخرى تقدم وتقتراح الحلول لمشاكلها من منطلق مفاهيم تلك لنظريات.

1- الجانب النظري للمدخل النقدي لميزان المدفوعات: يتعلق المدخل النقدي لمفهوم ميزان المدفوعات بناحية الميزان الكلي (الحساب الجاري وحساب رأس المال)، والذي يعني أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يساوي التغير في مستوى الاحتياطيات العالمية وفي هذا الإطار فإن هذا المفهوم يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يأتي نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب في كمية النقود وبأن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية، ومنه فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق

التسويات النقدية أضف إلى ذلك فإن السياسات المتعلقة بتسوية مشاكل ميزان المدفوعات من الممكن إنجاحها عن طريق إزالة الاختلال بين العرض والطلب في كمية النقود.¹

يقول هاري جوهنسون في هذا المجال "هدف المدخل النقدي لميزان المدفوعات هو تطوير نظرية لميزان المدفوعات تأسس على كون ميزان المدفوعات عبارة عن ظاهرة نقدية وسط اقتصاد دولي نقدي ويتطلب تحليل نقدي"²، ويضيف بأن "كل اختلال في ميزان المدفوعات هو نقدي في جوهره"³.

يقول ALAIN. SAMUELSON في هذا المجال "يعتبر الرصيد الخارجي موضع توازن العرض والطلب النقدي، الطلب النقدي (Md^*) يتم تلبيته عن طريق القروض الداخلية (D) والديون الخارجية (R) وينتج فائض داخلي عند طلب نقدي داخلي فائض يغطي هذا الأخير في اقتصاد مفتوح بدخول رؤوس أموال خارجية أما في الحالة المعاكسة عجز خارجي ينتج عند عرض نقدي داخلي فائض يتلخص الأعوان الاقتصاديون من هذا الفائض بتوجيهه إلى الخارج. التدفقات النقدية الناتجة عن الرصيد الخارجي تسمح بتعديل المدفوعات النقدية الحقيقية في مستواه المطلوب"⁴.

ليكن (B) الرصيد الخارجي الذي يقوم بتعديل عرض النقود (M_0) والطلب على النقود (Md^*)

$$B = f(Md - M_0)^5$$

إذا كان:

ميزان المدفوعات فائض: $B > 0 \Leftrightarrow Md - M_0 > 0$ (فائض في الطلب النقدي).

ميزان المدفوعات في حالة عجز $B < 0 \Leftrightarrow Md - M_0 < 0$ (فائض في العرض النقدي).

الديون الخارجية الصافية (R) تعتبر تدفقا لدينا:

$$B = \Delta R$$

يكون التوازن إذن:

$$M_0 = Md^* = R + D$$

$$R = Md^* - D$$

1 - حامد بشير باشري، (رؤية نقدية لنظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات)، مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر

2002 - المتوفر على الموقع: <http://www.bankofsoudane.org>

2- - ANNE O. KRUEGER, La détermination des taux de change, préface de Henri

Bourguinat, economica, paris, 1985. PP: 45- 46.

3- ALAIN SAMUELSON, économie monétaire internationale, mementos, dalloz, paris, 1986, p167.

4 - ALAIN SAMUELSON, économie monétaire internationale, Ibid, pp 167.

5 - ALAIN SAMUELSON, économie monétaire internationale, Ibid, pp: 167-168.

$$B = \Delta R = \Delta Md - \Delta D$$

رصيد ميزان المدفوعات يساوي التغير الصافي للقروض على الخارج. يمكن القول بأن النموذج ينطلق من مقارنة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي ويسمح النموذج بحساب مبلغ القروض الملائم لهدف محدد من مستوى الاحتياطات الخارجية، وهذا باعتبار ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان ومن هنا تؤدي السياسة النقدية دورا رئيسيا في سياسة إدارة الطلب لكلي من خلال الأسلوب النقدي لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.

لقد وضع هاهن (HAHN 1977) نموذج للمدخل النقدي لميزان المدفوعات وذلك بعد مراجعته وتطويره لنموذج (فرنكل وجونسون) وترتكز أهم افتراضات هذا النموذج على:¹

- ثبات أسعار الصرف في الاقتصاد.
- التوازن في العملة المتاحة في الاقتصاد لفترة طويلة.
- التغير في عرض النقود لا يؤثر على التغيرات الحقيقية في الاقتصاد.
- تقارب مستوى الأسعار وسعر الفائدة المحلية مع المستوى العالمي في المدى البعيد نسبة للاستعاضة الكبيرة في المرونة بين البضائع في حركة التجارة العالمية والتحرك الكبير في رؤوس الأموال العالمية.
- التغيرات في عرض النقود تأتي نتيجة للتغيرات في مستوى الاحتياطي النقدي الأجنبي والذي لم يصاحبه أي تحييد من قبل السلطات النقدية.

المعادلة التالية تعكس الطلب المتوقع على البضائع كما وضحتها (ثيروال) (THIRWAL):

$$X_g = A - Y + B \dots \dots \dots (1)$$

أما تفسير رموزها كالآتي A: تمثل مجموع الإنفاق في الاقتصاد، Y: تمثل الدخل، B: تمثل ميزان المدفوعات بالنظر إلى قانون والراس (WALRAS LAW) والذي يفترض أن الأصول في الاقتصاد هي فقط النقود وباعتبار أن الطلب المتزايد على النقود يرمز إليه ب (X_m) والمصحوب بفائض في ميزان المدفوعات سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود عن طريق تراكم الاحتياطي النقدي الأجنبي وذلك بافتراض أن ليس هناك تحييد من قبل السلطات النقدية وذلك لعدم استعمال عمليات السوق المفتوحة وبيع السندات الحكومية وهذا ما جاء في فرضية (فرنكل وجونسون) المشار إليها سابقا، هذه الافتراضات تقودنا إلى المعادلة التالية:

1 - حامد بشير باشري، (رؤية نقدية لنظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات)، مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر

$$0=B+X_m-X_g.....(2)$$

بافتراض أن X_g الطلب على البضائع يساوي الصفر، فإن B سوف تساوي، X_m والذي يعني أن فائض ميزان المدفوعات يدل على الطلب المتزايد على النقود وفي نفس الوقت فإن العجز في ميزان المدفوعات يدل على العرض المتزايد للنقود والذي بدوره يؤكد اشتراط التوازن والقاضي بأن الزيادة في الطلب أو العرض للنقود هو نتيجة للفرق بين الطلب (بافتراض استقرار دالة الدخل) والعرض للنقود المحلية.

هذا التعريف للعرض والطلب لنقود في شكل مخزون (stock) يمكن توضيحه في المعادلة

التالية:

$$K(y)-M=X_m.....(3)$$

الرمزان (X_m) و (Y) كما هما في المعادلتين (1) و (2). الرمز (M) يوضح مكون عرض النقود والمحدد داخليا من قبل السلطات النقدية، إن هذه المعادلة تقودنا إلى الافتراض السابق والذي يفترض عدم التحديد (no sterilization) من قبل السلطات النقدية عن طريق عمليات السوق المفتوح، ففي هذه الحالة فإن عرض النقود سوف يزيد وبالتالي فإن الطلب المتزايد للنقود سيقبل وعليه فإن الفائض في ميزان المدفوعات سوف يصبح صفرا، إضافة إلى ذلك فإن الزيادة في عرض النقود والمصاحب للعجز في ميزان المدفوعات، سوف يؤدي إلى الانخفاض في مستوى عرض النقود وإلى الانخفاض في مستوى عرض الاحتياطي العالمي نتيجة العجز في ميزان المدفوعات إضافة للتدفقات الخارجية للاحتياطيات الأجنبية عليه فإن التغيرات في الاحتياطيات النقدية إذا لم يصاحبها التحديد من قبل السلطات النقدية قد يعكس ظاهرة مؤقتة في اختلال المخزون في سوق النقد (العرض والطلب) والذي يمكن تصحيحه ذاتيا بالتتابع النقدية. هنا نلاحظ أن "جونسون" افترض أن التدفقات النقدية والمرتبطة بالفائض أو العجز غير المحايد من قبل السلطات النقدية لها تأثيراتها الواضحة على عرض النقود المحلي في فترة معينة.

بتوسيع النموذج إلى أكثر من بند واحد للأصول (النقود) كما سبقت الإشارة إلى ذلك في

المعادلة (2) وبتطوير هذه المعادلة بإضافة الطلب على السندات (X_b) نصل إلى المعادلة التالية:

$$X_b+B+Y_m-X_g=0(4)$$

وبافتراض أن $X_g=Y_m=0$ فإن $B=X_b$

الذي يعني أن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الطلب على السندات وبأن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة العرض في السندات وفي هذه الحالة فإن الفائض يتطلب خروج رؤوس الأموال وبالتالي عدم الحاجة إلى تخفيض مستوى الاحتياطيات الأجنبية هذا وفي كلتا الحالتين فإن التسويات مع القائمة لا تتطلب أي تغييرات في الأرصدة النقدية.

المعادلة (2) توضح أيضا أن الاختلال في ميزان المدفوعات قد يعكس عدم التوازن في سوق رأس المال والذي يتوافق كليا مع التوازن في سوق النقود وذلك في حالة التوقع. هذه المعادلة توضح أيضا أن بيع السندات ربما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات (زيادة العرض في السندات والذي يمكن تمويله عن طريق تدفقات رأس المال (إلى الداخل) نسبة لارتفاع سعر الفائدة المتوقع.

إن الافتراض الرئيسي للمدخل النقدي يتمثل في فرضية استقرار الطلب على النقود، هذه الفرضية تجعل من الصعب التنبؤ بشأن ميزان المدفوعات من منطلق أحادي وهو التغيرات في عرض النقود لربما تؤدي إلى الزيادة في الطلب على النقود خاصة في جانب العملات الأجنبية (في حالة انخفاض مستوى الاحتياطيات الأجنبية) أما الانخفاض في عرض النقود فقد يؤدي إلى عدم إمكانية تخزين النقود، أضف إلى ذلك فقد أثبتت التجارب العملية أن هناك عدم استقرار في دالة الطلب على النقود والمكونات العامة لدالة الطلب الكلي ولذلك من الصعب تمييز أو تفصيل السياسة النقدية على الساسة المالية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى التنسيق بين السياستين لإنجاح سياسة الاقتصاد الكلي.

2- إمكانيات تطبيق المدخل النقدي على ميزان المدفوعات الجزائر: تتميز مشاكل ميزان المدفوعات الجزائري في كونها مشاكل ذات طابع هيكلي ترتبط بالاقتصاد الكلي أكثر من كونها مرتبطة فقط بظاهرة محددة لإحدى مكونات الاقتصاد الكلي وبالتالي فإن الاضطرابات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات الجزائري لا يمكن تفسيرها فقط من ناحية التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد.

قد يقودنا هذا المفهوم إلى أن المشاكل في ميزان المدفوعات هي في الأصل ناتجة من الاختلال النقدي وبالتالي فإن مجمل التصحيح يقع على عاتق الجانب النقدي كشرط ملازم للتوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني، التركيز على مثل هذا النوع من المفاهيم قد يعطي بعد غير صحيح، وبالتالي عدم إمكانية الوصول إلى حل متكامل للمشكلة الأساسية لميزان المدفوعات، صحيح أن هناك حلول مختلفة من ضمنها الحلول النقدية لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات لكثير من البلدان، وذلك من خلال وصفات معينة، فهناك الدول التي ترى أن مشاكل ميزان مدفوعاتها هي في الأساس دالة عكسية لتحركات في الأسعار النسبية والتي يمكن حلها عن طريق التسويات في أسعار الصرف وبعض الدول ترى أن التوازن في ميزان المدفوعات يمكن أن يأتي عن طريق ارتفاع وتيرة معدلات النمو في الدخل القومي (بعوامله المختلفة) وبالتالي فإن التخفيض المتواصل للعملة قد لا يساهم في حل المشكلة.

إن البعد النظري للمدخل النقدي ومحاولة طرحه كحل أساسي لمشكلة الاختلالات في ميزان المدفوعات الجزائري مع العلم أن خلفية تدخل صندوق النقد الدولي في الدول النامية هي نقدية بحتة قد لا يعكس الأسباب الأخرى الرئيسية التي تساهم في هذه الاختلالات المتواصلة للميزان، هذا ونجد أن

الافتراضات المطروحة في نموذج هاهن السالف الذكر لا يمكن استيعابها في حالة ميزان المدفوعات الجزائري.

الفرضية الثانية والمتعلقة بالتوازن في العملة التامة في الاقتصاد، فإننا نجد أن تركيبة وديناميكية الاقتصاد الجزائري ليس في مقدورها الاستيعاب التام للعمالة وذلك لظروف هيكلية خاصة بالاقتصاد الوطني أما فيما يتعلق بفرضية تقارب مستوى الأسعار وسعر الفائدة المحلية مع المستوى العالمي في المدى الطويل، فإن هذه الفرضية لا تطابق مع واقعنا وهذا نظرا لمحدودية حركات رؤوس الأموال من جهة ومحدودية سوق النقد الأجنبي من جهة أخرى.

إن الطرح النظري لهذه الرؤية لا يمكن أن يحل مشكلة ميزان المدفوعات الجزائري نظرا لتركيزه على الجانب النقدي فقط وعليه نطرح رؤيتنا حول ميزان المدفوعات في الآتي:

1- يجب أن تكون النظرة إلى ميزان المدفوعات في جانب الحساب الجاري وذلك لأن الحساب الجاري يعكس إمكانية الاقتصاد الجزائري (من خلال قسمة الدخل القومي والاستثمار والاستهلاك) ولإنجاح التوازن يكون عن طريق نمو الصادرات بوتيرة أسرع من نمو الواردات إضافة إلى ذلك فإن عوامل بنود حساب رأس المال المؤثرة على ميزان المدفوعات الجزائري تعتبر معظمها خارجية مما يعني التأثير السلبي على الميزان، كما أن الاعتماد على حساب رأس المال في توازن الميزان قد تكون له تبعاته المستقبلية والتمثلة في عدم التوازن في هذا الحساب والنتائج من النمو المتواصل لحجم الدين الخارجي وما يشكل ذلك من التزامات لمقابلة هذه الديون في المستقبل.

2- خصوصية مشاكل ميزان المدفوعات الجزائري، والتي تختلف عن الدول المتقدمة في أن المشاكل الهيكلية للاقتصاد الوطني تفرض عليه اتخاذ سياسات اقتصادية ذات طابع هيكلية وبالتالي الحاجة إلى هذا النوع من الحلول لمشاكل ميزان المدفوعات والتمثلة في التنويع المتعدد للصادرات (تغيير نوع الصادرات من مواد خام إلى صادرات صناعية والذي يتطلب تطوير البنيات الإنتاجية.. إلخ) وربطها بالتنوع وإمكانية إيجاد أسواق لها، وللإشارة فإن إفريقيا الوسطى أو إفريقيا جنوب الصحراء كما تعرف تعتبر سوق مهم بالنسبة للجزائر وعليه يجب إيلاء الأهمية البالغة لهذه السوق.

3- السياسات المتعلقة بتسويات ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الصرف لا يمكن أن تنجح في تحسين الأوضاع إلا إذا كان هناك سياسات تتعلق بسوق النقد، وعليه فإن دور سياسات الأسعار في تخفيض الإنفاق يمكن أن تصحح العجز وذلك في حالة تقليل أو ارتفاع الطلب مقارنة بعرض النقود. إضافة إلى ذلك فإن نجاح سياسات تغيير الإنفاق (سياسة التخفيض) تشكل في حد ذاتها مسكنات وقتية وليست دائمة وهذا نظرا لـ:

- العديد من السلع المحلية تعتمد في الأساس على استيراد مدخلات الإنتاج والتي ترتفع أسعارها بمستوى التخفيض.

-انطلاقاً من مفهوم المدخل النقدي المحلي (عكس مفهوم المدخل النقدي العالمي) لميزان المدفوعات فإن التخفيض لا يحسن من وضع ميزان المدفوعات بطريقة مستدامة، وذلك لأن أي زيادة في الطلب على النقود والنواتج من التخفيض سوف يتوافق مع الزيادة المتساوية في عرض النقود عن طريق التراكم في الاحتياطيات وبالتالي فإن الأسعار تزداد مقارنة بالزيادة في مخزون النقود تاركين بذلك ميزان المدفوعات كما هو الحال عليه بدون تغيير.

المطلب الثاني - التوازنات الخارجية والتنمية الاقتصادية: تتميز الدول المصدرة للسلع الأولية بأنها تواجه تقلبات في وضعها التجاري مقارنة بالدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة، والدول المصدرة للنفط هي من أكثر الدول عرضة لمثل هذه التقلبات، وذلك لأن نسبة كل من الصادرات والواردات فيها إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر عالية جداً، وهذا يعني أن التقلبات في قيمة الصادرات ستعكس مباشرة في تقلبات الدخل القومي، ولأن معظم أو جميع الدخل المتحصل من تصدير هذه السلعة يرجع إلى الحكومة، فإن السياسة المالية للحكومة تعتبر أداة مهمة في التأثير في سلوك القطاعات الاقتصادية الأخرى.

في معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فإن الزيادة الكبيرة في عائدات النفط التي نأنت من الارتفاع الهائل في الأسعار في مطلع السبعينات وأواخرها، أتاحت فرصة ذهبية لهذه الحكومات من أجل القيام بمشروعات طموحة.

قد تحققت معظم هذه المشروعات من خلال سياسة الإنفاق العام التي شهدت توسعاً كبيراً بفضل الثروة النفطية، ودونما حاجة إلى القلق بشأن الآثار السلبية للضرائب والدين العام، وسياسات هذه الدول الرامية لبناء قاعدة صناعية فاعلة اعتمدت بشكل أساسي على إمداد القطاعات المنتجة للسلع التبادلية بأوجه عديدة من الدعم تمثلت في مصادر الطاقة الرخيصة ومدخلات الإنتاج الأخرى المدعومة، وقروض بأسعار فائدة منخفضة وإعفاءات ضريبية وجمركية، ومع كل هذه الحوافز، فإن حصة القطاعات المنتجة للسلع التبادلية في الإنتاج المحلي الإجمالي في هذه الدول قد انخفضت بشكل ملحوظ، كما أن معامل التخلل الاستيرادي قد ازداد بدرجة كبيرة.

هذه الظاهرة تتوافق مع الظواهر الاقتصادية المشابهة التي حدثت في بلدان شهدت إحدى قطاعاتها الاقتصادية اسم "المرض الهولندي"¹. وسبب التسمية يعود إلى الظواهر التي شهدتها الاقتصاد الهولندي إبان اكتشاف الغاز بكميات كبيرة في الستينات من هذا القرن، وقد أدى هذا الاكتشاف إلى ارتفاع كبير في سعر الصرف الحقيقي للعملة الهولندية، مقابل العملات الأخرى، وسبب هذا الارتفاع

1 - عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص: 37.

لا يرجع إلى ارتفاع سعر الصرف الاسمي، وإنما يرجع إلى الزيادة في الأجور الاسمية مقارنة بالدول المجاورة، والنتيجة كانت انخفاضاً واضحاً في صناعاتها التصديرية التي واجهت معاناة شديدة من المنافسة الدولية، وقد أدى ذلك إلى انخفاض في نشاط القطاع الصناعي بشكل عام.

نظرية المرض الهولندي أو "القطاع المزدهر" تركز على إعادة التخصيص القطاعي للعناصر الإنتاجية، والذي يحدث استجابة لصدمة إيجابية يكون سببها اكتشاف مورد أو ارتفاع سعره في السوق الدولية، وإذا ما تم إنفاق الدخل المتحصل عليه وليس ادخاره في الخارج فإن من ضمن الآثار المترتبة على ذلك حركة عوامل الإنتاج وأثر الإنفاق، ويكون ذلك كما يلي:¹

الأول: يعمل على سحب عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يعمل بها القطاع المزدهر.

الثاني: فيعمل على سحب عناصر الإنتاج من القطاعات المنتجة للسلع التبادلية المعدة للتصدير أساساً مثل الصناعة والزراعة، إلى القطاعات المنتجة للسلع غير التبادلية مثل قطاع التشييد والبناء وقطاع الخدمات، وانكماش أو ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية يشار إليها بالمرض الهولندي.

لما كان القطاع المزدهر، الذي هو القطاع النفطي، لا يستوعب إلا عدداً صغيراً من القوى العاملة وذلك بسبب اعتماده على التقنية العالية، فإن هذه النظرية تتركز على أثر الإنفاق، وأثر الإنفاق يعمل وفق الآلية التالية: إن جزءاً مهماً من الدخل في القطاع المزدهر يرجع إلى الحكومة إما بشكل الملكية المباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق الضرائب، وعندما تقوم الحكومة باتخاذ قرارات تتعلق بالإنفاق العام، فإن خطواتها هذه تؤثر في الكمية المعروضة من السلع والخدمات في كل من القطاعين التبادلي (الصناعة والزراعة) وغير التبادلي (التشييد والبناء والخدمات)، ومقابلة الزيادة في الطلب الحكومي ستكون عبارة عن زيادة الواردات من السلع الصناعية والزراعية ومن ثم استقرار هذه السلع، أما القطاعات غير التبادلية أو غير التصديرية، فإن زيادة الطلب على منتجاتها يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعها بسبب عدم القدرة على الاستيراد، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في دخول عوامل الإنتاج والأجور في هذه القطاعات، ومن ثم عملية تحول داخلية لعوامل الإنتاج من القطاعات التصديرية إلى القطاعات غير التصديرية.

عامل التوازن المهم في هذه العملية هو سعر الصرف الحقيقي، وفي هذا النموذج فإن الإنتاج يقسم إلى قطاعين، قطاع السلع التبادلية وقطاع السلع غير التبادلية، حيث إن القطاع الأول يخضع لقانون الأسعار، وهذا يعني أن السعر المحلي يعادل السعر العالمي بسبب تدفق السلع عبر الحدود، بالرغم من أن التعريف الجمركي قد تؤدي إلى تباين بسيط بين السعرين، أما سوق السلع غير التبادلية فيتم التوازن فيه من خلال حركة السعر المحلي، أي من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، وفي هذا

النموذج فإن قطاع الموارد الطبيعية هو من النوع المنعزل، ولهذا فهو لا ينافس القطاعات الأخرى على مدخلات الإنتاج وكنتيجة لذلك فإن القطاع المزدهر يعمل تماما مثل التحويل الخارجي: أي أنه يؤثر في الاقتصاد المحلي من خلال "أثر الإنفاق"

سعر الصرف الحقيقي يمكن تعريفه بأنه السعر النسبي للسلع غير التبادلية إلى السعر النسبي للسلع التبادلية (Pn/Pt)، وعندما تزداد القدرة الإنفاقية المحلية فإن قيمة سعر الصرف هذه سينتج عنها تحول في الإنتاج لصالح القطاع غير التجاري، وتحول في الطلب لصالح السلع التجارية، وهذا يسمح بزيادة الدخل الحقيقي على شكل زيادة في القدرة الاستيعابية للسلع غير التجارية، وزيادة في السلع التجارية المستوردة، وإذا كان لرأس المال حرية الانتقال، فإن هناك نتيجة أخرى لارتفاع سعر الصرف الحقيقي. إذا ارتفعت الأسعار المحلية عند سعر صرف اسمي ثابت فإن سعر الفائدة الحقيقي الأجنبي (أي سعر الفائدة الأجنبي مخففا بالنسبة للأسعار المحلية) سيتجه إلى الانخفاض، وأكثر الاحتمالات توقعا هو أن هذا سيحفز الاقتراض الأجنبي لأغراض الاستهلاك والاستثمار وسيعمل على توسيع الطاقة الاستيعابية المحلية، والعكس صحيح، فإذا انخفضت أسعار النفط، فإن الإنفاق المحلي سينخفض، وهذا سيؤدي أيضا إلى لانخفاض سعر الصرف الحقيقي، وعليه ستتسأ حركة رأس مال عكسية، وسيكون من المربح بدرجة أكبر أن يقتني الإنسان أصولا أجنبية بدلا من المحلية التي تعاني انخفاض العائد عليها. الاحتمال الثاني هو أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي سيتطلب تخفيضا في سعر الصرف الاسمي، ومن ثم خسارة في قيمة الأصول المملوكة على شكل عملات محلية مقارنة بمثلاتها المحتفظ بها على شكل عملات أجنبية، وما لم ترتفع أسعار الفائدة المحلية بمعدلات كبيرة، فإن هروب رأس المال إلى الخارج قد يتضاعف من الانكماش الاقتصادي.¹

تتأثر التنمية الاقتصادية في أي دولة بالعوامل الخارجية، سواء من حيث التجارة أو التمويل، وتطرح وفرة الموارد الطبيعية في بعض الدول العديد من المشاكل الاقتصادية، وربما كانت من بين معوقات التنمية، فمن ناحية يعتبر تصدير المواد الأولية أهم مصادر العملات الصعبة لكثير من الدول النامية، هذه العملات ضرورية للارتباط التجاري والمالي بين مختلف الدول، ونظرا لهيمنة قطاع البترول على الإنتاج المحلي لكثير من الدول النامية، فإنه لم يساهم في تنمية هذه الدول وهذا نظرا لسوء استغلال هذه الموارد، إن الموارد الطبيعية ومنها البترول والمخزنة في باطن الأرض تعتبر رأس مال بعد استخراجها، وكما هو معروف فإن التراكم الرأسمالي في معظم الدول ينطوي على عملية بطيئة وشاقة تتطلب التقشف في الاستهلاك المحلي أو التدفق الهائل للمدخرات الأجنبية، وبالتالي يجب على الدول التي تمتلك هذه الموارد استغلالها أحسن استغلال لأنها رأس مال طبيعي قابل

للنضوب فالدول التي تحتوي على هذه الموارد تتمكن من تركيب رأسمالي بطريقة مختصرة بالرغم من أن هذه العملية عادة تأخذ وقتاً طويلاً وعملاً شاقاً، لذا يجب عليها الاستفادة من الفائض المحتمل من الموارد الطبيعية الموجودة واستغلالها لتقوية وتنويع اقتصادها.¹

الكثير من الدول النامية تعتمد على الموارد الطبيعية في زيادة ناتجها الاجمالي وتهيمن هذه الموارد على صادراتها وهذا القطاع قد يعرف نمواً مقبولاً إلا أنه قد يفشل في تحفيز التنمية الاقتصادية، إن لم تكن هناك روابط، فصناعة البترول تظل جيباً منعزلاً، وفي منأى عن مراكز الإنتاج الأخرى وغير مؤهلة للارتباط اقتصادياً فنجد مثلاً أن موانئ شحن البترول وأنابيب النفط لا تستعمل إلا في نفس قطاع البترول، ويواجه مصدرو البترول خيارات متعددة تتمثل في: هل تستعمل عائدات البترول في برامج الرفاهية والعمالة وهي النشاطات التي لا ترتبط بزيادة الإنتاجية، أو تتغلب على هذه المغريات وتستثمر في الزراعة والصناعة التي من المحتمل أن تصبح في المستقبل قادرة على المنافسة في السوق الدولية وبذلك تكون قد نوعت الاقتصاد.²

في الوطن العربي وفي الدول المصدرة للبترول وفي الجزائر عرفت مجتمعات هذه الدول العديد من التغيرات والتي تزامنت مع التغيرات في السوق النفطية، يقول المستشار الاقتصادي القطري علي خليفة الكواري في تحليله على التطورات التي عرفها الدول الخليجية النفطية:

"... راهنة بذلك المستقبل عندما أضافت ديونا مالية إلى ما ترتب نتيجة التغيرات التي صاحبت عصر النفط من ديون إيكولوجية بسبب استنزاف الثروة النفطية وهدر الموارد الطبيعية الشحيحة وديون اجتماعية نتيجة عدم تماسك المجتمع بسبب الهجرة الأجنبية الواسعة، وديون اقتصادية بسبب الخلل الإنتاجي والديون الخارجية، وديون أمنية نتيجة الانكشاف على الخارج وفقدان القدرة على ممارسة الإدارة الوطنية".³

ويضيف قائلاً:

"إذا كان من اليسير نفي صفة التنمية الشاملة والتنمية البشرية عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت عصر النفط، فهل يمكن أيضاً نفي صفة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عن تلك التغيرات؟".⁴

للقوف فعلاً على دور البترول في التنمية الاقتصادية يجب تحليل الناتج المحلي الإجمالي ومعرفة مساهمة قطاع المحروقات إجمالاً في الناتج، والأهم من هذا كله هو النظر إلى نصيب الفرد

1 - مالكولم جبزل وآخرون، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص: 802.

2 - مالكولم جبزل وآخرون، المرجع أعلاه، ص: 678-680.

3 - طاهر حمدي كنعان، هموم اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص: 149.

4 - طاهر حمدي كنعان، المرجع أعلاه، ص: 149-150.

من الناتج الداخلي الخام والجدول التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

جدول رقم (26): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (1994-2004)

الوحدة: \$ أمريكي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نصيب الفرد من PIB	1542	1498	1643	1658	1633	1627	1790	1775	1783	2093	2196.6

المصدر: موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت: <http://www.finances-algeria.org/>

موقع الديوان الوطني للإحصائيات على شبكة الانترنت: <http://www.ons.dz/index.htm/>

ابتداء نلاحظ أنه لم تتحقق زيادة مطردة في نصيب الفرد من الدخل لفترة طويلة وإنما نجد أن نصيب الفرد من (PIB)، يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، وذلك تعبيراً عن التغيرات التي تعرفها السوق النفطية، وانعكاساً لمستويات أسعاره في السوق العالمية التي تحكمها عوامل خارجية. تدل على ذلك بيانات الجدول حيث نلاحظ انخفاض نصيب الفرد من الـ PIB خلال الصدمة البترولية لسنة 1998-1999، ثم انتعاشه مع سنة 2001 أين بدأت الأسعار في الارتفاع إلى غاية اليوم، وهذا التآرجح في نصيب الفرد من PIB يؤكد حقيقة وهي أن مصدر الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي نصيب الفرد من PIB ليس له علاقة بإنتاجية الفرد أو العامل كما يتطلب مفهوم النمو الاقتصادي ولا يعكس تأثير تغيرات بنائية وتحولات هيكلية قادرة على استدامة مستويات الدخل المتحقق كما يتطلب مفهوم التنمية الاقتصادية، وإنما اعتمدت مستويات الناتج المحلي الإجمالي ومستويات الفرد منه دائماً على استنصاب ثروة طبيعية غير متجددة (النفط) ومستويات أسعار هذه الصادرات في السوق العالمية.

الجدول التالي يمثل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1994-2004.

جدول رقم (27): تطور معدلات نمو PIB (1994-2004)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو (%)	-1.1	3.8	3.8	1.1	5.1	3.2	2.5	2.1	4.1	6.8	5.2

المصدر: موقع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على شبكة الانترنت: <http://www.cnes.dz>

النمو الاقتصادي خلال الفترة 1994-2004 عرف زيادة كما يوضحه الجدول وخاصة خلال السنوات من 2000-2004، إلا أنه يمكن طرح السؤال: هل يمكن اعتبار هذا النمو في PIB نموًا معتبرا عن عمليات إنتاجية. مع أن البيانات المئوية تؤكد أنه يمثل في معظمه ريع تصدير ثروة ناضبة، وليس مؤشرا على تزايد إنتاجية الفرد أو العامل كما يتطلب تعريف النمو الاقتصادي.

جدول رقم (28): نسبة مساهمة القطاعات في PIB (1998-2004):

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الزراعة	12.5	11.9	9	10.4	10	9.7	9.1
المحروقات	24.5	29.6	42	36.5	35.1	35.5	38.2
البناء والتشييد	11.6	10.2	8.7	9.1	9.8	8.5	8.3

المصدر: <http://www.cnes.dz>

من بيانات الجدول نلاحظ المساهمة المتزايدة لقطاع المحروقات في PIB وتراجع للقطاعات الأخرى، وبالتالي يمكن أن نقول بأن النمو الاقتصادي في الجزائر هو نمو كقيمة فقط ولا يعكس تطور وتغير في الاقتصاد الوطني وبالتالي فإنه يمكن نفي صفة النمو الاقتصادي بالمعنى العلمي المتعارف عليه. إن التغيرات التي يتعرض لها الناتج المحلي الإجمالي بسبب تصدير المحروقات، تجعل من الصعب تحقيق تزايد مطرد في متوسط نصيب الفرد من PIB، باعتبار ذلك مؤشرا على ارتفاع إنتاجية الفرد أو العامل، ودليلا على استقرار العملية الإنتاجية، نتيجة بناء قاعدة إنتاجية تعتمد على مقوماتها الذاتية في استدامة النمو المستمر في متوسط نصيب الفرد من PIB.

هذه لمحة مختصرة عن واقع التنمية في الجزائر من خلال مؤشرين هما الناتج المحلي الإجمالي PIB وهيكله، ونموه، ومتوسط نصيب الفرد من PIB، وبالمقابل نجد هناك وضعية جيدة للحسابات الخارجية حيث تعرف الحسابات الخارجية وضعية صلبة نظرا لوجود فائض في الحساب الجاري ومديونية في انخفاض مستمر، كما أن احتياطات الصرف في تراكم مستمر، هذه المشكلة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري نتجت أساسا من هيمنة قطاع المحروقات، مع سياسات اقتصادية انفاقية لا تقوم على إصلاحات جذرية، كما أن انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي يطرح أسئلة عديدة: إلى متى نبقى نتباهى بالتوازن في ميزان المدفوعات وتراكم احتياطات الصرف، وهناك تخلف للتنمية في الداخل؟.

المطلب الثالث- آثار تراكم احتياطات الصرف: يعرف صندوق النقد الدولي الاحتياطات الرسمية بأنها: "هي الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر للاختلالات المدفوعات، أو لضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو لأغراض أخرى أو لكل هذه الأغراض مجتمعة. وللوفاء بمقتضيات هذا التعريف، يتعين أن تكون الأصول الاحتياطية أصولاً سائلة أو أصولاً محررة بعملات أجنبية قابلة للتداول وأن تكون تحت السيطرة الفعلية لجهاز إدارة الاحتياطات أو "قابلة للاستخدام" من جانبه، وأن تكون حيازتها في صورة استحقاقات السلطات على غير المقيمين بعملات أجنبية قابلة للتحويل، ويتعين أن يكون الذهب في حيازة السلطات النقدية في صورة ذهب نقدي حتى يمكن اعتباره جزءاً من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية".¹ من التعريف السابق فإن الاحتياطات عبارة عن أصول سائلة، أصول محررة بعملات أجنبية قابلة للتداول، بالإضافة إلى الذهب النقدي.

تعتبر الاحتياطات عن موقف التعامل مع الخارج، فأى معاملة مع الخارج ينشأ عنها إيرادات أو التزامات في شكل تدفقات نقدية بالعملات الأجنبية، وكما هو معروف فإن الحساب الجاري يقوم بإحصاء المعاملات في السلع والخدمات بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد، وصافي الصادرات أو الميزان التجاري عندما يكون في حالة عجز فإن ذلك يفرض ضغوط على أسعار الصرف والتي تتطلب تدخل حكومي لحمايتها، وذلك عن طريق استعمالها للاحتياطات الرسمية. كما أن ربط العملة بعملة أخرى يدفع الحكومة إلى الحفاظ على سعر صرف معين من خلال بيع وشراء العملة المحلية أو الأجنبية، ويدفع ذلك التجار إلى بيع العملة المحلية وطلب العملة الأجنبية، وهم يتوقعون أنه يمكنهم شراؤها فيما بعد بسعر أقل، ويؤثر كل هذا على حجم الاحتياطات المتاحة للدولة.²

-حركات رؤوس الأموال: تثير تدفقات رؤوس الأموال العديد من الانشغالات بالنسبة للدول النامية، خاصة الدول التي تتبع نظام لسعر الصرف الثابت، وقامت بتحرير حساب رأس المال، فكما هو معروف فإن هذه التدفقات تعتبر متنوعة من حيث المبالغ وكذا الأجل والمصدر والاتجاه، فنجد أن تدفقات القروض والاستثمار الأجنبي المباشر وكذا المنح والمساعدات والتحويلات إلى داخل الدولة، تعتبر مستقرة نوعاً ما وبالتالي فإنها تدعم احتياطات الدولة من العملة الأجنبية، وفي حالة العكس فإن خروج مثل هذه الأموال إلى الخارج يؤثر بالسلب على الاحتياطات الرسمية للدولة إضافة إلى هذه

1 - صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي، سبتمبر 2001. متوفر على الموقع: <http://www.IMF.org/external/ara/index.htm>

2 - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص ص: 99 - 100.

التدفقات نجد أن هناك نوع آخر من التدفقات وهو تدفقات الديون قصيرة الأجل وكذا المحافظ المالية، فهذه الاستثمارات أو الأموال عند دخولها لأي دولة تزيد حيازات السلطات النقدية من العملات الأجنبية، لكن هذه الحيازات لمدة قصيرة لأن هذه التدفقات تبحث عن العائد والأمن فإذا أحس هؤلاء المستثمرون بأي خطر أو ظهرت فرص في اقتصاديات أخرى فإنهم يقومون بطلب العملة الأجنبية، وهذا الطلب يعني تخفيض حيازات السلطات من العملة الصعبة بعد زيادتها في مدة قصيرة هذا إذا توفرت، فمثلا عند وقوع الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا كانت الديون قصيرة الأجل المستحقة بالنسبة لتايلاند تقدر بـ 45.6 مليار \$ أمريكي أما احتياطياتها فلم تزيد على 37.7 مليار \$ أمريكي، وبالتالي يجب على السلطات النقدية العمل على تكوين احتياطي صلب ومتين من العملات الصعبة لمواجهة أي ظرف طارئ مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة والعائد فيما يتعلق بحيازة هذه الاحتياطيات.

رغم أهمية الاحتياطيات باعتبارها مدعما ومساندا لموقف الدولة في تعاملاتها مع الخارج، وتعتبر حاجز أمام وقوع الأزمات، إلا أن تراكمها لا يخلو من التكاليف فهي أصول مالية، عملات صعبة كثيرا ما تكون نادرة ويمكن استخدامها في أغراض أخرى، فالتحولات التي عرفتها الأسواق المالية العالمية فيما يتعلق بتوفر فرص الوصول إلى الائتمان الدولي، إلى جانب تقلب أسعار الفائدة الدولية، كل هذا أدى إلى ضغوط شديدة على ميزان المدفوعات وعلى إدارة الاحتياطي في كثير من البلدان، تتعلق تكلفة الاحتياطيات بكل ما يدور حول تحديد الاستخدام البديل المناسب للعملات الأجنبية إذا لم يحتفظ بها كاحتياطي وهناك الكثير من المختصين من يعتبر التكلفة البديلة الصحيحة هي "صافي" معدل اقتراض البلد (أي المعدل الذي تستطيع به الدولة الاقتراض من الأسواق المالية الدولية مطروحا منه ما تدره عليها هذه الأصول التي تستثمر فيها احتياطياتها).

إن حيازة الاحتياطيات تحكمه تكاليف باعتبارها أصول مالية، وليس هناك قاعدة قابلة للتطبيق العام تحدد كفاية الاحتياطي، فاحتياطيات كافية بالنسبة لبلد ما قد تكون غير كافية بالنسبة لبلد آخر، أو حتى بالنسبة لنفس البلد في وقت آخر، وبشكل عام فإن البلدان الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية تميل إلى أن تحتفظ باحتياطيات أكبر من البلدان الأقل انفتاحا، وذات القدرات المحدودة على كسب أو اقتراض عملات أجنبية، أو البلدان ذات مصادر الإيرادات شديدة التركيز أو المتغيرة تحتاج لاحتياطيات أكبر من البلدان التي لديها نفس الاحتياجات من العملات الأجنبية، لكن قدراتها على الكسب أقوى ووضعها الائتماني أفضل.

من الطرق الشائعة للحكم على كفاية الاحتياطيات، ربط مستويات حدة هذه الأخيرة بالتزامات البلد من العملات الأجنبية المنعكسة في وارداتها، غير أن نسبة الاحتياطي إلى الواردات لا يمكن أن تكون دليلا مفيدا إلا حين تظل العوامل الأخرى وخاصة العائد المحتمل - ساكنة فالواقع أن بلدانا ذات

مستويات استيراد متشابهة عموما تحتفظ بمستويات مختلفة من الاحتياطي. وبالتالي هناك علاقة بين انفتاح البلد وحيازات الاحتياطي (الإيرادات والالتزامات الخارجية) فلا يمكن تجاهل أن الاحتياطيات هي أصول مالية لها تكلفة، فالعملات الأجنبية المستخدمة لزيادة الاحتياطيات كان من الممكن أن تستخدم استخداما آخر.¹

ونظرا للاحتفاظ بالاحتياطيات عادة في شكل أصول آمنة قصيرة الأجل، تدفع أسعار فائدة أقل من الأصول الأطول أجلا أو الأقل أمانا، فإن التكلفة هذه يمكن أن تحسب باعتبارها الفارق بين هذه العائدات الأدنى والعائدات من أعلى البدائل لإيرادا.

الفكرة الأساسية هنا هي أن الحكومات تنظر إلى سداد الدين الأجنبي باعتباره البديل المناسب - أي "التكلفة البديلة" الصحيحة - للاحتفاظ بالعملات الأجنبية كاحتياطي وذلك لأن الدول تعطي أولوية عالية لسداد ديونها في مواعيدها، لأنها عندما تحتفظ بجدارتها الائتمانية تجد آفاقا أفضل لاقتراض ما تريده بشروط مناسبة. وتتمثل التكلفة البديلة في أنها الوحدة من الاقتراض الأجنبي للبلد مطروحا منها ما يكتسب من عائد الاستثمار الاحتياطي في أصول سائلة قصيرة الأجل (وعادة ما تكون هذه الأصول سندات الخزنة الأمريكية لثلاثة أشهر)².

هناك الكثير من المشكلات التي تعترض مديري الاحتياطيات من حيث العوامل التي تحدد هذه الاحتياطيات، ومؤشر كفاية هذه الاحتياطيات، وأيها أكثر تعبيراً وعلاقة السياسات الاقتصادية الداخلية بمستوى الاحتياطيات، وتوفير هذه الاحتياطيات يدعم مجموعة من الأهداف منها: دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف، الحد من التعرض للأوضاع الخارجية المعاكسة عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لامتناس الصدمات في أوقات الأزمات، أو عندما يكون الحصول على القروض مقيدا، وبالتالي إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية، بالإضافة إلى البرهنة على وجود أصول خارجية مساندة للعملة المحلية، ومساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي والوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين الخارجي.

في الجزائر عرفت الاحتياطيات تطورات تبعا لوضعية الحسابات الخارجية وبتتبع حركة التجارة الخارجية يمكن القول بأن الجزائر لم تتمكن من تكوين احتياطيات تساند السياسات الاقتصادية عبر فترات الإصلاح وهذا منذ 1986، إلى غاية سنة 2001 بتحسّن أسعار المحروقات وزيادة

1 - جوسلين، لاندليل ميلز، (التكلفة المالية بالاحتفاظ بالاحتياطيات)، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد

26، العدد 04، ديسمبر 1989، ص ص: 17-18.

2 - جوسلين، لاندليل ميلز، المرجع أعلاه، ص: 18.

الصادرات بدأ تكوين الاحتياطيات وكان لهذا التكوين آثار عديدة سواء على السياسات الداخلية أو الحسابات الخارجية.

جدول رقم (29): تطور احتياطيات الصرف للفترة 1994-2004

الوحدة: مليار \$ أمريكي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاحتياطيات	2.64	2.11	4.23	8.05	6.84	4.41	11.91	17.96	23.1	32.94	43.11

المصدر: موقع وزارة المالية على الانترنت: <http://wwwFinances-algeria.org/>

موقع البنك المركزي على الانترنت: <http://www.bankof-algeria.dz/>

من خلال معطيات الجدول فإن تكوين الاحتياطيات يخضع لعدة اعتبارات، منها الوضعية الاقتصادية الداخلية والخارجية، فمن ناحية نعلم أن مصادر العملة الصعبة تقريبا هو قطاع المحروقات وهذا القطاع غير متنوع، وبالتالي فهو عرضة للتقلبات في السوق الدولية، فالاحتياطيات بدأت تنتعش منذ سنة 1995 وهذا بعد توقيع اتفاق إعادة الجدولة والذي ساعد على توفير موارد من العملة الصعبة لدعم الاحتياطيات، وكانت فترة السماح 03 سنوات، لذلك نلاحظ أنه بنهاية سنة 1998 انخفض مستوى الاحتياطيات نظرا لاستئناف تسديد أصول القروض الخارجية من جهة، وكذا انخفاض حصيله الصادرات سنة 1998، منذ سنة 2000 عرفت الاحتياطيات ارتفاعا معتبرا مما ساعد على تحسن العديد من المؤشرات المتعلقة بالحسابات الخارجية والتي يمكن توضيحها كما يلي:

جدول رقم (30): مؤشرات حول الوضعية الخارجية 1994-2004

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المؤشر (1) (%)	11.17	14.96	7.95	3.87	4.45	6.42	2.12	1.25	0.98	0.70	0.49
المؤشر (2) (%)	1.71	2.00	1.01	0.55	0.75	1.75	0.37	0.24	0.17	0.13	0.13
المديونية الصافية (%)	26.85	29.46	29.42	23.17	23.63	23.91	13.34	4.61	0.46-	9.74-	21.71-

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (13) ورقم (14) ورقم (29)

- مؤشر نسبة إجمالي القروض الخارجية إلى إجمالي الاحتياطيات (المؤشر رقم (1) في الجدول): من خلال هذا المؤشر نلاحظ التحسن الملحوظ فيما يخص القدرة على التسديد، خاصة منذ سنة 2002، حيث تمكن الاحتياطيات المتاحة منذ هذه السنة من تسديد إجمالي القروض بطريقة الدفع المسبق.

- مؤشر خدمة الدين إلى إجمالي الاحتياطيات (المؤشر رقم 2) في الجدول): يبين هذا المؤشر مدى توفر السيولة الأجنبية للاستمرار في دفع خدمات الدين ونلاحظ أن الجزائر في وضع مريح، حيث كلما زاد تراكم الاحتياطيات انخفضت هذه النسبة وبالتالي فإن خدمة القروض حاليا وعلى مدى السنوات القادمة لم تعد مشكلة.

- مؤشر المديونية الصافية: يطرح عدد من الخبراء فكرة وهي نسبة ما تمثله الاحتياطيات من إجمالي الديون الخارجية المستحقة على الدولة للحصول على ما يسمى المديونية الصافية، فإذا كانت الديون الخارجية تعادل 100 وحدة نقد أجنبي، وكانت قيمة ما تملكه من احتياطيات دولية تساوي 20 وحدة، فإن مديونيتها الخارجية الصافية تساوي في هذه الحالة 80 وحدة نقد أجنبي¹. تبين معطيات الجدول تحسن الوضع الائتماني الخارجية للجزائر خاصة بعد سنة 2001 حيث أصبحت المديونية الصافية للجزائر سالبة وتقلص الفرق بين إجمالي القروض والمتاح من الاحتياطيات.

يعتبر وجود احتياطيات كافية ومستقرة مؤشرا مهما لتقييم الوضع الاقتصادية لأي دولة فمن ناحية تمثل هذه الاحتياطيات، ضمانا للقروض التي حصلت عليها الدولة وكذا إذا أرادت الحصول على قروض جديدة فإن مؤشر الاحتياطيات يؤخذ بعين الاعتبار، فهذه الاحتياطيات تعتبر مؤشر أمان بالنسبة للممولين والمؤمنين لهذا الاقتصاد، كذلك فإن استقرار سعر الصرف يعتمد إلى حد كبير على هذه الاحتياطيات ونظرا لأن حجم الاحتياطيات في حالة الاقتصاد الجزائري عبارة عن دالة في مستوى الدخل الوطني، نظرا لأهمية صادرات المحروقات في تكوين هذه الاحتياطيات، وبالتالي فإن الاحتفاظ بهذه الأخيرة ينطوي على تكلفة واضحة (وهي تكلفة الاحتفاظ بالسيولة) لذلك على السلطات المختصة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه التكلفة بتوزيع أو استثمار هذه الاحتياطيات مع مراعاة كل من التكلفة والعائد والسيولة.

المبحث الثالث - احتياطيات الصرف والاستقرار الاقتصادي: يعتبر

تراكم احتياطيات الصرف من الأمور الشائعة والناجمة عن التغيرات التي تتعرض لها الحسابات الخارجية، ويتولى البنك المركزي إدارة هذه الاحتياطيات، بعدة طرق فيقوم بتخصيص جزء منها للتدخل في سوق الصرف، ويخصص جزء منها أيضا لاستغلاله في عملية التنمية الاقتصادية، كما أنه يوظف جزءا منها في الأسواق المالية الدولية، ويتناول المبحث التالي المطالب التالية: في المطالب الأول البنك المركزي وسوق الصرف، ثم استغلال احتياطيات الصرف في التنمية الاقتصادية في المطالب الثاني، أما المطالب الثالث فيتناول استغلال احتياطيات الصرف خارجيا.

1 - رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص: 136-137.

المطلب الأول- البنك المركزي وسوق الصرف: يعتبر تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف من أهم وظائف هذه الأخيرة. وهي وظيفة محفوفة بالمخاطر وخاصة في البلدان النامية التي تتميز ببنك مركزي قليل الجدارة ومركز ضعيف بالنسبة إلى السيولة الخارجية. وعادة قد يكون التدخل عالي التكلفة ويفشل في تحقيق النتائج المرجوة. وقد كان استنزاف المكسيك لاحتياطياتها سنة 1994، واستنزاف تايلاند لاحتياطياتها سنة 1997 لحماية عملاتها، عاملا مهما في أزماتها المالية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الكثير من الدول تواجه تحديات فيما يتعلق بتثبيت أسعار الصرف عن طريق التدخل. وحتى فيما يتعلق بالعملات الرئيسية في العالم، لا يزال رأي الخبراء غير مستقر بشأن فعالية التدخل، وقد أثار الارتفاع الحاد في قيمة الأورو مقابل دولار الولايات المتحدة النقاش حول أفق التدخل المنسق لهبوط الدولار، الأمر الذي أعاد إلى الذاكرة أيام اتفاقية بلازا التي ترجع إلى الثمانينات من القرن العشرين، حين أصبح صعود الدولار مصدرا للقلق، رغم ما يحيط به من خلاف.

إن التدخل لا يزال أداة مهمة بالنسبة للبنوك المركزية، وخاصة في الدول النامية، وتختلف عملية التدخل من دولة إلى أخرى، وتخضع أساسا إلى درجة التقدم الاقتصادي وكذا نظام الصرف المتبع، ومدى الانفتاح الخارجي.

1- الاتجاهات في مجال التدخل: ¹ خلال السنوات الأخيرة وبإستثناء بنك اليابان، نادرا ما كانت البنوك المركزية لعملات الاحتياطي الدولية الكبرى (بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي). والاتجاه مشابه في الاقتصادات المتقدمة الأخرى ويعكس هذا التباطؤ في التدخل البيئية المالية العالمية الأكثر هدوءا نسبيا وعلى سبيل المثال تدخل بنك كندا بنشاط لسنوات عديدة ولكنه لم يفعل ذلك منذ سنة 1998، ولم يتدخل بنك الاحتياطي في نيوزلندا منذ 1985. وقد سلك بعض اقتصاديات السوق الناشئة نفس المسلك، ولكن في تناقض صارخ مع ذلك، لا يزال كثير من الاقتصادات النامية يتدخل بنشاط في سوق الصرف الأجنبي الحاضرة. إن التدخل من قبل البنوك المركزية في الدول النامية يرجع أساسا إلى بغضها للتقلب المفرد في سوق الصرف. وهو ما يطلق عليه في كثير من البحوث « الخوف من التعويم »، حيث أثبتت هذه البحوث أن البلدان النامية تتسامح إزاء حدوث تقلبات في الاحتياطيات الدولية، وأسعار الفائدة المحلية، وأسعار السلع، أكثر مما تتسامح مع أسعار الصرف.

1 - جورج إيفان كاناليس - كريجنكو، روبرتو جيمارس، ستوجو إيشلي، وكيم كاراكا داج، (ركوب النمر، كيف تستطيع البنوك المركزية في البلدان النامية أن تتدخل. على أفضل وجه في أسواق الصرف الأجنبية المتقلبة)، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد 03، سبتمبر 2003، ص ص: 28-29.

قد أثبتت هذه البحوث أيضا أن التغيرات في أسعار الفائدة المحلية تستخدم كنفويض للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وهذا بهدف حماية سعر الصرف.

يمكن للتدخل في السوق الصرف الأجنبي أن يكون أكثر فاعلية في كثير من البلدان النامية عنه في البلدان المتقدمة النمو، رغم مشكلة المصادقية الضعيفة لأسواق البلدان النامية. ومقارنة بالبلدان المتقدمة كثيرا ما تتدخل البلدان النامية بمبالغ تعد كبيرة بالنسبة إلى حجم المتداول في السوق. وبنوكها المركزية عادة عملاء كبار في سوق الصرف الأجنبي. وخاصة حينما يكون القطاع العام مصدرا أساسيا لكسب الصرف الأجنبي. كذلك قد تسمح الرقابة على الصرف ورأس المال للبنوك المركزية بجمع معلومات أكثر مما تسمح به للمشاركين الآخرين في السوق. مما ينتج للبنوك المركزية ملاحظة التدفق الإجمالي في السوق وصافي المراكز المفتوحة للوسطاء الماليين.

غير أن أزمات العملة التي حدثت في التسعينات من القرن العشرين تبرز الفاعلية المحدودة للتدخل كأداة مستقلة للسياسة. وقد انتهى دفاع المكسيك الذي استمر طوال السنة عن ربط عملتها المتحركة في 1994 عندما تأخر السوق في إدراك وضع استنزاف الاحتياطي في البنك المركزي. وقد فشل تدخل تايلند للدفاع عن عملتها في النصف الأول من عام 1997 حيث استنفذ بالفعل صافي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي. لذلك هناك مجموعة من الاعتبارات التي يأخذها البنك المركزي في إدارته للاحتياطيات والتدخل في سوق الصرف منها:¹ ترتيبات النقد والصرف، إدارة الدين الخارجي، الشفافية والمساءلة.

يجب على عمليات التدخل التي يقوم بها البنك المركزي أن تأخذ بعين الاعتبار ترتيبات النقد والصرف، وأن تكون بمثابة عنصر داعم لها، ففي ظل التعويم الحر، يتمتع مديرو الاحتياطيات بحرية أكبر في تحديد الهيكل الملائم لمدة الحافطة وسيولتها نظرا للالتزام العام من جانب السلطات بعدم ممارسة أنشطة في سوق النقد الأجنبي، إلا أن السلطات قد تسعى في الواقع العملي إلى الاحتفاظ بقدرتها على تأمين انضباط الأسواق خلال فترات التعديلات الحادة لسعر الصرف أو فترات الضغوط السوقية، أو حتى بقدرتها على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية غير المتوقعة.

بالنسبة للبلدان التي تأخذ بنظام سعر الصرف الثابت، بما في ذلك البلدان التي تستخدم نظام مجلس العملة، قد يتعين على السلطات في كثير من الأحيان ممارسة نشاط في سوق النقد الأجنبي، فتنحتاج إلى احتياطيات يمكن تحويلها في أي وقت إلى نقد أجنبي. وفي هذه الحالات على الخصوص، تكون الاحتياطيات لازمة لإشاعة الثقة في سعر العملة المربوطة والحيلولة دون المضاربة ضده. أما الأخذ بنظام سعر الصرف الوسيطة، مثل التعويم الموجه أو ترتيبات الربط، فيتطلب قيام السلطات

1 - المبادئ التوجيهية للإدارة احتياطيات النقد الأجنبي، على الموقع:

<http://www.IMF.org/external/ara/index.htm>

بأنشطة لدعم الترتيبات المتبعة، وقد يستدعي ذلك القيام بعمليات تعتمد درجة نشاطها على تطور السوق وأوضاعها، مع ما يستتبعه ذلك من اختيار مستوى السيولة الملائم الذي يجب الحفاظ عليه. أما بالنسبة إلى إدارة الديون وعلاقته بإدارة الاحتياطيات وكذا التدخل في سوق الصرف. والهدف من كل هذا هو تحديد ماذا كانت الميزانية الرسمية للحكومة، تتضمن مستوى من الاحتياطيات يكفي لتوفير السيولة عند الحاجة وإتاحة الوقت اللازم لامتصاص الصدمات في المواقف التي يكون فيها الحصول على القروض إما مقيدا أو باهظ التكلفة. وقد يكون الدين الخارجي القصير الأجل في بعض الدول عاملا إضافيا أيضا في تحديد مدى كفاية الاحتياطيات.

فيما يتعلق بعنصري الشفافية والمساءلة فالشفافية لا تكون إلا من خلال المساءلة وتنتهج البنوك المركزية في هذا المجال العديد من الموائيق التي تشمل على العديد من العناصر لممارسة الشفافية السليمة فيما يتصل بسياسات النقد الأجنبي، وإدارة الاحتياطيات، وما يرتبط بهما من عمليات في أسواق النقد الأجنبي. وفي ظل المعايير والموائيق الصادرة عن الصندوق النقد الدولي، يجب على البنك المركزي توفير المعلومات المتعلقة بحيازات الدولة من الأصول الاحتياطية المحررة بالنقد الأجنبي، وخصوم والتزامات السلطات النقدية وهذا وفق جدول زمني معلن مسبقا.

- تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف: يهدف التدخل من قبل بنك الجزائر في سوق الصرف إلى تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها، من خلال التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوقه¹. وفي سبيل ذلك

يقوم بنك الجزائر بالعمليات الآتية:²

- شراء وبيع وخصم وإعادة خصم سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية.
- أخذ تلك السندات تحت نظام الأمانة أو على سبيل الرهن أو قبولها كوديعة.
- الاقتراض والاكتتاب بسندات مالية محررة بالعملات الأجنبية ومسرعه بانتظام من الفئة الأولى لدى الأسواق المالية الدولية.

في إطار الحفاظ على استقرار احتياطيات الصرف واستعمالها وقت الحاجة، مع مراعاة المسؤولية التي كلف بها بنك الجزائر بتوفير شروط انفتاح الاقتصاد الوطني على بقية العالم، حيث شرع بنك الجزائر منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخله وتخص هذه الأدوات كافة المجالات، لاسيما الاستيراد والتصدير، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر. الاستثمارات الجزائرية في الخارج،

1 - المادة 62 للأمر 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

2 - أنظر في ذلك: - المادة 65 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

- المادة 40 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض.

حسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى. في إطار تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار عدة نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز جميع عمليات التجارة الخارجية التي تتعلق بالسلع والخدمات وهذا عن طريق بنك وسيط معتمد. كما أن المعاملات التجارية للمتعامل الاقتصادي المقيم بالجزائر وغير المقيم تخضع إلى مبدأ التفويض المصرفي المسبق لدى بنك وسيط معتمد على أساس عقد تجاري أو وسيلة إثبات غير قابلة للنقض.

في ظل نظام الرقابة على الصرف الذي جاء به القانون 90-10 تستفيد عمليات التصدير من نظام يتميز بالطابع الحر، إذ أن مجمل المنتجات أصبحت حرة التصدير ولا يطلب من المصدر أي التزام في ذلك، ولا الحصول على أي ترخيص في هذا الشأن. يتمثل الالتزام الوحيد الذي يترتب على عملية التصدير في استرجاع أو تحويل الإيرادات الناتجة عن هذه العملية إلى الوطن.

يمكن إيداع الأموال من العملات الصعبة في شكل ودائع تحت الطلب، أو ودائع لأجل، كما يستطيع أصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة القيام بسحب أموالهم والأمر بتحويلها والتحويل لها وتسديد عملياتهم التجارية مع الخارج بكل حرية، كما تسمح طبيعة هذه الحسابات للمؤسسات التجارية بتمويل وارداتها من المنتجات والمواد الأولية التي تستخدمها في الدورة الإنتاجية. وفي ظل هذا النظام أيضا أصبح مسموحا بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لغرض تمويل الأنشطة الاقتصادية غير المخصصة للدولة وهيئاتها، أما المخصصة لأشخاص اعتبارية معينة فيشترط فيها نص قانوني. وقد أهلى هذا التغيير في النصوص التنظيمية للصرف مرونة أكبر في هذا المجال. ويجب أن تتوفر في المستثمر الأجنبي معايير ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والمالي.

يمكن القول أن هدف الرقابة على الصرف بصفة عامة هو إجراءات من طرف السلطات للموازنة بين المتاح من العملات الصعبة والطلب على هذه العملات، وفي حالة الجزائر، وفي إطار التحرر التجاري والمالي كما سبق، تصدير واستيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتحويلات بكل أشكالها، فهناك اختلال كبير بين العرض الذي توفره هذه التدفقات والطلب الناتج عن هذه التدفقات فيما يتعلق بالعملية الصعبة. فالقطاع العام تقريبا يحتكر عرض العملات الصعبة في حين أن الطلب على العملة الصعبة يعتبر غير محدود، ويمكن للرقابة على الصرف أن تكون فعالة من عدة نواحي خاصة في استقرار سوق الصرف ودعم سعر الصرف، إلا أنه بالنظر إلى الامتيازات التي منحت للمستثمرين الأجانب فيما يخص إعادة تصدير كافة رؤوس أموالهم وعائداتهم من الأرباح والريوع والفوائد وما شابهها، نجد أن مفهوم حماية المنتج الوطني أصبح يحتل المرتبة الثانية، كما أصبح بنك الجزائر وبالتعاون مع السلطات العمومية يعمل على تطبيق سياستين شبه متناقضتين في آن واحد، سياسة الرقابة على الصرف، وسياسة فتح الباب لفائدة غير المقيمين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في مختلف القطاعات الاقتصادية.

- إن المشكلة الخاصة بسوق الصرف في الجزائر تتعلق بمصدر العرض والطلب في هذا السوق من جهة، ومن جهة هل سعر الصرف السائد هو فعلا سعر الصرف التوازي الذي يعكس قوى العرض والطلب، وفي هذا الإطار يمكن اقتراح ما يلي:
- رفع قيمة الدينار نظرا لمستوى الاحتياطات المتوفر والذي يمكن من تحسين وضع سعر الصرف واستقراره.
 - ترقية وتنويع المنتجات الموجهة للتصدير وتنويع الأطراف المشاركة سواء بالنسبة للسلع المستوردة أو السلع المصدرة.
 - اعتماد المزيد من العقلانية فيما يتعلق بتخصيص الموارد من العملات الصعبة.
 - إعادة النظر فيما يتعلق بحركة الاستثمارات الأجنبية والعوائد الناتجة عنها، فمثلا يمكن اشتراط بقاء رأس المال المستثمر مدة معينة في الداخل، ومنع تحويل العوائد إلى الخارج لمدة معينة، وان يكون نشاط المستثمرين الأجانب مدرا للعملة الصعبة.
 - في حالة الاقتصاد الجزائري حاليا لا تعتبر الاستثمارات الأجنبية بديلا لصادرات المحروقات فيما يخص توفير العملات الصعبة، وعلى السلطات الاستثمار بالموارد المتاحة من العملة الصعبة، طالما أن الوضعية الخارجية للجزائر صافية تماما، فليس هناك داعي لانتظار المستثمرين الأجانب والموارد المالية متوفرة.

المطلب الثاني- استغلال احتياطات الصرف في التنمية: لعل أهم ما يميز وضعية

الاقتصاد الوطني منذ ارتفاع أسعار البترول سنة 2000-2001، هو أن الزيادة الكبيرة في إيرادات الصادرات النفطية لا ترجع إلى زيادة مقابلة في الإنتاجية أو في حجم التراكم الرأسمالي، وإنما هي نتيجة للتحسن الكبير والمفاجئ الذي طرأ على معدلات التبادل التجاري الخارجي لصالح صادرات المحروقات. ولكن هذا التحسن في معدلات التبادل التجاري الخارجي لم يصاحبه تحويل لموارد حقيقية إلى الداخل، إنما ظهر في شكل تراكم فائض ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة ولم تتحول إلى استثمارات حقيقية أو مالية. إضافة إلى الفرص الاستثمارية التي يمكن توجيه هذه المداخل للاستثمار فيها، لكن الهدف من زيادة دخل الدولة هو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستمر وعادل، يخدم الأجيال الحالية ومع التفكير في أجيال المستقبل وهو ما يطلق عليه « التنمية المستدامة»، ونظرا للقدرة الاستيعابية الضعيفة للاقتصاد الوطني، فمن الصعب صرف هذه الفوائض دون إستراتيجية واضحة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني، فليس هناك ما يبذر استمرار هذا الوضع نظرا للمشاكل التي يتخبط فيها المجتمع من بطالة وفقر وسوء

توزيع الدخل، مما أدى إلى تفشي ظواهر اجتماعية جد خطيرة تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي معا.

هكذا يصبح من الأمور ذات الأهمية البالغة بذل محاولات جادة لاستثمار هذه الفوائض وتوجيهها نحو أكثر القطاعات قابلية للنمو في الاقتصاد، ويكمن التحدي الحقيقي في القدرة على تطوير إستراتيجية استثمارية طويلة المدى تعمل على الحد والقضاء على تلك المعوقات التي تحد من طاقة الاقتصاد على استيعاب الإستثمارات الجديدة. ويمكن إدراج أهم الإصلاحات والحلول التي يمكن أن تتخذ في هذا المجال فيما يلي:

-إعادة النظر في مسائل الخصوصية ودور الدولة.

-تطوير سوق مالي يساعد على استثمار هذه الفوائض.

-إصلاح الخلل الإنتاجي.

1- إعادة النظر في مسائل الخصوصية ودور الدولة: إن المتتبع لمسار تطور الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال يجد أن التحولات الهيكلية التي وقعت ارتبطت أساسا بالنظام الاقتصادي المتبع، فقد عرف الاقتصاد الوطني تحولات خلال فترة السبعينات، نظرا لوجود إرادة تنموية طموحة، وتمكنت من استغلال الفوائض الناتجة عن تصدير المحروقات واللجوء أحيانا إلى الاقتراض الخارجي وهذا لبناء قاعدة صناعية وهياكل من البني التحتية كانت في ذلك الوقت مفخرة العالم الثالث، إلا أنه نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر خلال فترة الثمانينات والتي تميزت بالتراجع في الأداء التنموي لكل بلدان العالم الثالث نتيجة للأزمة التي عرفتھا الدول الرأسمالية، والتي كان أهم انعكاساتها تدهور أسعار المحروقات ابتداء من سنة 1985، منذ هذا التاريخ يمكن القول بأن الدولة انسحبت من النشاط الاقتصادي هذا الانسحاب مس جميع القطاعات ولو بدرجات متفاوتة، إلا أن القطاع النفطي بقي يحظى إلى يومنا هذا بالاهتمام المتزايد للدولة. يمكن القول بأن التحول نحو اقتصاد السوق كان قرار لا بد منه ولكن لم تكن لأصحاب هذا القرار رؤية للتنمية الاقتصادية واضحة وبعيدة المدى، كما أن عشوية التسعينات يمكن القول عنها بأنها عشوية ضاعت دون أي نتائج ملموسة، بالعكس فالاقتصاد والمجتمع تراجع أو تخلف عشر سنوات. وبحلول سنة 2000، بدأ الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في التحسن، ووجد المجتمع الجزائري نفسه أمام واقع اقتصادي واجتماعي من نوع وخصوصيات جديدة من خلال:

- مشكلة البطالة ومشاكل سوء توزيع الدخل الوطني.

- برامج الخصوصية والحرية الاقتصادية النشيطة والتي تلقى تأييدا وتشجيعا سياسيا قويا.

- الدور الجديد للدولة والمتمثل في إلغاء الدعم للمؤسسات العمومية الاقتصادية وخصوصتها واكتفاء الدولة ببناء وتطوير البنى التحتية، وتجسد ذلك خاصة في مشروع الإنعاش الاقتصادي إبتداء من سنة 2001.

إن المشكلة التي تتعمق يوما بعد يوم في الجزائر هي الانسحاب المستمر للدولة من النشاط الاقتصادي الإنتاجي وخصوصة مؤسساتها مع احتكارها لما يقارب 95% من المداخل الوطنية من العملة الصعبة؟.

إن حل هذه المشكلة في رأينا يتمثل في إعادة صياغة دور الدولة اقتصاديا والتوقف عن الخصوصية، بل وتأميم بعض المؤسسات ذات الكثافة العمالية والتي يمكن أن تدعم الإنتاج الوطني. فعمليات الخصوصية في الجزائر لا تخضع إلى أي معايير، سواء اقتصادية أو اجتماعية ويمكن القول بأنه من أثار الخصوصية في الجزائر إفلاس المؤسسات حيث أقترن هذين اللفظيين معا وهذا لغياب نظرة تنموية واضحة ودقيقة.

يمكن للدولة استغلال الفوائض المتاحة من خلال استغلالها في الإنتاج وتحسين توزيعها بين القطاعات الاقتصادية، مع تحمل بعض الضغوط التضخمية في بداية استثمار هذه الفوائض، إلا أنه سرعان ما تبدأ هذه القطاعات في الإنتاج وتزول هذه الضغوط.

2- تطوير سوق مالي يساعد على استثمار هذه الفوائض: إن انعدام سوق مالية نشيطة تقوم بدور التوسط المالي المطلوب، من أجل توزيع السيولة النقدية والأموال القابلة للاستثمار بين الدولة باعتبار أن كل المداخل متراكمة لديها والقطاعات التي تعاني احتياجات مالية من أجل التوسع والتطور. حيث أن استثمار هذه الأموال مباشرة دون وجود أجهزة وسيطة يمكن أن يؤدي إلى تبديد هذه الأموال دون نتائج تذكر، مع ما يترتب على ذلك من تضخم وأثار اجتماعية واقتصادية أخرى.

إن وجود سوق مالي شرط أساسي للقيام بما يعرف بعمليات- التحديد- الخاصة بالفوائض المتراكمة بالعملة الصعبة، فتحويل هذه الفوائض إلى عملة محلية من أجل استثمارها يجب أن يكون تدريجيا. وهنا يظهر دور السوق المفتوحة من خلال تدخل البنك المركزي للحفاظ على السيولة الملائمة للاقتصاد من خلال بيع وشراء السندات الحكومية، أي إصدار ديون داخلية.

إن تطوير سوق مالي يساعد على تدوير وتوجيه السيولة الموجودة في الاقتصاد توجيهها كفا بدل من تراكمها لدى البنوك جامدة كما سبق، فتوفر هذه السيولة وحسن إدارتها عن طريق السوق المالي يؤدي إلى تقليل تكلفة ومخاطر التمويل وتحسين الطاقة الإنتاجية مما يؤدي إلى الانعاش.

إن التناقض الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري منذ ما يقارب العشرين ولا يمكن القضاء عليه على المدى القصير والمتوسط وإنما على المدى الطويل، ويتطلب ذلك إرادة مجتمعية وسياسية واعية بهذا الوضع، فوجود الأموال ووجود الفرص الغير المحدودة لاستثمارها، يطرح مشكلة كيفية تحويل

هذه الأموال واستغلالها، ويكون ذلك عن طريق جهاز مالي كفاء ونشط، مع الرقابة الشديدة والقضاء على كل التجاوزات والعراقيل التي يمكن أن تعوق هذه العملية.

إن معوقات عملية التنمية في الجزائر هي معوقات إدارية بشرية أكثر منها مادية مالية، بل يمكن القول أن ليست هناك معوقات مالية أصلا خاصة في الوقت الحالي، فالفسحة المالية التي تعيشها الجزائر حاليا تمكنها من الانطلاق في عملية تنمية طموحة. ولكن قبل تقرير إنفاق هذه الأموال مهما كان هذا الإنفاق يجب الاتفاق على مبدأ وهو أن الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في حالة الاقتصاد الجزائري هو دور "الدولة التنموية" أي تمويل الإنتاج والتوزيع. ولكن ليس تمويل الاستهلاك وليس إنتاج النفط وليس توزيع الربح. وإنما تمويل الإنتاج وإنتاج ماله قيمة مضافة وتوزيع مدا خيل يعاد استثمارها.

3- إصلاح الخلل الإنتاجي: حيث يتطلب أولا إعادة النظر في طبيعة الربح الاقتصادي لصادرات النفط والنظر إليه باعتباره إيرادا رأسماليا يعود للدولة مقابل استئصال الثروة النفطية، وليس إيرادا جاريا، وإنما هو قيمة للنفط في باطن الأرض، أو قيمة الاستبدال، ومن هنا فإن الإيرادات الناتجة من إجراء تسيل الثروة النفطية واستئصالها « ربح النفط » هي إيرادات رأسمالية يجب إعادة استثمارها في أصول إنتاجية معمرة، من خلال بناء قاعدة اقتصادية بديلة لصادرات النفط الخام، ولا يجوز تبذيرها على الإنفاق الاستهلاكي من خلال المخصصات التحويلية والنفقات الجارية للميزانية العامة. فربح صادرات النفط يجب أن يعاد استثماره ويتحول إلى أصول إنتاجية مدرة للدخل يستفيد من منافعها « الأرباح وفرص العمل وتمويل استثمار » الجيل الحالي، كما تستفيد الأجيال القادمة بعد أن نستئصل الثروة النفطية أو يتآكل ريعها لسبب أو لآخر.

جدير بالذكر أن عملية تغيير سياسة تخصيص عائدات النفط، والتحول من خيار إنفاق معظمها أو كلها على النفقات التحويلية والجارية من خلال الميزانية العامة إلى خيار تخصيص معظمها، تدريجيا للاستثمار في مشروعات إنتاجية مدرة للدخل ومولدة لفرص العمل، يحتاج إلى وقت ويتطلب تضحيات، وذلك حتى يتم بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية غير معتمدة على دعم ربح صادرات النفط الخام، توفر فرص عمل مجدية ومصادر دخل بديلة لربح النفط، وهذا يتطلب أن تتسع الطاقة الاستيعابية المنتجة تدريجيا، وأن تتنوع مجالات الاستثمار.

إلى جانب الإصلاح الإنتاجي، فأن فرصة التحويل « من استهلاك ربح النفط إلى استثماره » تتوقف على نمو إرادة مجتمعية، والارتفاع بحس المسؤولية في الدولة والمجتمع إلى القدرة على التخلص من الاعتماد على الربح النفطي.

كما يتطلب إلى جانب الإرادة المصممة، حسن الإدارة، ومقاومات التخطيط الإستراتيجي، من أجل التحول التدريجي من حالة الاعتماد المطلق على ريع النفط إلى وضع يكون فيه الاعتماد على إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع.

يتطلب هذا التحول أيضا إصلاح الميزانية العامة للدولة وربط النفقة العامة بالجدوى التنموية منها، مما يساعد على معالجة العجزات ويوقف الحاجة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، إضافة إلى توفير مصادر للصرف على مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية.

المطلب الثالث- استغلال احتياطات الصرف خارجيا: تحتاج أي دولة للاحتفاظ

بالاحتياطات لمنع التقلبات في سعر الصرف، في الأجل القصير نتيجة التقلبات في عائدات التصدير ومدفوعات الاستيراد وتدفقات رؤوس الأموال، ووضع سياسة لإدارة الاحتياطي هو في الأساس عملية ذات خطوات ثلاث تشمل أولا اعتماد فلسفة استثمار مناسبة حذرة ومربحة في آن واحد، وثانيا اختيار العملات في مجمع الاحتياطي (مزيج العملات)، وثالثا استثمار العملات المختارة في صكوك مناسبة في مختلف أسواق رؤوس الأموال والنقد، بمقتضى مبادئ توجيهية مناسبة للحواظ المالية.

- فلسفة الاستثمار: ¹ فلسفة استثمار أي بنك مركزي هو أساسا بيان بأهداف إدارة الاحتياطات وكيفية تحقيقها. ولما كانت هناك تكلفة اقتصادية أو بديلة متضمنة في الاحتفاظ بالاحتياطات، تقاس بمقدار عائداتها في استخداماتها المحابة البديلة فلا بد أن يكون من الأهداف، الهامة تعويض هذه التكلفة بإدارة حافظة الاحتياطات إدارة مربحة بقدر ما هي حذرة. ومن الواضح انه ليس مفروضا في البنوك المركزية أن تعرض احتياطات البلد للخطر، ومن ثم فإن سلامة رأس المال هدف هام. ومن الأهداف الأخرى سيولة حافظة الأوراق المالية لأن ذلك يكفل قدرة البلد على تثبيت سعر صرفها، وتلبية احتياجاتها من المدفوعات بسرعة.

- مزيج العملات: ² بالنسبة لمسألة المزيج المناسب من العملات في حافظة الأوراق المالية، هناك ما يدعو إلى الاحتفاظ بعملة واحدة مقبولة ويكثر الاتجار فيها، لأن أسواق العملات الأجنبية من أكفأ الأسواق. وبالتالي يجب الاحتفاظ بالعملة التي تتيح أفضل دائرة من الصكوك السوقية، غير أنه عند حدوث تقلبات كبيرة في سعر الصرف فإن الاحتفاظ بهذه العملة وحدها قد يؤدي إلى خسائر كبيرة في الصرف. ومن العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد مزيج العملات

1 - باتريك ت. داونز، (إدارة احتياطات العملات الأجنبية)، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 1989. ص: 20.

2 - باتريك ت. داونز، المرجع أعلاه، ص: 20-21.

المناسب نموذج التجارة والمدفوعات - وخاصة العملات اللازمة للمدفوعات الخارجية - وتوزيع دين البلاد الخارجي فيها بين العملات. وتستخدم الاحتياطات لدفع مقابل الواردات، ومن ثم فإن توزيعها بين العملات ينبغي أن يكون قادرا على الحفاظ على قوتها الشرائية الحقيقية. وباختصار فإن الحكمة المتعارف عليها هي أنه ليس من الأوفق وضع كل البيض في سلة واحدة.

ثمة عوامل أخرى قد تضيق اختيار أفضل مزيج للعملات. فمن المهم، نظرا للحاجة إلى السيولة - أن تكون الاحتياطات مقبولة دوليا ويسهل تسويقها -.

نظرا لأن إدارة الاحتياطات تتضمن كذلك مخاطر سعر الصرف كامنة في مواجهة العملة المحلية، فقد يكون من الضروري الاحتفاظ بحافظة احتياطات متنوعة بين كتلات العملات العالمية الرئيسية، ومن الأفضل عند تحديد مزيج العملات تحديد النسب كنطاقات مستهدفة لا كنسبة مئوية ثابتة، فهذا المنهج يوفر قدرا من المرونة العملية ومرونة الاستثمار في إدارة الحوافظ المالية، ويتحاشى كثرة تكرار التعديلات.

3- إدارة الحوافظ المالية: يجب أن تسعى إدارة الاحتياطات إلى تأكيد مما يلي: ¹

- 01- كفاية احتياطات النقد الأجنبي لتلبية طائفة محددة من الأهداف.
- 02- السيطرة على مخاطر السيولة والسوق والائتمان بأسلوب جيد.
- 03- توليد عائدات معقولة على المدى المتوسط إلى الطويل على الأموال المستثمرة، مع أخذ قيود السيولة وقيود مخاطر أخرى في الاعتبار. فإدارة الاحتياطات تشكل جزءا من السياسات الاقتصادية الرسمية. ويجب أن يكون لدى مديري الاحتياطات تقدير لما يعتبر ملائما لها؛ وذلك لضمان توفرها وكجزء من عملية وضع أولويات ملائمة للاستثمار.

لضمان توفر الاحتياطات في وقت اشتداد الحاجة إليها، تعطى الأولوية القصوى في العادة إلى السيولة. وهي القدرة على تحويل الأصول الاحتياطية إلى نقد أجنبي بسرعة، رغم أن ذلك ينطوي على تكلفة تتضمن عادة قبول أدوات استثمارية تغل عائدات أقل. ويلى ذلك مباشرة الحاجة إلى إدارة المخاطر ومراقبتها للتأكد من حماية قيم الأصول. فمخاطر السوق والائتمان (على سبيل المثال) يمكن أن تؤدي إلى حدوث خسائر مفاجئة وإضعاف السيولة. ويجب أن يكون تحقيق مستوى مقبول من العائدات هدفا ذا أولوية في إطار قيود واضحة التحديد على السيولة والمخاطر. على الرغم من وجود صيغة محددة تناسب كل الأوضاع، فإن العديد من هيئات إدارة الاحتياطات تستفيد عمليا من مبادئ إدارة الحوافظ المقبولة بإتباع إستراتيجية لاختيار الأصول وتوزيعها للسيطرة على حجم الانكشاف للمخاطر الخارجية. وهذا ينطوي على تعيين محددات لما يلي:

1 - صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي؛ سبتمبر 2001، متوفر على الموقع:

<http://www.IMF.org/external/ara/index.htm>

- 01- حيازات العملة وتكوينها للآزمان للحفاظ على توفير العملات القابلة للتحويل في أي وقت.
 - 02- مجموعة أدوات الاستثمار المسموح بها والتي تفي بمتطلبات السيولة والأمان.
 - 03- اشتراطات آجال الاستحقاق أو المدد التي تسمح بالحد من الانكشاف لمخاطر أسعار السوق.
- يتجسد التوزيع الإستراتيجي للأصول عادة في صورة حافظة معيارية تمثل أفضل حافظة أو الحافظة المثلى في ضوء أهداف إدارة الاحتياطيات وقيود المخاطر. وحتى يمكن الاستثمار بالحوافظ المعيارية في عمليات الاستثمار، يتعين وضع تعيين واضح للحافظة المعيارية، بما في ذلك حجم الحافظة النظري، وتكون الأوراق المالية وقواعد ضبط توازن الحافظة. وتدخل السيولة ومخاطر العملة ضمن الاعتبارات المرعية في اختيار تركيبة عملات الحافظة المعيارية.
- يمكن على سبيل المثال أن ترغب الهيئة المختصة بإدارة الاحتياطيات في حيازة قدر إضافي من السيولة بعملة التدخل الرئيسية أو بعملات معينة لتيسير خدمة الدين. يمكن لهيئات إدارية الاحتياطيات بتقسيم حوافظ الاحتياطيات إلى الشرائح حسب أهداف السيولة والاستثمار ومتطلبات السياسة العامة. وتعكس « شريحة السيولة » احتياجات المعاملة أو التدخل أو كليهما استنادا إلى تقييم الحاجة الممكنة للسيولة عند الطلب. ويمكن استثمار مثل هذا الحوافظ في أكثر الأدوات سيولة وتجنباً للمخاطر. أما بالنسبة للاحتياطيات المحتفظ بها لتوفير غطاء احتياطي إضافي والتي نقل احتمالات السحب منها. فمن الممكن تكوين "شريحة استثمارية" يتم التركيز فيها بقدر كبير على العائد والأمان والسيولة.
- يحدد اختيار صكوك الاستثمار احتمالات المخاطر العامة، ونظرا للأولوية المولاة لأمن الاستثمار (أي الحماية من عدم الوفاء) ينبغي أن تقتصر الصكوك في كل سوق عملة مختارة على:¹
- سندات الحكومة المحلية.
 - الديون التي تصدرها الوكالات الأخرى تضمنها الحكومة أو منظمة متعددة القوميات ذات الدرجة الأولى.
 - يمكن التفكير في الديون من الدرجة الثانية بالنسبة لبعض إقتراضات السيادة.
 - يمكن التفكير في الديون من الدرجة الثانية بالنسبة لصكوك أسواق النقود قصيرة الأجل مثل: سندات البنوك.
 - قد تكون الصكوك الآجلة والخيارات (وهي مناطق خطرة) مفيدة في بعض الحالات لتغطية مخاطر السوق وضمان عائد أدنى، لكن هذا المجال يتطلب خبرة وحذرا كبيرين.

1 - باتريك ت. داونز، إدارة احتياطيات العملات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 21.

إن القواعد والإرشادات سابقة الذكر تلائم أي دولة لإدارة احتياطياتها مع شيء من التعديل بالنظر إلى المتاح من الاحتياطيات، وكذا مصدر هذه الاحتياطيات، وتدفق رؤوس الأموال من وإلى الدول، ومكانة القطاع الخاص في الدولة، ونظام الصرف المتبع هذه المحددات كلها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند التفكير في توظيف الاحتياطيات.

بالنسبة لبنك الجزائر فحسب الصلاحيات الممنوحة لمجلس النقد والقرض بصفته سلطة نقدية فإن هذا الأخير يقوم بإدارة وتوظيف احتياطيات الصرف سواء المخصصة لتغطية النقد، أو تلك الموجهة لاستقرار سعر الصرف ودعم المديونية الخارجية¹، يقوم بنك الجزائر بتسيير احتياطيات الصرف²، فيمكن له الاقتراض والاكتتاب بسندات محررة بعملة أجنبية مسعرة بشكل منتظم من ضمن الفئة الأولى لدى الأسواق المالية الدولية³. خلال عرض محافظ بنك الجزائر للسياسة النقدية والمالية أمام المجلس الشعبي الوطني وضح أي تسيير الاحتياطي من العملة الصعبة يرتكز على ثلاث معايير هي الأمن والسيولة والمردودية، فيتم توظيفها على شكل ودائع مصرفية في بنوك دولية لفترات قصيرة. أو الاكتتاب في الهيئات المالية الدولية المتعددة الأطراف والجهوية (البنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، صندوق النقد العربي). كما أنها توظف في أصول سائلة قصيرة الأجل على شكل سندات خزينة أمريكية بثلاث أشهر، وفي كل الحالات يتم ذلك مقابل معدلات فائدة مرتفعة تحقق مردودية ملائمة في ظل أخطار ضئيلة لفترات زمنية قصيرة، وذلك دون المساس بالاحتياطيات الموجهة لتغطية النقد أو متطلبات السوق النقدية أو سوق الصرف. وقد حققت هذه الاحتياطيات فوائد نتيجة توظيفها حيث لم تتجاوز هذه الفوائد 208 مليون سنة 1999، و255 مليون سنة 2000⁴. وتبقى مردودية الاحتياطيات متواضعة جدا بالنظر إلى حجمها واستقرارها خاصة منذ سنة 2001.

تبقى إشكالية اختيار المزيج المناسب من العملات المكونة لاحتياطيات الصرف معادلة صعبة، فالاحتفاظ بالدولار الأمر كي بنسبة مرتفعة باعتباره عملة الصادرات، عرض الدولة لخسائر سعر الصرف كبيرة نتيجة التقلبات الكبيرة في سوق الصرف الدولية نتيجة انخفاض قيمته أمام العملات الصعبة الأخرى.

رغم الإطار التشريعي الصريح لاستقلالية بنك الجزائر في تسيير احتياطيات الصرف، إلى أنه وجد نفسه مقيدا باعتبارات داخلية وخارجية استطاعت توجيهه نحو أهداف بعيدة عن التوظيف العقلاني والضروري الذي يحقق فوائد عالية. وجد أن الحكومة تنظر إلى سداد الدين العمومي الأجنبي باعتباره

1 - المادة 66 من القانون 90-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

2 - الفقرة «ن» من المادة 62 للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض.

3 - المادة 67 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

4 - نوفل سمالي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية، مرجع سابق، ص: 240.

التكلفة البديلة الحقيقية للاحتفاظ بالعملات الأجنبية كاحتياطي، وذلك بإعطاء أولوية عالية للحكومة لتسديد ديونها في مواعيدها قصد الاحتفاظ بجدارتها الائتمانية. وهذا ما تنص عليه التعليمات رقم 04-92 في 23 مارس 1992 في مادتها 15: « يوفر بنك الجزائر العملات الصعبة الضرورية لتغطية خدمات الدين ومن أجل تغذية سوق الصرف في إطار تسيير الاحتياطيات»¹.

في غياب أي معلومات عن الحجم الحقيقي لاحتياطيات الصرف، وكذا مزيج العملات لهذه الاحتياطيات، أيضا فإن غياب المعطيات حول توظيف هذه الاحتياطيات يحد ويقلص من استقلالية بنك الجزائر من جهة، ويدعم الرأي السائد عن غياب الشفافية في الاقتصاد الجزائري، فبيانات إستراتيجية من هذا الحجم يجب توفرها للجمهور بكل وضوح وشفافية ودقة. إضافة إلى التوضيحات التي ذكرت يمكن إضافة توظيفات أخرى ربما تساعد على تنويع الأصول المستثمر فيها مما يؤدي إلى تقليل المخاطر من جهة، وتحسين المردودية من جهة أخرى ومن بين هذه التوضيحات:

01- إقراض القطاع الخاص بالعملة الصعبة للاستثمار بالخارج: يمكن لبعض الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص أن تقترض من الحكومة بالعملات الصعبة، والاستثمار في الخارج بشرط اختيار الوحدات الأكثر كفاءة، ولها جدارة ائتمانية مقبولة، فمثل هذا التوظيف يمكن في المستقبل أن يوفر نقدا أجنبيا بتحويل إرباح هذه الوحدات إلى الداخل، كما أن السماح للأجانب بالاقتراض من السوق المحلي يمكن أن يساهم في تحسين مردودية هذه الاحتياطيات.

02- يعتبر الاتفاق مع نادي باريس حول التسديد المسبق للديون الجزائرية، والتي تقدر بحوالي 08 مليار دولار مع 17 دولة من أعضاء هذا النادي إجراء من شأنه تخفيف أعباء المديونية، وتقليل التبعية المالية للخارج، واستغلال للموارد المالية المتاحة، كما يمكن للسلطات السعي لعقد اتفاق مماثل مع أعضاء نادي لندن، والذي يضم الدائنين الخواص للجزائر، وبذلك يكون التسديد المسبق للمديونية استغلالا أمثل للموارد المالية المتاحة، بالإضافة إلى أنه يوفر موارد مالية للدولة تتمثل في عدم دفع جزء من الفوائد والأقساط، نتيجة لهذه العملية، بالإضافة إلى رفع الجدارة الائتمانية للجزائر في الأسواق المالية الدولية.

نظرا لتواضع المبالغ المتفق عليها في هذا العقد والتي لا تتجاوز 08 مليار دولار بالمقارنة مع ما هو متاح من احتياطيات، وإمكانية استمرار تراكمها في المستقبل، نظرا للتحسن والاستقرار الذي تعرفه السوق النفطية، فإنه ينبغي على السلطات توجيه هذه الموارد واستثمارها بحيث تدر عائدا في المستقبل، نظرا لأنها موارد مالية ناتجة عن مصدر غير متجدد وهو المحروقات، ومن هذه الاستثمارات التي يمكن أن توجه لها هذه الموارد:

1 - AMMAR BELHIMER. la dette eseterieure de l' algerie. Casbah editions. alge. 1998. p: 179.

- توظيف جزء منها لدى كل من نادي باريس ونادي لندن عن طريق الإيداع أو الإقراض.
- توظيف جزء منها في أسهم الشركات الصناعية الكبرى في الدول الغربية، هذه الأخيرة مسجلة في جميع الأسواق المالية الرئيسية على المستوى الدولي.
- توظيف جزء منها كاستثمار أجنبي مباشر في الدول النامية أو الدول المتقدمة.

الخاتمة العامة

يسجل ميزان المدفوعات جميع المعاملات المالية والتجارية بين الدولة والخارج، وتساعد المعلومات التي يوفرها في تحليل الوضع الاقتصادية للدولة باعتباره يحتوي على حساب للسلع والخدمات، وحساب آخر لرأس المال فالحساب الأول من خلاله يمكن التعرف على هيكل ونوع السلع التي تدخل أو تخرج من الدولة فإذا كان هذا الحساب في حالة فائض فهو يعبر عن وجود فائض في الداخل يوجه إلى الخارج، ويؤشر هذا على قوة الاقتصاد، بالإضافة إلى السلع نجد الخدمات التي تعتبر عنصرا حيويا في بعض الاقتصاديات ومصدرا للعملة الصعبة. أما بالنسبة للحساب الثاني وهو حساب رأس المال ويمثل حركة رؤوس الأموال بكافة أنواعها لمواجهة العمليات والصفقات بين الاقتصاد الوطني والخارج. كما أن حركة رؤوس الأموال تكون تبحث عن أعلى عائد أو هروبا من المخاطر، فنجد أنواعا كثيرة تختلف من حيث المبالغ وكذا المدة الزمنية، فهناك القروض بكل أنواعها: فنجد القروض طويلة ومتوسطة الأجل وكذا القروض قصيرة الأجل، وتختلف هذه القروض من حيث مصادرها فهناك مصادر خاصة وأخرى رسمية، كذلك تختلف من حيث وظائفها فالقروض طويلة الأجل تتجه إلى تمويل مشاريع التنمية في الداخل أي أن هذه القروض مصدر لدخل في المستقبل ويمكن أن تكون السلع التي تنتجها هذه المشاريع سلع تصديرية وبالتالي يؤدي ذلك إلى تحسين وضع الحساب الجاري، أما القروض القصيرة الأجل فهدفها تسوية عمليات في المدى القصير، إلى جانب القروض نجد الاستثمارات الأجنبية بكافة أنواعها، فهناك الاستثمارات المباشرة عن طريق الشركات الأجنبية، وإذا أحسنت الدولة استغلال هذا النوع من الاستثمارات فإنه يجلب الكثير من المنافع، منها: تحسين وضع ميزان المدفوعات، بتوفير النقد الأجنبي للدولة، كذلك يساهم في توفير السلع التي تستوردها الدولة بكثرة، وبالتالي يتحسن وضع الحساب الجاري وميزان المدفوعات بصفة عامة، أما في حالة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فإنها رؤوس أموال سريعة الحركة فيمكن أن تسبب الكثير من الاختلالات للدولة التي لا تفرض رقابة على هذا النوع من رؤوس الأموال، فهي من حيث المدة قصيرة الأجل، وتبحث عن الربح السريع وفروقات أسعار الفائدة وكثيرا ما ساهمت في أزمات بعض الدول الناشئة.

أما بالنسبة للاختلالات التي تتعرض لها الحسابات الخارجية فهي نتيجة لعدة أسباب، منها التغيرات العشوائية في التجارة الدولية، والتقلبات الموسمية في الإنتاج، وقد تؤدي هذه الاختلالات إلى حدوث فائض أو عجز في حسابات الدولة، ويمكن تصحيح هذه الاختلالات في المدى القصير، دون اللجوء لتغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياستها، من التغيرات التي تسبب اختلالا في ميزان المدفوعات، نجد ظروف أو مراحل الدورة الاقتصادية من رواج وكساد. وفي مثل هذا النوع

من الخلل يجب تغيير السياسة الاقتصادية للدولة لتخفيف من آثار هذه الدورات، بالإضافة إلى أن هناك نوع آخر من الاختلالات والذي يعتبر أكثر خطورة والذي تعاني منه الدولة النامية، وهو الاختلال الهيكلي، والذي يعبر عن وجود خلل في هيكل اقتصاد الدولة، يتمثل في وجود قطاعين مختلفين تماما، قطاع مرتبط بالتصدير وهو قطاع متقدم وقطاع داخلي تقليدي. وعادة يختلف هذين القطاعين في كل شيء ولا تكاد تقوم أية رابطة بينهما، مما يؤدي إلى سوء في التوزيع الدخل ووجود مشاكل ناتجة عن احتكار الدولة للإيرادات من النقد الأجنبي، وتظهر آثار تغيرات حصيلة النقد الأجنبي أساسا في عرض النقود.

تكون الحسابات الخارجية في حالات عدة: متوازنة، مختلة، والتوازن ينقسم إلى توازن محاسبي وتوازن اقتصادي، فالتوازن المحاسبي متحقق دائما، أما التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق ويمكن أن لا يتحقق. ويمكن الحكم على ميزان المدفوعات أنه متوازن اقتصاديا بالنظر إلى بعض الحسابات أو المكونات بمفردها وفي هذا المجال يفرق الاقتصاديون بين نوعين من العمليات بين العمليات التي تسجل ميزان المدفوعات، فهناك العمليات التلقائية والعمليات التعويضية. أو الموازنة، بالنسبة للنوع الأول وهو العمليات التلقائية فهي تجرى لذاتها وبغرض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان، أما العمليات الموازنة فهي تلك العمليات التي تجرى بالنظر إلى حالة ميزان المدفوعات، وهي لا تتحقق إلا من أجل تعويض أو تسوية أو موازنة ما تم من عمليات تلقائية أو مستقلة، ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن اقتصاديا عندما ينصب النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها، أي أن يتساوى الجانب الدائن لهذه الحسابات مع الجانب المدين يعني توازن ميزان المدفوعات. وعدم التساوي يعني الاختلال. وللحكم على توازن أو اختلال الوضع الخارجية هناك العديد من المؤشرات ومنها: تحسن في سعر صرف العملة، يساعد تحقيق فائض في الميزان الجاري على تعويض أي عجز يحدث في حساب رأس المال وخاصة خدمات الدين، على الدولة أن تقوم بتكوين احتياطي من العملات الصعبة لحالة الطوارئ كما عليها استغلال جزء من هذه الاحتياطيات عند وجود فائض. تسعى الدول للقضاء على الاختلالات الخارجية من خلال إتباع عدة سياسات منها: تعديل سعر الصرف، السياسات النقدية والمالية للتأثير على حجم الأنفاق والدخل القومي .

يقوم أي اقتصاد على قطاعين رئيسيين هما، القطاع الحقيقي والقطاع المالي، ويعتبر القطاع المالي ذو أهمية كبيرة لأي اقتصاد، فمن خلال المؤسسات المالية للدولة والتي تكون الجهاز المالي يتم إدارة النقود وتوجيهها نحو الاستخدامات الملائمة وكذا الربط بين مختلف الوحدات الاقتصادية، ونجد في قمة هذا الجهاز البنك المركزي، وهو المؤسسة التي تقوم بالرقابة على الجهاز المصرفي وتوجيهه نحو الوجهة التي تخدم الاقتصاد، كما أنه مصدر النقود ومكان امن تلجأ إليه البنوك لإيداع احتياطياتها النقدية، والاقتراض منه عند الحاجة، ويعتبر القيم على احتياطيات الدولة منة الصرف الأجنبي، وليس

هدف البنوك المركزية مثل هدف البنوك التجارية فالبنك المركزي لا يهدف إلى الربح، بل انه يتحمل مسؤولية اقتصادية واجتماعية شاملة، تجاه جميع قطاعات ونشاطات الاقتصاد.

النتيجة الاقتصادية في أي دولة لها علاقة وطيدة بهيكل الاقتصاد وخاصة المؤسسات المكونة لهذا الأخير، ومن بين أهم هذه المؤسسات نجد البنك المركزي، يقوم البنك المركزي بإصدار النقود في الاقتصاد وهي وظيفة ذات أهمية وحساسية كبيرة، فإصدار النقود ليس عملية تعكس هيمنة البنك المركزي على القطاع المالي وإنما هو وظيفة هامة للحفاظ على التوازن الاقتصادي، ويقوم البنك المركزي بإصدار النقود مقابل ما يقدم إليه من أصول من طرف الحكومة أو البنوك، وفي هذا المجال نجد عدة مستويات للنقود أو الكتلة النقدية، المستوى الأول (B) وهو عبارة عن العملة في التداول والاحتياطات المصرفية، المجمع أو المستوى (M_1) فهو يشتمل على المجمع (B) مضافا إليه الودائع تحت الطلب، أما المجمع (M_2) فهو مجموع ما يحتوي عليه (M_1) مضافا إليه الودائع لأجل، أما المجمع (M_3) فهو عبارة عن مجموع (M_2) مضافا إليه الودائع الادخارية في المؤسسات المالية غير المصرفية.

يكون تأثير البنك المركزي على جميع هذه المجمعات بدرجات متفاوتة فالمجمع الأول (B) يكون التأثير عليه من خلال إصدار نقود جديدة، مقابل، أصول، تقدم إليه، أما المجمعات الأخرى، فتأثير البنك المركزي عليها يكون بشكل متفاوت، من خلال السياسة النقدية واستعمال معدلات الخصم ومعدلات الاحتياطي الإجباري وكذا السقوف الائتمانية، وفي هذا المجال نفرق بين المقابلات المختلفة للكتلة النقدية، فنجد الذهب والعملات الأجنبية أولا ثم قروض للاقتصاد ثم قروض للدولة. فمصدر الذهب والعملات الأجنبية هو التعاملات المالية والتجارية للدولة مع الخارج حيث تعود إيرادات العملات الأجنبية للبنك المركزي. أما قروض للاقتصاد فتتمثل في علاقة البنوك التجارية بمختلف المؤسسات الاقتصادية ومدى توسع هذه البنوك في الإقراض وهذا حسب السياسة النقدية التي يقوم البنك المركزي بصياغته، تتأثر هذه المقابلات كلها بالظروف التي يمر بها الاقتصاد، ونجد المقابل الأول المتمثل في الذهب والعملات الأجنبية يتأثر بعلاقات الدولة مع الخارج، وبالتالي فإن من أهم القنوات التي تصل من خلالها التغيرات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي هي الحسابات الخارجية، الفائض الذي يتحقق في بعض الحسابات الخارجية، يتيح قوة شرائية للاقتصاد على الخارج أو في الداخل، ولكن تطرح الإشكالية في هذا المجال حول كيفية التعامل مع هذه التغيرات مع المحافظة على التوازنات النقدية في الداخل.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري ونظرا للخصوصيات التي يعرفها والتي انعكست في الحسابات الخارجية، فهذه الأخيرة تعاني اختلالات هيكلية عميقة، فالحساب الجاري يعاني في جانب الصادرات خلل يتمثل في انعدام التنوع في الصادرات الوطنية، وسيطرة المحروقات على هذه الصادرات، أما

بالنسبة للواردات فتعكس لنا ضعف الجهاز الإنتاجي في الداخل وعجزه على تلبية الطلب المحلي، بالإضافة إلى أن بند التحويلات يعاني خلاا يتمثل في أن كل التحويلات إلى الخارج، وتمثل خدمات القروض وكذا الأرباح المحولة إلى الخارج، بالنسبة للحساب الرأسمالي يعاني هو الآخر اختلالا هيكليا في بنوده، وهو ناتج أساسا من اختلال وعجز الحساب الجاري.

بالنسبة لعرض النقود في الجزائر، فقد عرفت النقود وظيفة خاصة في حالة الاقتصاد الوطني، وهذا نظرا لطبيعة النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل النظام الاشتراكي كان دور العملة منحصرا في كونها أداة حسابية هدفها ليس قياس الكفاءة الاقتصادية وإنما هو تحويل المداخل الناتجة من ريع البترول. بالمقابل عرفت الكتلة النقدية تغيرات كبيرة خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، هذه التغيرات ناتجة أساسا من الأداء الاقتصادي وتطور الحسابات الخارجية، ومن خلال استعراضنا لهيكل ومقابلات الكتلة النقدية اتضح الأثر الذي يمارسه صافي الموجودات الأجنبية على الوضعية النقدية، حيث أصبحت هذه الظاهرة السمة المميزة للاقتصاد الوطني.

أن المتتبع لتطور الاقتصاد الوطني يلاحظ الفرق بين الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1989، ثم الإصلاحات التي تلت هذه السنة إلى اليوم، فهذه الإصلاحات التي تقوم على منطلق لبرالي أهملت للنقود دورها الصحيح في الاقتصاد وكذا دور السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية الكلية. فقانون النقد والقرض 90-10 يعد بمثابة نص صريح لانتهاج قواعد الاقتصاد الحر، من خلال إنشاء السوق النقدية، وهذا بغرض تنفيذ وتنشيط السوق النقدية، كما منح هذا القانون البنك المركزي الاستقلالية التامة لتسيير السياسة النقدية، ويمثل هذا التطور منعرجا حاسما في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، هذا رغم التعديلات التي لحقت هذا القانون وقلصت نوعا ما من هذه الاستقلالية.

نظرا للديناميكية المستمرة التي تعرفها العلاقات الاقتصادية الدولية فإن التغيرات الكبيرة التي تترتب على هذه العلاقات يكون لها آثار على الاقتصاد المحلي، وبما أن ميزان المدفوعات هو القناة التي يتصل بها الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد الدولي، نجد أن هذا الميزان مقسم إلى حسابات كل منها يقوم بإحصاء نوع من المعاملات، ونظرا لخصوصيات اقتصاديات الدول النامية فإن هذه الحسابات أيضا تكون لها خصوصيات تعكس مزايا وعيوب الاقتصاد المحلي، فهناك من الدول ما يرتبط بالخارج تجاريا أكثر منه ماليا وهناك ما يرتبط بالخارج ماليا أكثر منه تجاريا كما أن هذا الارتباط التجاري أو المالي يكون له خصائص معينة، فيمكن أن يكون الارتباط بالخارج في مجال التصدير أو أن يكون في مجال الاستيراد، أما الارتباط المالي فيتعدد من ارتباط عن طريق الاستثمارات إلى الارتباط عن طريق القروض.

من خلال تفحص بنود الحسابات الخارجية يمكن معرفة نوع الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد المحلي وبالتالي صياغة السياسة الملائمة لعلاج الاختلالات، ونظرا لأن المعاملات التي تسجلها هذه الحسابات لها مقابل مالي أو هي عبارة عن معاملات مالية بحتة، فإن ذلك يتطلب استخدام نقود حيث يتطلب الأمر القيام بعملية التحويل في حالة الاستيراد أو خروج رؤوس أموال كما أنه في حالة دخول عملات أجنبية يتطلب الأمر تحويلها إلى عملة محلية، ومن هنا تظهر العلاقة بين الحسابات الخارجية والقطاع النقدي المحلي ومما هو متعارف عليه أن الدول تسعى لأن تكون حساباتها الخارجية مستقرة ومتوازنة ومن بين مؤشرات التوازن، توازن الحساب الجاري وكذا حساب توازن رأس المال مع وجود مخزون منخفض أو منعدم من القروض الخارجية، بالإضافة إلى توفر قدر معين من احتياطات الصرف لدعم العملة المحلية. ونظرا للحركة المستمرة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال خاصة ونحن اليوم نعرف حركة كبيرة من التحرر التجاري والمالي، فإنه من الصعب الحفاظ على هذه التوازنات من جهة، ومن جهة أخرى فإن بعض الدول تتمكن نتيجة ظروف معينة من تحقيق توازناتها الخارجية كما يمكن أن تعرف تراكما لاحتياطات الصرف، وهي الحالة التي تمر بها الجزائر حاليا ونظرا لأن تراكم هذه الاحتياطات يعتبر حالة خاصة لأنه ناتج من مصدر واحد ومعرض للاضطرابات السوق الدولية، فإن هذا الوضع انعكس على الوضع النقدي الداخلي بنضاعف السيولة المحلية وصعوبة التحكم فيها، بالإضافة إلى أن هذه الاحتياطات في تراكم مستمر رغم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

إن هذا الوضع الناتج أساسا عن الخلل الهيكلي للاقتصاد الوطني يتطلب سياسات اقتصادية خاصة ورشيده لاستغلال هذه الموارد المالية بما يخدم التنمية الاقتصادية، ولا يكون ذلك إلا من خلال إصلاح الجهاز الإنتاجي وتنويعه من جهة وتطوير الجهاز المالي من جهة أخرى من خلال وجود سوق مالية لتدوير هذه الموارد المالية واستغلالها في التنمية، بالإضافة إلى الاستغلال الداخلي لهذه الموارد يمكن توظيفها في الخارج من خلال تكوين محفظة مالية تكون ملائمة ومدرسة من حيث العائد والمخاطرة، كمنا أن التسديد المسبق للديون والذي قامت به الجزائر مع نادي باريس يعتبر خطوة إيجابية للتقليل من التبعية، ودعم الثقة في الجدارة الائتمانية من جهة أخرى، وكذا توفير موارد مالية لاستخدامات أخرى.

هذه الموارد المالية مع العلم أنها ناتجة من مورد طبيعي قابل للنضوب، بالإضافة إلى أن تصدير هذه المادة لا يخضع للظروف المالية للجزائر، وإنما هو استجابة للطلب العالمي على هذه المادة، دون مراعاة للوضع الاقتصادي الداخلي المزري عامة، والوضع النقدي خاصة وللتخلص أو التقليل من التأثير التي تمارسه الفوائض المالية الخارجية على الوضع النقدي، ينبغي تطوير سوق مالية متنوعة ولها قدر من الكفاءة لاستغلال هذه الموارد، بالإضافة إلى أن هناك تناقض في الاقتصاد الوطني يتمثل

في الاهتمام المتزايد بقطاع المحروقات مع إهمالها لباقي القطاعات الأخرى خاصة الصناعة والزراعة مع أن الموارد المالية ناتجة من قطاع المحروقات وتعود كليا للدولة، ونجد الدولة في انسحاب مستمر من الاقتصاد لصالح القطاع الخاص، الذي يمكن أن نقول عنه أنه مازال في مرحلة الطفولة لعدم قدرته على تحمل مسؤولية التنمية في ظل هذه الخصوصيات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني.

من خلال البحث يمكن اختبار الفرضيات التي تم صياغتها كالآتي:

-بالنسبة للفرضية الأولى: يتوقف توازن الحسابات الخارجية واستمرار هذا التوازن على هيكل هذه الحسابات فعلا فقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال عرض للحسابات الخارجية ومكوناتها وإذا كان هناك اختلال في أحد هذه الحسابات فإنه يؤثر على توازن الحسابات الأخرى فمثلا إذا كان الحساب الجاري حساسا للتقلبات الداخلية أو الخارجية فغن ذلك يطلب تغييرات في حساب رأس المال يمكن أن تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات كليا. كذلك يلعب التحرير الغير مدروس للحسابات الخارجية إلى اختلال الميزان أيضا.

-بالنسبة للفرضية الثانية: هناك علاقة بين الوضع النقدي الدولية والوضع النقدي المحلية وميزان المدفوعات هو قناة لانتقال التغيرات من وإلى الداخل، تم تأكيد هذه الفرضية من خلال توضيح أن أي معاملة مع الخارج لها مقابل مالي ونظرا لأن الكثير من العملات غير مقبولة في التعاملات الدولية يتطلب الأمر تحويل كل المبالغ من وإلى العملات الرئيسية المعروفة، فمثلا في حالة تصدير سلعة أو دخول رؤوس أموال إلى دولة ما يتطلب الأمر تحويل هذه المبالغ إلى عملة محلية مما يؤثر على السيولة المحلية والعكس صحيح.

-الفرضية الثالثة: هناك علاقة وطيدة بين التغيرات في الحسابات الخارجية وعرض النقود في الاقتصاد الوطني وقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال عرض الإحصائيات حول تطور الحساب الجاري والتطورات النقدية المرافقة، حيث أن كل زيادة في تصدير المحروقات تؤدي إلى تدعيم الاحتياطيات من العملة الصعبة ونظرا لأن العملات الأجنبية تعتبر أحد مقابلات النقود في الجزائر فقد عرفت الكتلة النقدية تغيرات هيكلية عميقة.

-الفرضية الرابعة: يساعد وجود نظام مالي متطور ومتنوع على استغلال أمثل للموارد الناتجة عن تصدير المحروقات دون المساس بالتوازنات النقدية وهذا نظرا للارتباط الكبير بين القطاع الإنتاجي والقطاع المالي إلا أن هذه الفرضية تعتبر ناقصة حيث بالمقابل وجود نظام مالي بمؤسساته وقوانينه وعدم وجود قطاع إنتاجي متنوع ونشط يعتبر عائقا أيضا في تخصيص موارد بكفاءة.

-الفرضية الخامسة: في حالة الاقتصاد الجزائري فإن عدم وجود سوق مالي لتخصيص موارد بكفاءة يعمق الاختلالات القائمة بين القطاعات الإنتاجية والقطاع المالي والنقدي من جهة أخرى، هذه الفرضية صحيحة وقد تم إثباتها من خلال عرض لمساهمات القطاعات الإنتاجية في الدخل الوطني والخلل

الهيكل الذي يعرفه تكوين الدخل الوطني حيث نجد أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات وفي تزايد مستمر ومساهمة القطاعات الصناعية والزراعية متدهورة ومتناقصة وبالتالي كيف يمكن توزيع أموال من قطاعات على قطاعات لا تساهم في تكوين هذه الأموال.

من خلال البحث تم الوصول إلى النتائج التالية:

- تعكس الحسابات الخارجية موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، ويمكن معرفة هذا الموقف من تقييم هذه الحسابات، حيث تكون هذه الأخيرة على عدة حالات، فيمكن أن تكون متوازنة كما يمكن أن تكون مختلة، ويؤدي اختلال هذه الحسابات والذي يعبر عنه في الغالب بحالة العجز في الميزان الكلي، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن هذه الحسابات يسمح باستقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة، وتنشأ الاضطرابات والاختلالات في الحسابات الخارجية من هيكل هذه الأخيرة، فتتوعد بنود هذه الحسابات يقلل حساسيتها إلى التغيرات الداخلية والخارجية.

- إن الاختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات لها عدة مصادر وعدة أسباب نابعة أساسا من خصوصيات اقتصاد الدولة واندماجه في الاقتصاد العالمي ونوع هذا الاندماج.

- من أهم العلاقات بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي نجد أن هناك علاقة عينية تتمثل في تدفقات السلع والخدمات، وتؤثر مباشرة في العرض الكلي للسلع والخدمات وفي الطلب الكلي على السلع والخدمات في البلد المعني، والعلاقة الثانية وهي علاقة مالية أو نقدية حيث تتأثر السيولة المحلية بتدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال المختلفة.

- في حالة الجزائر وهي دولة تطمح إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، يثير الوضع الاقتصادي الراهن العديد من الانشغالات من حيث مساهمة كل قطاع في الدخل والنمو، وبالتالي مدى الحفاظ على هذا الوضع أو تغييره، فمن جهة نجد أن موارد مالية متوفرة مع ضعف كبير للاقتصاد الوطني على استيعاب هذه الموارد المالية ودفع عجلة التنمية من جهة أخرى يثير التصدير المفرط للمحروقات وهي عبارة عن موارد غير متجددة مشكلة، وهي هل إنتاج المحروقات في الجزائر يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المالية أم تلبية الطلب العالمي مع تجميد لهذه الموارد وتعميق ظاهرة سوء توزيع الدخل.

- أن الوضع المريح للحسابات الخارجية تحدث أثارا كبيرة على التوازنات الداخلية، فمن جهة هناك سيولة نقدية في تزايد مستمر مع عد وجود سياسة لاستغلال هذه السيولة بالإضافة إلى أن الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني قد عرفت تحولا كبيرا في هيكلها وكذا هيكل مقابلاتها هذا التحول الجوهري يبرز بجلاء التأثير الذي تمارسه الأصول الأجنبية على الوضعية والتوازنات النقدية، من جهة أخرى يؤكد قانون النقد والقرض 90-10 والقانون 03-11 على الأهداف النهائية المسطرة للسياسة النقدية حيث

يمكن، تلخيص هذه الأهداف فباستقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد مع نمو سريع للاقتصاد. لكن ما يحدث في الواقع عكس ذلك تماما، فمن جهة يركز بنك الجزائر على استقرار الأسعار وسعر الصرف وبالمقابل هناك بطالة من رقمين منذ ما يزيد عن العشرينيتين تقريبا، من جهة أخرى يرافق استقرار الأسعار كما يدعي بنك الجزائر واستقرار سعر الصرف معدل نمو اقتصاد يمشوه وغير معبر. ويمكن التساؤل حول الفائدة من معدل تضخم في حدود 3% في ضل وضع اقتصادي مزري، مع العلم أن هذا الرقم يعبر عن تطور الرقم يعبر عن تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمدينة الجزائر مع العلم أن الديوان الوطني للإحصائيات يقدم نفس الرقم على المستوى الوطني وهناك فرق كبير بينهما.

إن الاختلالات التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني ناتجة عن عدم التنوع في الإنتاج وكذا طبيعته والروابط التي تربطنا بالخارج وفي هذا البحث تعرضنا لجانب من العلاقات والاختلالات وهو نوع الفائض الموجه إلى الخارج وتأثير هذه العلاقة مع الخارج على الوضع النقدي، تأثير ناتج عن المعاملات الخارجية من جهة وهيكل الاقتصاد المحلي من جهة أخرى وبالتالي فإن الاستمرار في تراكم الموارد المالية دون إصلاح لهيكل الاقتصاد داخليا سيعمق من فجوة الاختلالات القائمة لذلك لابد من:

- ضرورة تنويع الهيكل الإنتاجي خارج قطاع المحروقات وهذا لتحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة وتنويع الصادرات لتخفيف الصدمات الخارجية من جهة أخرى.
- الاهتمام بالمشاريع الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والمساعدة على إنشاء مناصب الشغل ولا يكون ذلك إلا من خلال إستراتيجية لإنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة.
- إصلاح النظام المالي: لتسيير الموارد المالية المتاحة بكفاءة، ويكون ذلك من خلال عقلنة القرض والاهتمام بتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعبر العامل الأساسي المنشئ لمناصب الشغل والقيمة المضافة في نفس الوقت والذي يسمح بتأمين اقتصادي دائم.
- ضرورة التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية مع السياسة النقدية من أجل تمويل الاقتصاد الوطني تمويلا كفؤا بعيدا عن الضغوط التصنيعية.
- ضرورة إصلاح الميزانية العامة للدولة بحيث يسمح ذلك بتوظيف عائدات النفط في المشروعات الإنتاجية.

- يجب ترشيد الدور الاقتصادي للدولة بدل من انسحابها من النشاط الاقتصادي وخاصة الإنتاجي منه، نظرا لأن القطاعات الحيوية مازالت مملوكة للدولة والجهاز المالي مازال مملوكا للدولة وبالتالي يجب أن يكون حضور الدولة قويا للمساعدة على نقل الموارد بين القطاعات من جهة والمساعدة في بناء قطاع منتج متوازن.

- ينبغي إصلاح مؤسسات السوق المالية بما فيها سوق السندات التي يعتبر وجودها مهما في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى، لإصلاح الخلل الذي يعرفه هيكل الكتلة النقدية.

- نظرا لأن الوضع النقدي تتأثر كثيرا بالانفتاح الاقتصادي وبالتالي يجب زيادة الناتج المحلي الموجه إلى السوق المحلية وهذا من أجل التقليل من الواردات، ولسد الاحتياطات الاستيعابية المحلية، ويكون ذلك عن طريق الإنتاج بكفاءة عالية لتفادي التضخم وكذا المحافظة على السوق المحلية من المنافسة الأجنبية.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أحمد أبو موسى رستم، الأسواق المالية والنقدية، عمان، دار المعترف للنشر، 2005.
- 2- التميمي أرشد فؤاد، عزمي سلام أسامة، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة، الأردن، 2004.
- 3- الحسيني عرفان تقي، التمويل الدولي، دار المجدلوي، الأردن، 1999.
- 4- السامرائي يسري مهدي، الدوري زكريا مطلق، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، الدار العربية الإيطالية للطباعة والنشر، 1999.
- 5- السيد علي عبد المنعم، العيسى نيزار سعد الدين، النقد والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر، عمان، 2003.
- 6- الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
- 7- العيسوي إبراهيم، فياض التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989.
- 8- الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
- 9- القزويني شاكراً، محاضرة في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1992.
- 10- المان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- 11- المسوي ضياء مجيد، اقتصاديات النقد والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 12- باري سيجل، النقد و البنوك و الاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987.
- 13- بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
- 14- بودياب سلمان، اقتصاديات النقد والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1996.

- 15- بوشامة شوام، مدخل في الاقتصاد العام، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2000.
- 16- جالبريث جون كنيث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة، أحمد فؤاد بلبيع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2001.
- 17- حسب الله محمد أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2005.
- 18- حسن الحسيني فلاح ، الدوري مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 19- حسن خلف فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2001.
- 20- حسين عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 21- حشيش عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
- 22- حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، طبعة 2000.
- 23- شيحة مصطفى رشدي ، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المعرفة، القاهرة، 1996.
- 24- صخري عمر ، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 25- عطون مروان، الأسواق المالية والنقدية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
- 26- عفيفي حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- 27- عفيفي حاتم سامي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.
- 28- زكي رمزي، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1999.
- 29- فرحي محمد ، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 30- فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

- 31- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2003.
- 32- كنعان طاهر حمدي، مهوم اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 33- لال داس بهاجيراث، اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
- 34- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.
- 35- مالكولم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995.
- 36- محفوظ جبار، سلسلة التعريف بالبورصة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2002.
- 37- زكي رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
- 38- محمود شهاب مجدي، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 39- مفتاح صالح ، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 40- مولود لعرابة ، محاصرات في الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2001.
- 41- وليم أندوراس عاطف، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 42- يوسف حسن توفيق عبد الرحيم ، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى: ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres:

- 1- ALAIN SAMUELSON, économie monétaire internationale, mementos dalloz, paris, 1986.
- 2- AMMAR BELHIMER. la dette eseterieure de l' algerie, Casbah editions. alge. 1998.
- 3- ANNE O. KRUEGER, La détermination des taux de change, preface de Henri Bourguinat, economica, paris , 1985.
- 4- MOKHTAR BELAIBOUD, de la suivie a la croissance de l'entreprise, office des publications universitaire, Ben Aknoun, Alger, 1995.
- 5- MOURAD GOUMIRI, l'offre de monnaie, Algérie, édition, enag. alger, 1993.

المقالات:

- 1- أبو القاسم أبو النور، (التعمق النقدي وأثره على الاستثمار)، مجلة المصرفي، العدد 35 مارس 2005.
- 2- باتريك ت. داونز، (إدارة احتياطات العملات الأجنبية)، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 1989.
- 3- جورج إيفان كاناليس - كريجنكو، روبرتو جيماراس، ستوجو إيشلي، وكيم كاراكا داج، (ركوب النمر، كيف تستطيع البنوك المركزية في البلدان النامية أن تتدخل. على أفضل وجه في أسواق الصرف الأجنبية المتقلبة)، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد 03، سبتمبر 2003.
- 4- جوسلين، لانديل ميلز، (التكلفة المالية للاحتفاظ بالاحتياطات)، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 1989.
- 5- حامد بشير باشري، (رؤية نقدية لنظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات)، مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر 2002.
- 6- دونالد ج. ماتيسون، (ترتيبات سعر الصرف والسياسة النقدية)، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 26، العدد 01، مارس 1989.
- 7- ريتشارد د. إيرب، (دور البنوك المركزية)، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 1989.
- 8- صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي، سبتمبر 2001.
- 9- كريستين ابراهيم زادة، (المرض الهولندي، ثروة كبيرة تدار بغير حكمة)، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد 01، مارس 2003.
- 10- مارتا كاستيللو - براكو، مارك سوينبرغ، (استقلال البنك المركزي)، التمويل والتنمية، 11- صندوق النقد الدولي، المجلد 29، العدد الأول، مارس، 1992.
- 12- محمد لكصاصي: التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2004، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، نوفمبر 2005.
- 13- محمد الكصاصي، الوضع النقدي وسير الساسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

14- مسعود أحمد، سودارشان غوبتو، (الاستثمار بالحافطة وتدفعه إلى البلدان النامية)، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 30، مارس 1993.

Les revues de banque d'algerie:

- 1-Banque d'Algérie, Media Banque, le journal interne de la banque d'Algérie, publication bimestrielle, N° 19.
- 2-Banque d'Algérie, Media Banque, le journal interne de la banque d'Algérie, N° 27, Decembre-Janvier 1997.
- 3-Banque d'Algérie, Media Banque, le journal interne de la banque d'Algérie, publication bimestrielle, N° 68, octobre -Novembre 2003

المذكرات و الأطروحات:

- 1-حسينة شملول، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة بنك الجزائر -، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2001.
- 2-سميلي نوفل، اشكالية استقلالية البنوك المركزية، حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، 2004/2003.
- 3-عبد القادر صالح، السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي - تجربة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، 1998-1999.
- 4-قويدر عياشي، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998-1999.
- 5-يمينة كواحلة، تطبيق مؤشرات التمويل الخارجي على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قلمة، 2004.

الملتقيات و الندوات:

- 1-عبد الكريم بورويقات، فيصل بوطيبة، (إشكالية تحويل الدين الخارجي)، ملتقى العولمة المالية و فرص اندماج الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ديسمبر 2004.
- 2-علي توفيق الصادق، وليد عدنان الكردي، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد السادس من 2-5 مايو 2000، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

التقارير:

- 1-المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.

- 2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، جويلية 2005.
- 3- تقرير البنك الدولي عن بحوث الدراسات، العولمة والنمو والفقير، ترجمة: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002 .

القوانين و الأوامر :

- 1- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 16 افريل 1990.
- 2- القانون 90-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.
- 3- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27-02-2001 المتعلق بمهام المحافظ والنواب وشروط إنهاء مهامهم.
- 4- الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض. المؤرخ في 26-08-2003.
- 5- القانون 04-20 المؤرخ في 12/03/2004 الغاء الأمر رقم 03-11.

Les règlements de la Banque d'Algérie:

- 1-Banque d'Algérie, Règlement N° 02-04 du 19 Décembre 2002 complétant le règlement N° 91-08, portent organisation du marché monétaire.
- 2-Banque d'Algérie, Annexe 1 de l'instruction 28-95 du 22 Avril 1995, portant organisation du marché monétaire.

المواقع الالكترونية:

- 1-موقع وزارة المالية على الانترنت: <http://www.finances-algeria.org/>
- 2-موقع البنك المركزي على شبكة الانترنت: <http://www.bankof-algeria.dz/>
- 3-موقع صندوق النقد العربي على شبكة الانترنت: <http://www.amf.org.ae/>
- 4-موقع الديوان الوطني للإحصائيات على شبكة الانترنت. <http://www.ONS.DZ/>
- 5-موقع البنك المركزي السوداني على شبكة الانترنت: <http://www.bankofsoudane.org/>
- 6-موقع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على شبكة الانترنت: <http://www.cnes.Dz/>
- 7-موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت: <http://www.imf.org/external/ara/index.htm>
- 8- وكالة الأنباء الجزائرية: <http://www.asp.dz>